مهرجان القراءة للجميع / مكتبة الأسرة ٢٠٠٢
الأعمال الفكرية

الحلم المصرى

أى مصر نريدها؟



رضا هلال

إهـــــــــداء٢٠٠٧

الدكتور / عاطف رمضان دياب

الحلم المصرى

أى مصر نريدها؟

اسم العمل الفنى: وجه

التقنية: ألوان زيتية على توال

المقاس: ٦٢ × ٤٩ سم

صلاح عنانى (١٩٥٥ -)

فنان مصرى، تخرج فى كلية التربية الفنية ١٩٧٧ يحور الشخصيات ويستخدمها فى سخرية بالغة ويضيف عنصر المبالغة الزائدة لإظهار الانفعالات، وتمتلئ لوحاته بالحركة، حيث تسير الألوان فى مسارات ديناميكية، ويلجأ عادة للنقد الاجتماعى ، وهو ما استفاده من عمله فى مجلة صباح الخير وأغلفة العديد من الكتب وطبع البطاقات واللوحات على هيئة ملصقات وكروت،.. وقد قام بعمل الرسوم التاريخية للفيلم التسجيلى الذى أخرجه صلاح التهامى عن الأزهر والحركة الوطنية.

أشرف على قصر ثقافة الغورى وجعله متخصصًا فى التراث الشعبى، وتقتنى وزارة الثقافة بعض أعماله، بالإضافة إلى مجموعات خاصة لدى الأفراد والهيئات، والمؤسسات.

محمود الهندى

الحلم المصرى

أى مصر نريدها؟

رضا هلال



مهرجان القراءة للجميع ٢٠٠٢

مكتبة الأسرة

برعاية السيدة سوزان مبارك

(سلسلة الأعمال الفكرية)

الحلم المصرى
أى مصر نريدها؟
رضا هلال

الغلاف
والإشراف الفنى
الفنان : محمود الهندى
الإخراج الفني والتنفيذ:
صبرى عبدالواحد
المشرف العام :
د. سمير سرحان

الجهات المشاركة :
جمعية الرعاية المتكاملة المركزية
وزارة الثقافة
وزارة الإعلام
وزارة التربية والتعليم
وزارة التنمية المحلية
وزارة الشباب
التنفيذ : هيئة الكتاب

على سبيل التقديم:

نعم استطاعت مكتبة الأسرة بإصداراتها عبر الأعوام الماضية أن تسد فراغا كان رهيباً فى المكتبة العربية وأن تزيد رقعة القراءة والقراء، بل حظيت بالتفاف وتلهف جماهيرى على إصداراتها غير مسبوق على مستوى النشر فى العالم العربى أجمع، بل أعادت إلى الشارع الثقافى أسماء رواد فى مجالات الإبداع والمعرفة كادت أن تنسى وأطلعت شباب مصر على إبداعات عصر التنوير وما تلاه من روائع الإبداع والفكر والمعرفة الإنسانية المصرية والعربية على وجه الخصوص ها هى تواصل إصداراتها للعام التاسع على التوالى فى مختلف فروع المعرفة الإنسانية بالنشر الموسوعى بعد أن حققت فى العامين الماضيين إقبالاً جماهيرياً رائعاً على الموسوعات التى أصدرتها. وتواصل إصدارها هذا العام إلى جانب الإصدارات الإبداعية والفكرية والدينية وغيرها من السلاسل المعروفة وحتى إبداعات شباب الأقاليم وجدت لها مكاناً هذا العام فى **«مكتبة الأسرة»** .. سوف يذكر شباب هذا الجيل هذا الفضل لصاحبته وراعيته السيدة العظيمة/ **سوزان مبارك..**

د. سمير سرحان

إهداء

إلى الجيل الجديد من الشباب
الذى يحرِّقه الشوق لحرية وتقدم مصر

مقدمة

من حق المصريين أن يفخروا بأن مصر «أم الدنيا والأديان» بشهادة التاريخ المكتوب.

ومن حق المصريين أن ينشغلوا بواقع مصر فى عصر العولمة وثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ومن حق المصريين أن يتجادلوا ويصطرعوا حول أى مصر يريدون وما آل إليه الحلم المصرى.

مصر أم الدنيا والأديان، فهى أقدم أمة، وصانعة الثورة التكنولوجية الأولى (الزراعية)، وهى أم الحضارات .فإذا كان الغرب يعتبر نفسه سليل الحضارة اليونانية فإن الحضارة اليونانية جذرها الحضارة المصرية.

فالمؤرخ الأول هيرودت ألهمته الحضارة المصرية ومثله فيثاغورث وأقليدس .كما كانت الإسكندرية أحد مصادر الثقافة الإغريقية.

ألم يقل طه حسين فى كتابه «مستقبل الثقافة فى مصر» إن مصر ترتبط باليونان بأكثر مما ترتبط بالشرق؟

ومصر أم الأديان، التى يرجع إليها الغربيون كأصل لاعتقادهم الدينى على نحو ما يقرأون فى التوراة والإنجيل . فأبو الأنبياء إبراهيم عليه السلام حل بمصر .ويوسف عليه السلام هاجر إلى مصر وأصبح وزير ماليتها ثم تبعه أخوته أبناء يعقوب واستوطنوا مصر .وموسى عليه السلام ولد فى مصر. وحسب قول فرويد فإن موسى مصرى باسم مصرى .والمسيح عليه السلام ومريم العذراء اتخذا من مصر ملاذاً أمناً.

ولا يغالى المرء إذ قال إن مصر هى جذر دينى ومدنى للحضارة الغربية.

وعندما دخلت مصر الإسلام، فإنه لم يمح شخصيتها وإلا كانت المسيحية محت شخصية أوروبا بعد أن دخلت المسيحية .فقد أصبح الإسلام مكوناً رئيسيا فى الشخصية المصرية والثقافة المصرية. وأصبحت مصر بأزهرها منارة للإسلام المعتدل.

وكان حلم بأنى مصر الحديثة، محمد على باشا، مع بداية القرن التاسع عشر، إحياء الأمبراطورية العثمانية (الإسلامية) وتجديد الإسلام من خلال تحديث مصر .واجتهد مبعوث محمد على إلى فرنسا رفاعة رافع الطهطاوى فى التوفيق بين الإسلام والحداثة الغربية .وسار على دربه الإمام محمد عبده الذى خرج من عباءته المثقفون الليبراليون يؤمهم أستاذ الجيل أحمد لطفى السيد وتلاميذه سعد زغلول ومحمد حسين هيكل وطه حسين.

ولكن التجربة الليبرالية التى عاشتها مصر عقب ثورة ١٩١٩ فى الفترة (٢٣-١٩٥٢) بمطلبى الاستقلال والدستور، عصف بها

استمرار الوجود الاستعماری البريطانی فی مصر وعبث بريطانيا والقصر الملكی بالحياة النيابية والدستورية، وعجز الطبقة المالكة الحاكمة عن توفير الحد الأدنی من العدل الاجتماعی .وكان تحرك الجيش فی ٢٣ يوليو ١٩٥٢، بالانقلاب علی النظام الليبرالی وتصفية الأحزاب .واستعادت مصر الناصرية تجربة محمد علی أی التحديث بالجيش وجهاز الدولة.

ووعدت الناصرية بالاشتراكية والتصنيع والوحدة العربية والمواجهة مع إسرائيل وحليفتها أمريكا.

وبهزيمة ١٩٦٧ وغياب عبد الناصر فی ١٩٧٠، راجعت مصر نفسها.

وبعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، تحولت مصر عن الاشتراكية إلی الانفتاح، وعن المواجهة مع إسرائيل وأمريكا إلی السلام مع إسرائيل والصداقة مع أمريكا.

وبانهيار جدار برلين عام ١٩٨٩ ثم انهيار الاتحاد السوفيتی وسقوط الشيوعية، لاحت أمام مصر فرصة نهاية مرحلة وبداية مرحلة. أی نهاية مرحلة الحرب الباردة والقطبية الثنائية ونهاية النموذج الإيديولوجی القائم علی التخطيط الاقتصادی المركزی والحزب السياسی الأوحد .أما المرحلة التی بدأت فهی مرحلة القطبية الأحادية التی أصبحت فيها أمريكا القوة العظمی الوحيدة، وأصبح فيها النموذج الأيديولوجی المسمی «الديمقراطية الليبرالية» يمثل نهاية التاريخ أی النموذج الذی انتهی التاريخ إلی أنه الأفضل.

كما ترتبط هذه المرحلة بتغيرات جذرية فى تاريخ الإنسانية أهمها العولمة وثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ووسط العالم المضطرب بعد الهجمات الانتحارية على أمريكا فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١، من الطبيعى أن ينشغل المصريون بمكانة مصر ومكانها بين الأمم.

ويقلق المصريون أنهم كانوا مخترعوا الثورة التكنولوجية الأولى (الزراعة)، ولكنهم تخلفوا عن الثورة التكنولوجيا الثانية (الصناعية)، وقد يتخلفون فى ولوج الثورة التكنولوجية الثالثة (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات).

ويتململ المصريون من مشاركتهم المتواضعة فى الاقتصاد العالمى حيث لا يتجاوز إنتاج الفرد المصرى ألف دولار ولا تتجاوز صادراته ٥٠ دولاراً فى العام.

ولا يرضى المصريون على مستوى تعليمهم وإعلامهم..

ويتحسر المصريون الذين كانوا أصحاب أول مجلس نيابى وأول دستور خارج أوروبا، على غياب الحريات الديمقراطية.

لقد كان الحلم المصرى منذ بداية مصر الحديثة فى أوائل القرن التاسع عشر، كما رسم ملامحه رفاعة رافع الطهطاوى: «أن تكون مصر مكان سعادتنا أجمعين نبنيه بالحرية والفكر والمصنع».

ولم يزل الحلم المصرى هو :الحرية والفكر والتصنيع .

وهذا الكتاب يتناول أزمة الحلم المصرى من خلال سلسة من المقالات كتبها المؤلف عبر سنوات وفى مناسبات مختلفة.

ولا يدعى الكتاب أنه يقدم وصفة Prescription حلول جاهزة بصدد المشكلات التى طرحها، وإلا تحول إلى مهمة إيديولوجية دعائية .ولكن الكتاب فى الوقت ذاته، يعلى قيم الحريات الديمقراطية والحداثة كأساس لتقدم مصر.

وأتحمل وحدى مسئولية كل نقيصة بالكتاب.

والله وراء القصد

رضا هلال

٢٣ يوليو ٢٠٠٢

الفصل الأول
مصر التى نريدها

١ - أى مصر نريدها؟

«إن مستقبل مصر مرهون بأخذها بمثل الحضارة الإنسانية وبالفضائل المدنية..» طه حسين

السؤال عن أى مصر نريدها (نحن المصريين)، يتردد الآن بإلحاح.. ربما لأننا مقبلون على ألفية جديدة وقرن جديد فى عمر "المحروسة" المديد.

وربما لأننا أمام سجال "عقيم" فى الذكرى الخمسين لقيام حركة الجيش فى يوليو ١٩٥٢، وربما لأننا أمام منعطف جديد فى الصراع العربى الصهيونى، وكذلك مرور ٢٥ عاما على زيارة الرئيس السادات للقدس.

لقد كان أبلغ جواب على السؤال عن مصر التى نريدها، جواب رفاعة رافع الطهطاوى، أمام مبعوثى محمد على باشا إلى فرنسا، فى أوائل القرن التاسع عشر.

فمصر التى أرادها الطهطاوى، كما قال: أن تكون مكان سعادتنا أجمعين نبنيه بـ"الحرية" و "الفكر" و "المصنع".

وقد عاصر رفاعة، واليه محمد على باشا، يؤسس مصر الحديثة، بالانفتاح على الغرب والفكر والمصانع. ولكن تجربة محمد على التى قامت على الجيش وجهاز الدولة واستبعاد الشعب، سقطت بهزيمة ١٨٤٠ ومعاهدة ١٨٤١، حتى كان استعمار مصر عام ١٨٨٢.

وعاد طرح السؤال: أى مصر نريدها؟

وظهر الرد الإسلامى (الأفغانى - محمد عبده - الكواكبى) بالعودة إلى الإسلام وبالتوفيق بين الإسلام والعصر (العلم - الغرب). ولكن الرد الإسلامى لم يصمد أمام الغرب بوجهيه (الحضارى) و (الاستعمارى)، حتى سقطت الدولة العثمانية ورمزها الأيديولوجى (الخلافة الإسلامية).

وظهرت المدرسة الليبرالية (لطفى السيد وسعد زغلول وطه حسين ومنصور فهمى). وحدد أسس الليبرالية المصرية أستاذ الجيل لطفى السيد، فى أن تقدم مصر يرتبط بالقومية المصرية، فإن "ما يعوزنا هو شيوع الاعتقاد بأن مصر لا يمكنها أن تتقدم إذا كانت تجبن عن الأخذ بمنفعتها، وتتوهم فى ذلك على أوهام يسميها بعضهم (الاتحاد العربى) ويسميها آخرون (الجامعة الإسلامية)، كما أن تقدم مصر يرتبط بالأخذ بالنظام "الحرى" حسب ترجمته له، أى الليبرالى. وعبر طه حسين عن المستقبل الليبرالى، فى كتابه "مستقبل الثقافة فى مصر" بقوله: "إن مستقبل مصر مرهون بأخذها بمثل الحضارة الإنسانية وبالفضائل المدنية والديمقراطية كما مثلها الغرب"..

وقد عاشت مصر، بعد ثورة ١٩١٩، تجربتها الليبرالية (٢٣ - ١٩٥٢) على أساس من ذلك التوجه، إلا أن الغرب (الحضارى والاستعمارى)، أضعف التجربة بإصراره على الاستقلال الشكلى لمصر (تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ومعاهدة ١٩٣٦)، وبتدخله فى الحياة السياسية. كما عجلت نخبة كبار ملاك الأرض والأعيان بنهاية التجربة بتنكرها لدعوات الإصلاح الاجتماعى والتغيير.

وأدت أزمة النظام الليبرالى إلى ظهور جماعة الأخوان المسلمين (١٩٢٨) بقيادة مرشدها الشيخ حسن البنا، الذى أعلن رفضه طريق الغرب الليبرالى. واختار - حسب تعبيره - طريق الإسلام كنظام شامل يتناول مظاهر الحياة جميعا. وطالب الشيخ بأن تحل جميع الأحزاب وأن تجتمع كل قوى الشعب فى حزب واحد. وجهز "الجهاز السرى"، كتنظيم مسلح للانقلاب على الحكم والأحزاب. ولكن الذى أطاح بالحكم والأحزاب وأنشأ الحزب الواحد ليس (الشيخ) وإنما (البكباشى) جمال عبد الناصر قائد تنظيم الضباط الأحرار. ويتساءل المرء: ألم يكن من الممكن أن يتجاوز البكباشى أزمة النظام الليبرالى وأحزابه، وأن يتفادى فكرة (الشيخ) عن "رمى الولد (النظام الليبرالى) مع الماء الذى اغتسل فيه"!؟

وتكشف التجربة، أن البكباشى مثله مثل الباشا محمد على اعتقد بأنه والى دولة شرقية ذات ميراث عريق من الاستبداد الشرقى. وألهمه ذلك التراث بأن يسعى - أولا - إلى احتكار السلطة وتحويل النظام السياسى ومؤسساته إلى تنظيمات تابعة للدولة. ثم كانت الخطوة الثانية إلحاق النظام الاقتصادى بالدولة

إما عن طريق التأميم أو توسيع القطاع الاقتصادى للدولة (العام). وبذلك، هيمنت البيروقراطية على السياسة والاقتصاد والثقافة والإعلام.

إن لكل حكم شرعية، بمعنى قبول المحكومين للحاكم وطاعتهم له عن اقتناع. وكان ابن خلدون، أول مفكر اجتماعى يتنبه إلى حاجة الدولة إلى شرعية، وإلى انحطاط الدولة فى غياب الشرعية. وعنده - كما عند عالم الاجتماع الغربى ماكس ويبر - للشرعية ثلاثة مكونات: العصبية، والدعوة (أى الأيديولوجيا)، والملك (أى التنظيم). وقد اعتمدت شرعية حكم عبد الناصر (٥٤ - ١٩٧٠) على عصبية الجيش، إذ كان البطل المفجر لحركة الجيش فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وعلى خطاب أيديولوجى أكد تحالف قوى الشعب العامل ضد الغرب وإسرائيل فى الخارج، والأقلية المسيطرة فى الداخل، والتحول الاشتراكى، والوحدة العربية. أما التنظيم، فقد استمده عبد الناصر من النظم الستالينية والفاشية متمثلا فى هيئة التحرير ثم الاتحاد القومى ثم الاتحاد الاشتراكى، وجرى استئصال أى وجود أو تنظيم على يمين أو يسار التنظيم الناصرى. وكانت المواجهة مع إسرائيل مبررا لتسويغ غياب الشرعية الدستورية والديمقراطية (لا صوت يعلو فوق صوت المعركة - بعد هزيمة ١٩٦٧).

وعندما جاء الرئيس السادات، ارتبطت شرعية حكمه - فى البداية - بكونه أحد أهم الضباط الأحرار الذين فجروا حركة

الجيش فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢، ثم باعتباره القائد الأعلى للقوات المسلحة الذى اتخذ قرار الحرب فى ٦ أكتوبر ١٩٧٣ .

بيد أن السادات، سعى لأن يكون له نظامه وشرعيته لا أن يكون مجرد إرث ناصرى. وسنحت أمامه فرصة مواتية لذلك. فالحرب الباردة تتحول إلى انفراج أو وفاق. والاشتراكية لم تتحقق فى عقر دارها (الاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية). والحرب على إسرائيل كشفت عن استحالة هزيمتها. والنظم الملكية البترولية ملكت الزمام العربى، والقومية العربية بدت وكأنها "يوتوبيا". وبنى السادات نظامه وشرعيته فتحول نظام ٢٣ يوليو اقتصاديا، باتجاه سياسة الباب المفتوح، وسياسيا، باتجاه المنابر ثم الأحزاب السياسية، وخارجيا، باتجاه الولايات المتحدة والصلح مع إسرائيل.

وحين جاء مبارك إلى الحكم، حرص على تأكيد تمايزه عن سلفيه عبد الناصر والسادات. والمؤكد أن الرئيس مبارك أثبت تمايزه فعلاً عن سياسات عبد الناصر، كما بدا مختلفا فى طريقة الأداء عن أسلوب السادات (المتعجل). فاستكمل سياسات تحرير الاقتصاد بتدرج حثيث، وتوسيع الهامش الديمقراطى وحرية الصحافة والعلاقة الوثيقة مع الولايات المتحدة والسلام البارد مع إسرائيل. وبعد عشرين عاماً من حكم مبارك، تبين لمعارضيه، أن العالم كله يتحول إلى الليبرالية الاقتصادية والسياسية، وأن أمريكا أصبحت القوة العظمى الوحيدة بلا منازع، وأنه ليس من بديل للتسوية السلمية للصراع العربى الإسرائيلى.

إن عالم السياسة كارل دويتش يضيف إلى عناصر الشرعية عنصر "الإنجاز". وقد كان "الإنجاز" أهم مصادر شرعية حكم مبارك: إنجاز مشروعات البنية الأساسية والإصلاح الاقتصادى ومواجهة الإرهاب.

ومع ذلك يحرص مبارك على الاستناد إلى شرعية ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . ويمكن فهم استمرار الارتباط بشرعية "يوليو" فى إطار الصراع الحزبى (مع الوفد والحزب الناصرى) على الأغلبية الصامتة فى الشارع السياسى. إلا أنه بعد ٥٠ عاما من حركة الجيش فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢، يصبح السؤال: ماذا بقى من الناصرية؟

فخصخصة القطاع الاقتصادى للدولة (العام)، تتم بنجاح وثبات.. والإصلاح المالى والنقدى، شهدت بنجاحه كل المؤسسات المالية الدولية.. والنظام الاقتصادى ككل يتحول باتجاه الليبرالية الاقتصادية. والنظام السياسى يزداد تعدداً وحرية الصحافة تزداد توسعا. وإن ظلت التعددية الحزبية دون تداول السلطة.

والصراع العربى - الإسرائيلى، الذى نظر إليه على أنه صراع وجود، فى ظل الناصرية، يتحول باتجاه "تسوية" بين إسرائيل وكل من سوريا ولبنان والسلطة الفلسطينية، على الطريق الذى بدأته مصر، قبل أكثر من عشرين عاما.

إن شرعية ٢٣ يوليو بعد فترة لن يكون لها وجود على مستوى الواقع. فالتغيرات العالمية والإقليمية والداخلية، لم تبق من

الناصرية إلا "الذكرى" و "حزبا" و "صحيفة" و "ناصريين".. إذن، تبدو الشرعية المأمولة، التى يمكن أن تكتسب لها مصر بعد ٥٠ عاماً من حركة يوليو ١٩٥٢ هى الليبرالية الاقتصادية والسياسية أى الحرية اقتصاديا وسياسيا، فى ظل علاقات سلم قانونى، لأن السلام شرط ضرورة (وليس شرط كفاية) للحرية الاقتصادية والسياسية. وتتعزز شرعية "الليبرالية" بشرعية "الإنجاز" وتعززها.

وبالطبع، لا يمكن تصور نهوض مجتمع مدنى باتجاه الديمقراطية السياسية واقتصاد حديث فى ظل الحرية الاقتصادية، بين عشية وضحاها، ولكن يبقى ذلك هدفنا ومسعانا.

وبذلك تصبح مصر التى نريدها، كما حلم رفاعة الطهطاوى، ومن بعده لطفى السيد وطه حسين ونجيب محفوظ، "مكان سعادتنا أجمعين نبنيه بالحرية والفكر والمصنع".

*الأهرام ٢٨/ ٨ / ١٩٩٩

٢ - مصرنا الجديدة

«عدم استكمال تصنيع مصر هو سبب أزمة التطور الديمقراطى والاجتماعى»

مصر الجديدة، ليست فقط الحى الذى جعل منه البارون إمبان واجهة حديثة لمصر، والذى أصبح حى الرئاسة فى الجمهورية الثالثة (جمهورية مبارك)، وتدار منه أمور "المحروسة".

فمصر الجديدة، أيضا، هى مصر التى دخلت العصر الحديث، منذ أكثر من مائتى عام، مع قدوم الحملة الفرنسية عام ١٧٩٨، والتى أسسها محمد على.

ومصر الجديدة، كذلك، هى مصر التى نريدها فى القرن الحادى والعشرين.

لقد كان التحدى أمام "مصر الجديدة" خلال القرنين الماضيين، هو تحديث الاقتصاد والسياسة والحكم، للحاق بركب العصر. فالحملة الفرنسية ، دون إغفال وجهها الاستعمارى، خلفت تأثيرين مهمين فى مصر. كان التأثير الأول، هو إعادة اكتشاف الشخصية

الحضارية المصرية، من خلال اكتشاف حجر رشيد وفك رموز اللغة الهيروغليفية. وكان التأثير الثانى هو "صدمة الحداثة" إذ اصطدم المصريون بواقع تخلفهم أمام الغرب الحديث.

وكان أبلغ تعبير عن صدمة الحداثة، وصف الجبرتى للمركز العلمى الذى أقامه الفرنسيون إبان الحملة. يقول الجبرتى: من أغرب ما رأيته فى ذلك المكان أن بعض الفرنسيين قد أخذ زجاجة، وصب منها شيئا فى كأس ثم صب عليه شيئا من زجاجة أخرى، فعلا الماء وتصاعد منه دخان ملون حتى انقطع وجف ما فى الكأس وصار حجرا أصفر.. ويستطرد الجبرتى حتى يقول: ولهم فيه أمور وأحوال وتراكيب غريبة ينتج منها نتائج لا تسعها عقول أمثالنا.

ومنذ ذلك التاريخ، والذى يعود إلى نهاية القرن الثامن عشر، بدأت مصر الجديدة الاحتكاك بالحداثة. ودخل تحدى تحديث الاقتصاد والمجتمع والسياسة صلب مشروع النهضة المصرية مرورا بتجربة محمد على فى أوائل القرن التاسع عشر، والتجربة الليبرالية (٢٣ - ١٩٥٢) ثم التجربة الناصرية، ثم العودة المتدرجة إلى الليبرالية فى عهدى السادات ومبارك.

والآن، وبعد قرنين من عمر مصر الجديدة، فإن التحدى هو (استمرار تحديث الاقتصاد والسياسة).

بيد أن استمرار تحديث مصر الجديدة، يشمل مجالات عدة. وما من شك فى أن المجال الاقتصادى هو المجال الرئيسى. وقد أدركت مصر ذلك قبل سنوات. فكان إنجاز البنية الأساسية للاقتصاد (من خدمات ومرافق) ثم كان إنجاز الإصلاح الاقتصادى

(المالى والنقدى)، ثم الخصخصة، ثم البدء فى المشروعات القومية الكبرى (توشكى - تنمية سيناء).

لقد واجهت مصر فى النصف الأخير من القرن العشرين، "فجوة" بين مكانتها الخارجية (الدور المصرى) وقدرتها الداخلية (القدرة الاقتصادية). وكان يجرى سد تلك الفجوة بالاعتماد على المساعدة الخارجية (سوفيتية وعربية ثم أمريكية) وتحويلات المصريين العاملين فى الخارج وعوائد السياحة. وبمعنى أخر، كان يجرى سد الفجوة من ريع خارجى أو ريع داخلى، وليس من خلال توسع ونمو الطاقة الإنتاجية للاقتصاد (فى القطاعين الصناعى والزراعى). وكانت النتيجة: تراكم الديون وعجز ميزان المدفوعات وميزانية الدولة واختلال سوق الصرف الأجنبى وانفلات التضخم (الغلاء فى الأسعار).

ومن هنا، جاءت سياسات الإصلاح الاقتصادى المالى والنقدى لتصحيح اختلالات الاقتصاد، والتى نجحت فى خفض عجز ميزانية الدولة إلى ١% من الناتج المحلى الإجمالى، وخفض معدل التضخم إلى ٤% وتوحيد سوق الصرف الأجنبى، بما أدى إلى زيادة التدفقات الرأسمالية وتهيئة مناخ اقتصادى صحيح.

وكان وراء التفكير فى مشروع توشكى، هدف زيادة رقعة الأرض الزراعية، ومن ثم زيادة الإنتاج الزراعى، وتوفير فرص عمل منتجة.

بيد أن الإصلاح المالى والنقدى، وحده، ليس كافيا لتحقيق الانطلاق والنمو الاقتصادى المتواصل. ونفهم أن مشروع توشكى

مشروع استراتيجى لزيادة مساحة المعمور ولزيادة نسبة الاكتفاء الذاتى من الغذاء. كما أن السياحة، برغم أهميتها فى حصيلة النقد الأجنبى، لا يمكن الاعتماد عليها كقاطرة للاقتصاد. ولكن الصناعة هى التى تحقق الانطلاق والنمو الاقتصادى المتواصل. لقد جربت مصر فى الستينيات استراتيجية التصنيع لإحلال الواردات، ولكن التجربة انتهت بزيادة عجز ميزان المدفوعات وعدم القدرة على المنافسة خارجيا. كما فكرت مصر فى تبنى استراتيجية بناء صناعة ثقيلة، ولكن مصر فقدت "السبق التاريخى" فى إنجازها، بما لا يمكنها من المنافسة مع الدول الصناعية. كما أن الصناعة الثقيلة تتطلب قاعدة صناعية تعدينية استخراجية ووفرة فى الطاقة، وهو أمر لا يتوافر لمصر.

وليس أمام مصر سوى القفز إلى الثورة الصناعية الثالثة. أى الدخول فى الصناعات عالية التكنولوجيا (هاى-تك) مثل صناعات المعلومات والكمبيوتر والبرمجيات والاتصالات والهندسة الوراثية والكيمياء الحيوية.

إن خيار دخول مصر التصنيع عالى التكنولوجيا، يمكن أن يمثل حلا لمشكلة البطالة، خصوصا أن عدد سكان مصر سيقارب المائة مليون نسمة بعد ثلاثين عاما. كما يقدم حلا لمشكلة التصدير وعجز ميزان المدفوعات، ويقفز بمتوسط دخل الفرد إلى مثيله فى الدول الصناعية الحديثة، ويقلل من الفجوة التكنولوجية فى صراع المستقبل مع إسرائيل.

كما أن خيار دخول التصنيع عالى التكنولوجيا، يناسب مصر لأنها تمتلك أكبر قاعدة من العلماء والتكنوقراط والإداريين والمتعلمين فى العالم الثالث بعد الهند. يضاف إلى ذلك أن تلك الصناعات لا تحتاج إلى موارد طبيعية واستخراجية هائلة.

وهذا النموذج من التصنيع مازال يسمح بدخول منافسين جدد. ولأن تكنولوجيا هذا النموذج ليست قيد احتكار أمريكى-أوروبى، فإنه يمكن الحصول عليها من أسواق آسيا. وأخيرا، فإنه يمكن الولوج فى هذا النموذج من التصنيع، دون المرور بمراحل التطور الصناعى التى مرت بها الدول الصناعية تاريخيا، واستغرقت قرونا من الزمن، ولنا فى كوريا، وتايوان، وماليزيا، وإندونيسيا شواهد واضحة.

وليس من قبيل المبالغة القول إن تصنيع مصر هو المرادف لتحديث مصر، وإن عدم استكمال تصنيع مصر منذ محمد على هو سبب أزمة التطور الديمقراطى والاجتماعى.

لقد كان درس التاريخ الذى تعلمناه -لفترة- من تجارب تايوان، ماليزيا، وإندونيسيا أن التصنيع، ومن ثم تحديث الدولة، يمكن إنجازه دون ديمقراطية سياسية، وأن الليبرالية الاقتصادية يمكن أن تسير دون ليبرالية سياسية، بعكس ما حدث فى تحديث الغرب الأوروبى والأمريكى.

ولكن التاريخ لا يتنكر لنفسه.

ففى تجارب تايوان وكوريا الجنوبية وشيلى، قاد التصنيع (التحديث) فى ظل الليبرالية الاقتصادية إلى الديمقراطية. مثلما حدث من قبل فى تجارب أسبانيا والبرتغال واليونان. وفى تجربتى إندونيسيا، وماليزيا تبين أن إنجاز التطور الاقتصادى يتهدد دون تطور ديمقراطى. وذلك هو درس أزمة "النمور الآسيوية"، وبما يفرض بناء ودعم المؤسسات الديمقراطية.

إذن، يبدو التحدى أمام مصر الجديدة، فى بداية القرن العشرين هو الاستمرار فى تحديث (تصنيع) الاقتصاد وتحديث (دمقرطة) السياسة!

إن العالم الجديد فى القرن الحادى والعشرين، مثلما يرتب مخاطر وتكاليف، فإنه فى ذات الوقت يوفر العديد من الفرص والمزايا.

فمن جهة يفرض نظام العالم الجديد فتح الأسواق، وتراجع دور الدولة. ومن جهة ثانية، فإن نظام العالم الجديد، نتيجة ثورة التكنولوجيا والاتصالات يوفر مجالا أكبر لانتشار المعرفة التكنولوجية، والمعلومات، وما يمكن من تطوير قاعدة تكنولوجية ذاتية، للحاق بالثورة الصناعية الثالثة. كما أن عالمية الاتصال من خلال الأقمار الاصطناعية والإنترنت جعلت للمجتمع المدنى قدرة مستقلة عن الدولة فى الحصول على المعلومات والأفكار، وبما يسمح للفرد بالاختيار الحر، وانتشار القيم المرتبطة بحقوق الإنسان فى اتجاه اللحاق بالموجة الثالثة للديمقراطية.

بيد أن مسألة مصر الكبرى فى نظام العالم الجديد، تتعلق بالدولة.. إن كثيرين يتصورون أن إضعاف الدولة المصرية، يعنى تقوية المجتمع المدنى كنتيجة، وإحراق المراحل لإنجاز الرأسمالية والديمقراطية، أى تحديث مصر. وتدلنا التجربة اليابانية (تحت حكم الميجى)، والتجربة الألمانية (فى ظل الرايخ الثانى) على أن الدولة كان لها الدور المهم فى إنجاز التصنيع والرأسمالية، حتى إن تجارب جنوب شرق أسيا اعتمدت على الدولة فى تحقيق تراكم رأس المال بسرعة تكفى للتصنيع. المسألة إذن تتعلق بأى دور للدولة؟ وأين تنسحب الدولة؟

والدور الذى يجب أن تضطلع به الدولة هو هندسة استكمال تحديث الاقتصاد والسياسة أما الدولة المطلوب انسحابها أو ضبطها فهى البيروقراطية المالية (التى تعرقل البنوك) والاقتصادية (التى تعطل الاستثمار ومصالح العباد)، والسياسية (التى تشل قدرة الحزب الحاكم ومؤسسات المجتمع المدنى) والإعلامية (التى تعيد إنتاج التخلف).

*الأهرام ١٤ / ٩/ ١٩٩٩

٣ - الحلم المصرى

«إن ٧٠٪ على الأقل من الذين يشغلون المواقع القيادية هم ممن تدربوا وتأهلوا فى منظمة الشباب..»

ضياء الدين داوود ـ رئيس الحزب الناصرى

على أبواب ألفية جديدة، وقرن جديد، يعاودنا "الحلم المصرى" بدولة حديثة، تليق بتاريخ مصر أم الحضارة وتواكب العصر. وكنت قد كتبت مقالين على صفحات "الأهرام"، متكئا على التاريخ ومنطلقا إلى المستقبل، لتحديد ملامح الحلم المصرى.

فى مقال أول بعنوان "أى مصر نريدها؟" (١٩٩٩/٨/٢٨)، وجدت الحلم المصرى، تاريخيا، فيما قاله رفاعة الطهطاوى، بأن تكون مصر "مكان سعادتنا أجمعين نبنيه بالحرية والفكر والمصنع"، ورأيت أن الحلم المصرى فى بداية القرن الحادى والعشرين، وبعد حوالى نصف قرن من حركة الضباط الأحرار فى يوليو ١٩٥٢، يتطلب الاستناد إلى شرعية جديدة هى شرعية الإنجاز والليبرالية (الحرية) الاقتصادية والسياسية. فالتغيرات العالمية والإقليمية والمحلية لم تبق للناصرية مستقبلا.

وفى مقال ثان، بعنوان مصرنا الجديدة" (١٩٩٩/٩/٤)، كتبت أن التحدى أمام مصر الحديثة، كان ومازال تحديث الاقتصاد والسياسة، أى تصنيع الاقتصاد وديمقراطية السياسة. فعدم استكمال تصنيع مصر منذ محمد على هو سبب أزمة التطور الاقتصادى والاجتماعى. وبعد أن استنفدت محاولة التصنيع لإحلال الواردات (من الإبرة للصاروخ) فى الستينيات، وبعد أن فقدت مصر "السبق التاريخى" فى إنجاز التصنيع الثقيل، فليس أمام مصر سوى القفز إلى الثورة التكنولوجية الثالثة، أى الدخول فى الصناعات عالية التكنولوجيا (هاى-تك)، مثل صناعات المعلومات والكمبيوتر والبرمجيات والاتصالات والهندسة الوراثية والكيمياء الحيوية.

وقد سعدت بترحيب الدكتور ميلاد حنا فى الأهرام لما طرحته، وبانتقادات أخرى على طريق استكشاف أى مصر نريدها؟ ومصرنا الجديدة التى نحلم بها.

وانتعش "الحلم المصرى" بخطاب الرئيس مبارك فى ١٣ سبتمبر ١٩٩٩، الذى عرض فيه مشروعا قوميا جديدا لنهضة تكنولوجية شاملة، تجعل من مصر قاعدة لصناعة المعلومات التى أصبحت محور التقدم فى عالمنا المعاصر. وكان مما قاله الرئيس أن الاستثمار فى صناعة التكنولوجيا والمعلومات قرار واجب، لأنه استثمار فى مستقبل مصر لا يجوز التردد بشأنه، كما أن دولا نامية عديدة تمكنت بصناعة التكنولوجيا والمعلومات من مضاعفة دخلها

الوطنى فى زمن قياسى لم يتجاوز عشرين عاما، وأحدث طفرة هائلة فى قدراتها التصديرية.

لقد ظل البعض ينظر إلى أن خيار دخول مصر صناعة تكنولوجيا المعلومات، هو مجرد أضغاث أحلام أو "فانتازيا" ثقافية من بعض الكتاب والمثقفين، فى حين أن دولا كثيرة فى جنوب شرق آسيا مثل ماليزيا وإندونيسيا وتايوان وكوريا لم تتحول إلى دول صناعية حديثة إلا بالقفز إلى الصناعة عالية التكنولوجيا. وظل البعض يحلم بإنتاج السيارات، فتعددت شركات السيارات التى حصلت أرباحا كبيرة من الفرق بين الرسوم الجمركية على مكونات السيارة (٣٠٪) والرسوم الجمركية على السيارة الجاهزة التى تصل إلى ١٠٠٪ وظل التصنيع عند مستوى الفرش والبوية والكاوتشوك والبطارية، فلم تتجاوز القيمة المضافة ١٠٪.

ولغياب استراتيجية صناعية تكنولوجية، انتشرت صناعات السجاد والموكيت وتقطيع الألومنيوم وتعبئة الخضراوات والشاى والزيوت وبعض الأجهزة المنزلية. ولم تفلح تلك الصناعات فى التحول من مستوى الصناعات الاستهلاكية إلى مستوى الصناعات الرأسمالية (العدد والآلات)، فلجأ الصناعيون فى تلك المجالات إلى الاستثمار العقارى مستغلين البنوك (الائتمان) والدولة (الإنفاق على البنية الأساسية وتخصيص الأراضى).

وقد فاجأنا الرئيس مبارك بأن مصر حققت نقلة مهمة فى مجال صناعة تكنولوجيا المعلومات، حيث أصبح هناك الآن ما يزيد

على ٤٠٠ شركة مصرية متخصصة فى مجالات تكنولوجيا المعلومات والبرامج، تعمل فى سوق يزيد حجمها على ٦٨١ مليون دولار وتحقق نموا يصل إلى ٣٢٪ سنويا، وهو ثانى أعلى معدل زيادة فى العام، كما يساهم عدد من الشركات المصرية فى تجميع وصناعات مكونات الكمبيوتر، بما يصل إلى ٦٠٪ من حجم السوق المصرية.

وإن عنى ذلك شيئا، فإنه يعنى أن لدى مصر الإمكانية الكامنة للدخول فى صناعة تكنولوجيا المعلومات.

والميزة التنافسية الأكبر لدى مصر فى فنييها وإدارييها وعلمائها، فمتوسط أجر العامل الفنى فى مصر دولار واحد فى الساعة مقابل ١٩ دولارا فى طوكيو و١٣ دولارا فى شيكاجو و٥ دولارات فى كوريا الجنوبية. كما أن متوسط الأجر السنوى للإدارة الوسطى فى مصر ٥ آلاف دولار مقابل ٧٠ ألف دولار فى اليابان وأمريكا و٢٤ ألف دولار فى كوريا الجنوبية.

ولدى مصر مراكز بحثية وتكنولوجية وجامعات، تمثل قاعدة فنيين ومديرين وعلماء، وإن كانت قاعدة متناثرة غير مترابطة. كما أن لدى مصر علماء فى الخارج من طوكيو إلى كاليفورنيا، ويمكن أن تفعل ما فعلت الهند وإسرائيل فى الاستفادة بعلمائها فى الخارج وتوفير ظروف المعيشة والإبداع لهم فى مصر، فنهضة الهند التكنولوجية اعتمدت على علمائها فى الخارج.

ولا تتطلب صناعة تكنولوجيا المعلومات توفير مساحات شاسعة، بل يمكن ترابطها فى حيز جغرافى محدد مثل وادى السيلكون فى

أمريكا. كما لا تتطلب موارد تعدينية واستخراجية كبيرة أو طاقة كثيفة. إضافة إلى أن السر التكنولوجى لتلك الصناعات ليس قيد احتكار أوروبى - أمريكى، ويمكن الحصول عليه من الدول الآسيوية. كما أن لدى مصر نواة جيدة لصناعة البرمجيات وبعض الصناعات الالكترونية، وأمامها سوق عربية تضم ٢٦٠ مليون نسمة. بيد أن الولوج فى صناعة تكنولوجيا المعلومات يتطلب بنية إدارية وتشريعية وضريبية واستثمارية.

نعم، كانت لدينا لجنة وزارية عليا للبحث العلمى والتنمية التكنولوجية، وتعثرت وأصبحت ضمن اللجان الوزارية العليا التى لا تجتمع ولا تنتج.

ومن هنا، كان قرار الرئيس مبارك بأن تكون هناك لجنة دائمة للتنمية التكنولوجية تتبع رئيس الجمهورية مباشرة، وقد ارتبطت التنمية التكنولوجية فى الهند باسم راجيف غاندى، وترتبط الآن فى أمريكا باسم آل جور.

وفى الحق أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، ارتبطت دوما بالدولة، ففى تجارب الدول الصناعية ودول جنوب شرق آسيا تغطى الدولة من ٤٠٪ إلى ٥٠٪ من النفقات القومية للأبحاث والتطوير. وفى الولايات المتحدة، كان طلب الدولة على الصناعات الحربية المحرك الأساسى وراء قيام الشركات بالبحث والتطوير فى مجال الصناعات عالية التكنولوجيا، كما كانت الدولة وراء المشروع القومى لغزو الفضاء، والمشروع القومى لإقامة الطرق السريعة للمعلومات،

كما أن للدولة دورا تشريعيا لإنجاز صناعة تكنولوجيا المعلومات، من خلال تشريعات لمنع الإغراق، ولإقرار سياسة ضريبية لإلغاء الضرائب على تكلفة البحوث والتطوير، ولزيادة الطلب المحلى كان تفرض على مؤسساتها وهيئاتها ومدارسها استخدام الكمبيوتر والبرمجيات وحفظ الوثائق على أقراص مبرمجة.

وللدولة أيضا دور فى تشجيع الاستثمار فى صناعة تكنولوجيا المعلومات، بإتاحة قروض طويلة الأجل منخفضة الفائدة لتمويل بحوث وتطوير التكنولوجيا وتسهيل الائتمان لشركات صناعة تكنولوجيا المعلومات والسماح للشركات الموجودة بالمناطق الحرة بالتصدير إلى داخل البلاد، وتشجيع الاستثمار الأجنبى ونقل التكنولوجيا.

إن صناعة المعلومات قد أصبحت الآن داخل كل صناعة، من السيارة إلى المصعد وجهاز التكييف إلى الغسالة والتليفزيون.. وولوج مصر تلك الصناعة، يعنى أنه سيكون لمصر "مكون/جزء" داخل كل صناعة. وعالم القرن الحادى والعشرين هو عالم صناعة المعلومات أى عالم الثورة التكنولوجية الثالثة. فبعد الثورة التكنولوجية الأولى (للزراعة) والثورة التكنولوجية الثانية (الثورة الصناعية) تأتى الثورة التكنولوجية الثالثة، القائمة على تكنولوجيا المعلومات والعمالة الذهنية، لتتحول الصناعة المعتمدة على مداخن المصانع وعضلات الإنسان، إلى صناعة معتمدة على المعلومات والعقول.

والحلم المصرى على أبواب القرن الحادى والعشرين، هو التصنيع عالى التكنولوجيا، أى إنجاز صناعة المعلومات، وما يجعلنا نستمسك بأهداب ذلك الحلم أنه قد يكون الفرصة الأخيرة لتحديث مصر اقتصاديا وسياسيا، وأن القيادة السياسية قد طرحته مشروعا قوميا، ولكن المرء يخشى أن يتهدد الحلم المصرى إذا ما أوكل للبيروقراطية الاقتصادية والسياسية العتيقة، وقد قرأنا للسيد ضياء الدين داوود رئيس الحزب الناصرى أن "أكثر من ٧٠٪ على الأقل من الذين يشغلون المواقع القيادية فى مختلف مستوياتها من الوزير إلى الخفير ممن دربوا وأهلوا فى منظمة الشباب" (العربى ٨/٧/ ١٩٩٩).

فالحلم المصرى بتصنيع تكنولوجيا المعلومات يتطلب نخبة جديدة من المنظمين والمديرين والعلماء والمهندسين والفنيين، فى تجمع مثل وادى السليكون أو مثل معهد ماسوشوستس للتكنولوجيا، وليس مجرد لجان وزارية ولجان حزبية من نخبة الاتحاد الاشتراكى.

*الأهرام ١٩٩٩/٩/٢٢

٤ - تهميش مصر

«قدرة الدولة على التأثير والجذب ثقافيًا وأيديولوچيًا
مصدر لعظمتها..» جوزيف ناى

القضية المهمة لمصر - الآن - هى مناقشة احتمالات تهميش الدور المصرى.

فخلال نصف القرن الماضى، كان لمصر الدور المحورى فى الحرب والسلام فى الشرق الأوسط.

وصدق هنرى كيسنجر عندما قال إنه لا حرب فى الشرق الأوسط دون مصر. كما أنه لم يكن متخيلا أن تدخل إسرائيل فى اتفاقيات تسوية مع الدول العربية، لو لم تبادر مصر إلى الدخول فى اتفاق سلام مع إسرائيل. وما كان باستطاعة الأردن أو فى قدرة الفلسطينيين أو سوريا الأقدام على الصلح مع إسرائيل لو لم تفعل مصر ذلك. والحق أن مصر مثلما دفعت تكاليف باهظة فى الصراع العربى الإسرائيلى، فإنها حققت مكاسب كبيرة منه. فكما قادت

مصر العرب إلى الحرب، فإنها استبقت الدول العربية إلى التسوية وإلى الانفتاح على الغرب والارتباط مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وتبدو جاذبية فرضية احتمال تهميش دور مصر، من أن استكمال التسوية سيخمد القضية الرئيسية التى واجهت النظام الإقليمى العربى حربا وسلما خلال النصف الثانى من القرن العشرين، وهى المواجهة التى كان لمصر فيها الريادة.

كما أن استكمال التسوية بين العرب وإسرائيل، سيعنى الانتقال من النظام الإقليمى العربى إلى النظام الإقليمى الشرق أوسطى الذى تكون فيه الريادة لإسرائيل.

يزيد من جاذبية فرضية احتمال تهميش مصر، أن استكمال التسوية، سيؤدى إلى بروز ما أسماه شيمون بيريز "مثلث الازدهار" أى إسرائيل وفلسطين والأردن، والذى سيحظى بقدر كبير من رأس المال والاستثمارات والتكنولوجيا.

غير أن فرضية "تهميش مصر"، يجب أن تناقش فى إطار أن دور مصر لا يجب قصره على دورها فى عملية تسوية الصراع العربى الإسرائيلى. صحيح أن هناك تداخلا بين دور مصر الإقليمى ودورها فى عملية التسوية، ولكن دور مصر فى التسوية هو جزء من دورها الإقليمى أو انعكاس له.

وفى حديث للرئيس مبارك إلى الأهرام (٩٥/٧/٢٢)، قال "إن الصراع العربى الإسرائيلى لم يكن سببا فى ريادة مصر للمنطقة، بل إن دور مصر فى الصراع العربى الإسرائيلى، كان نتيجة لهذه

الريادة أو مظهرا لها. وأوضح الرئيس أن ريادة مصر تاريخية واجتماعية واقتصادية وأمنية وثقافية ومتأصلة فى البنيان السياسى والاجتماعى والاقتصادى المصرى، بالإضافة إلى أن مصر هى التى قادت عملية التنوير فى المنطقة ولها دور تاريخى على مر العصور، وقادت الشعوب العربية للتخلص من الاستعمار، وبالتالى لن يؤدى قيام السلام فى المنطقة إلى التقليل من الدور المصرى والحد منه".

كما أن فرضية "تهميش دور مصر"، تفترض أن الصراع العربى الإسرائيلى سينتهى مرة واحدة وإلى الأبد.

فنحن مازلنا بصدد التوصل إلى اتفاقيات تسوية بين إسرائيل وكل من سوريا ولبنان والفلسطينيين. إلا أن عملية السلام العربى الإسرائيلى تشمل إلى جانب اتفاقات التسوية، حدوث تعاون اقتصادى إقليمى، وإقرار نظام للأمن الإقليمى وضبط التسلح. وبالتالى، فإنه مازال أمام مصر دور فى استكمال التسوية من جهة وفى نظام الأمن والتعاون الإقليمى فى الشرق الأوسط من جهة أخرى. غير أن المهمة العظمى أمام مصر ستظل إعادة صياغة دورها لمرحلة ما بعد استكمال التسوية.

والدور هنا ليس ميراثا وليس مجرد "مكانة" بل يتعداها إلى "القدرة - القوة"، كما أنه ليس مجرد "عملية" يمكن إنجازها والانتهاء منها، بل عمليات متعددة ومتصاعدة لتحقيق القدرة - القوة.

وفى مقال جوزيف ناى فى عدد يوليو/ أغسطس ١٩٩٩ من دورية فورين أفيرز، يفرق بين القوة الصلبة والقوة اللينة.

القوة الصلبة (Hard Power) هى القدرة الاقتصادية والعسكرية.

والقوة اللينة (Soft Power) هى القدرة على التأثير والجذب ثقافيا وأيديولوجيا.

وتطوير القوة الصلبة لمصر، يتطلب تحقيق توازن ردع عسكرى مع إسرائيل، واستمرار الضغط إقليميا ودوليا لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل. وقد يكون مقبولا من النظام الدولى - لفترة - ما تقول به إسرائيل بأن السلاح النووى ضامن لوجودها، طالما بقيت أنظمة فى المنطقة تريد تدميرها. ولكن فى ظل نظام للأمن والتعاون الإقليمى ستفقد تلك الحجة مصداقيتها. بيد أن تطوير القوة الصلبة لمصر، سيكون مجاله الأساسى هو الاقتصاد. لقد كانت الجغرافيا السياسية لمصر، أى "عبقرية المكان" بتعبير جمال حمدان ضمن الأصول الاستراتيجية للدور المصرى، إلا أن الجغرافيا الاقتصادية بمعنى الموقع الاقتصادى فى الاقتصاد العالمى، يمكن أن تكون أهم رصيد استراتيجى للدور المصرى. وإذا كانت اتفاقيات التسوية ستخمد صراعات الجغرافيا السياسية فى المنطقة، فإنها ستطلق صراع الجغرافيا الاقتصادية فى الشرق الأوسط، فالحدود السياسية التى

شهدت حروب الشرق الأوسط، ستتجاوزها الجغرافيا الاقتصادية (حركات رؤوس الأموال والسلع والبشر).

وأمام مصر فرصة لتحقيق انطلاق اقتصادى.. من خلال دعم صناعة التكنولوجيا العالمية وصناعة المعلومات، والانطلاق بالصناعات التصديرية. ويمكننا التعامل بمنظور استراتيجى مع مثلث الازدهار المنتظر (إسرائيل - فلسطين - الأردن) من خلال تنمية سيناء وربطها بالوادى من ناحية وبفلسطين من ناحية أخرى.

وأمام مصر "إمكان" بناء منطقة تكامل اقتصادى بين مصر وليبيا والسودان (أيا كانت المصاعب)، فهى منطقة تضم الموارد الطبيعية والبشر ورأس المال والتواصل الجغرافى والبشرى، بما يجعلها ظهيرا لمصر فى صراع المستقبل فى الشرق الأوسط ولا يجب أن تتخوف مصر من السوق الشرق أوسطية، فليس هناك ما يمنع أن تكون محور السوق العربية المشتركة، والشراكة الأوروبية المتوسطة، والسوق الشرق أوسطية فى آن معا.

أما عن القوة اللينة (التأثير الثقافى والأيديولوجى) فى الدور المصرى المستقبلى، فتمثل تحديا كبيرا.

ولا يبالغ المرء فى القول بتراجع التأثير الثقافى والإعلامى المصرى عما كان عليه. ولنسأل أنفسنا كم عدد الأفلام التى ننتجها سنويا؟ وكم عدد الأشقاء العرب الذين تجتذبهم الجامعات المصرية الآن؟ بل إن المرء ليعجب من أن التليفزيون المصرى لم يعد الرائد،

والصحافة المصرية لم تعد الأفضل، ومن أن أشهر المطربين وقراء القرآن الكريم غير مصريين الآن.

ومن ثم فإن الأمر يتطلب استعادة الريادة الثقافية المصرية.

والأمر لا يقتصر على الثقافة والإعلام، فى التأثير الثقافى، بل يتعداه إلى أن تكون مصر نموذجا اجتماعيا للآخرين، وذلك بأن تكون مصر راعية للديمقراطية وحقوق الإنسان والإسلام الحضارى المتسامح والمنفتح (وليس الأصولى).

وبدون ذلك، يظل تهميش دور مصر احتمالا قائما.

الأهرام ٢١/ ١٢/ ١٩٩٩

٥ - مصر .. الدولة المحورية

«إذا اضطربت مصر، فإن الغرب قبل الشرق سيضطرب..» المؤرخ الشهير بول كينيدى

إذا كان شاعر النيل حافظ إبراهيم، فى قصيدته "مصر تتحدث عن نفسها" أنطق مصر قائلة: لن ترى الشرق يرفع الرأس بعدى، فإن المؤرخ الأمريكى الشهير بول كينيدى فى كتابه "الدول المحورية" يقول إنه إذا اضطربت مصر، فإن الغرب سيضطرب قبل الشرق.

وبالمقارنة بالدول المحورية الأخرى التى يتضمنها الكتاب، تبدو مصر أكثر محورية من دول كبرى مثل الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا.

ويستحق الكتاب أهمية مضافة لأن محرره هو بول كينيدى المؤرخ البريطانى الشهير، المعروف فى منطقتنا بكتابيه: "صعود وسقوط القوى العظمى" و "الاستعداد للقرن الحادى والعشرين". ويشاركه فى تأليف الكتاب اثنان من المؤرخين. بجامعة "ييل" الأمريكية، هما: روبرت شاس، وإميلى هيل.

فى البدء، تجدر الإشارة إلى أن كتاب: "الدول المحورية"، كما يبدو من عنوانه الفرعى: "إطار جديد لسياسة الولايات المتحدة فى العالم النامى، هو كتاب فى "تخطيط السياسة"، وليس كتابا فى الفلسفة السياسية أو فى "فلسفة التاريخ". وبمعنى آخر، هو كتاب أعد خصيصا لصانع السياسة الأمريكية فى البيت الأبيض والبنتاجون (وزارة الدفاع) ووزارة الخارجية. وهو فى ذلك يماثل كتاب صمويل هانتجتون: "صدام الحضارات" الذى حاول فيه مؤلفه أن يقدم لصانع القرار الأمريكى "تخطيطا للسياسة العالمية الأمريكية"، بتقسيم العالم إلى ثقافات وديانات وحضارات، سيكون الصدام بينها محركا للسياسة العالمية.

أما بول كينيدى، فيطرح أمام صانع السياسة الأمريكى مبدأ نظريا جديدا هو "الدولة المحورية". ويرى أنه إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعطى أولوية لعلاقاتها بأوروبا واليابان وروسيا والصين باعتبارها دولا رئيسية فى الشئون العالمية، إلا أن المصلحة القومية الأمريكية تتطلب نوعا من الاستقرار فى أطراف مهمة فى العالم الثالث، وهى أطراف يؤثر مستقبلها فى الجوار المحيط بها وفى المصالح القومية الأمريكية، فى حين أنها أطراف لم يتشكل مصيرها بعد. وفى رأيه أن الدول المحورية، دول لها أدوار إقليمية مهمة، ولديها إمكانات لأن تصبح "قوى عظمى" فى القرن المقبل. ولذلك، فإن "استراتيجية" تحدد هذه "الدول الصاعدة" الآن، وتوسع علاقات خاصة لأمريكا بها، تخدم السياسة الخارجية الأمريكية فى المستقبل. وإذا كانت الولايات المتحدة قد تعودت النظر إلى العالم

النامى من "منظار الحرب الباردة"، فإن الحرب الباردة قد ولت، وعلى الولايات المتحدة أن تعيد تشكيل استراتيجيتها تجاه العالم النامى من "منظار العلاقات الوثيقة" مع الدول المحورية فى العالم النامى. ولئن كانت "الاستراتيجية العالمية" للولايات المتحدة، قد توافرت لها فرصة تاريخية بعد الحرب العالمية الثانية، فإن على الولايات المتحدة أن تعيد تقويم تلك الاستراتيجية لظهور تحديات للاستقرار العالمى سيواجهها العالم فى بداية القرن الحادى والعشرين، وستتأتى من العالم النامى مثل التحدى السكانى والتحدى البيئى والتحدى العرقى. وأخيرا، فإن توازن القوى العالمية فى المدى الطويل، بالرغم من الأزمة الآسيوية، سيمثل تحديا لأوروبا والولايات المتحدة. ومن ثم فإن الولايات المتحدة تحتاج إلى "سياسة ذكية" لتجنب تلك التحديات وتجنب "الجاهل الأحمق" للعالم النامى.

ويعتقد بول كينيدى أن فكرة "الدول المحورية"، توفر وسيلة لتنظيم، أو على الأقل، لإرساء العلاقات الأمريكية مع العالم النامى. ومن ناحية ثانية، هى "استراتيجية" لمواجهة صعود "الانعزالية الجديدة" التى تهدد بأن تتحكم فى سياسات الكونجرس فى الشئون العالمية منذ انتخابات , ١٩٩٤ وهى سياسات تقوم على الاعتقاد بأن العالم النامى لم يعد يستحق من الاهتمام والأموال ما كان يستحقه خلال الحرب الباردة. وثالثا، فإن إستراتيجية الدول المحورية تحسم الجدل بين مدرسة الأمن التقليدية (من خلال الردع العسكرى)، ومدرسة الأمن الحديثة التى تنظر إلى مسائل

التزايد السكانى والبيئة والتخلف الاقتصادى باعتبارها تهديدات للمصالح الأمريكية. وأخيرا، فإن "استراتيجية الدول المحورية"، سوف تدفع صانعى السياسة الأمريكية إلى "توقع المستقبل" وليس الاكتفاء بالاستراتيجية المريحة ولكن "المتقادمة" للحرب الباردة. وهى استراتيجية "فعل" وليس "رد فعل". وتساعد صانعى السياسة على مواجهة تهديدات الأمن القومى الأمريكى قبل وقوعها ولكن، ما هى "الدول المحورية"؟

فى الأصل، ترجع فكرة الدول المحورية إلى الجغرافى البريطانى السير هالفورد ماكندر، الذى طرحها قبل بداية القرن العشرين. فقد اعتبر ماكندر أن "الدول المحورية" هى بقعة جغرافية ساخنة، لا تحدد فقط مصير إقليمها، بل إنها تؤثر أيضا فى الاستقرار العالمى. وفى الحق أن صانعى السياسة وخبراء الاستراتيجية الأمريكيين، بدءا من الثنائى ايزنهاور - أشيسون وحتى الثنائى نيكسون - كسينجر، قد رجعوا إلى فكرة الدولة المحورية فى نطاق الحرب الباردة. وتبدى ذلك من خلال نظرية "التفاحة العطبة" أى الدولة المحتمل سقوطها فى فلك الشيوعية، أو من خلال نظرية "الدومينو" فى إشارة إلى الدولة التى يجر وقوعها، دولا أخرى إلى النفوذ السوفيتى، والعكس. غير أن السياسة الأمريكية توسعت فى استخدام نظرية الدومنيو دون انتقائية، لتغطى العالم من السلفادور إلى فيتنام، لمنع سقوط دولة أو إقليم فى فلك الاتحاد السوفيتى، بما أضر بسمعة السياسة الأمريكية فى النهاية. وما هى مؤهلات الدولة المحورية؟

يرى بول كينيدى أن الشيوعية لم تعد هى التهديد الذى يواجه الدول المحورية وبالتالى الاستراتيجية الأمريكية، بل إن هناك تهديدات أخرى للاستقرار العالمى فى فترة ما بعد الحرب الباردة، مثل: الانفجار السكانى، والهجرة، والصراع العرقى، وعدم الاستقرار الاقتصادى، وتلوث البيئة. ومن ثم فإن الدول المحورية يمكن أن تمثل محاور "تهديد" أو "استقرار" الأمن العالمى.

ويحدد كينيدى "مؤهلات" الدولة المحورية بالموقع الجغرافى المهم، وضخامة عدد السكان والإمكانات الاقتصادية التى ترشحها لأن تكون "سوقا صاعدة كبيرة" حسب مؤشرات وزارة التجارة الأمريكية. أما العنصر المهم الذى يميز الدولة المحورية فهو نطاق تأثيرها فى المحيط الإقليمى والاستقرار العالمى. ولذلك فإن تحقيق الدولة المحورية للتقدم الاقتصادى والاستقرار السياسى له تأثير كبير على الحيوية الاقتصادية والفاعلية السياسية فى المحيطين الإقليمى والعالمى.

وبعكس ذلك فإن اضطراب الدولة المحورية، يهدد محيطها الإقليمى من خلال انتشار العنف والهجرة والتلوث البيئى والأوبئة.

وأخيرا، فإن على الدول المحورية أن تلعب "الدور المفتاح" فى المفاوضات العالمية فى قضايا تقاطعية مثل اتفاقات البيئة وحقوق الإنسان والسكان، كما أن الولايات المتحدة (إذا أرادت) نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان عبر كوكب الأرض، فإن الدول المحورية هى الممرات الواسعة لذلك وإذا أرادت (أمريكا) تفعيل

حرية التجارة عبر منظمة التجارة العالمية، فإن الدولة المحورية يجب أن تشارك فى ذلك.

٩ - دول محورية

وفقا للمحددات السابقة للدولة المحورية، حدد بول كينيدى ٩ دول محورية هى: مصر والبرازيل والمكسيك وتركيا والهند وباكستان وإندونيسيا وجنوب أفريقيا والجزائر. وقد تحددت تلك الدول كدول محورية بالأخذ فى الاعتبار عناصر: المساحة الجغرافية، السكان، الموقع الجيوستراتيجى، الإمكانات الاقتصادية، القدرة على التأثير فى القضايا العالمية والإقليمية، إضافة إلى العوامل المتعلقة بالاهتمام الأمريكى الأول.

لقد سبق أن نشر كينيدى وشاش وهيل دراسة أولية تحت عنوان "الدول المحورية" فى دورية "فورين أفيرز" بعدد يناير ١٩٩٦، تضمنت مؤهلات الدولة المحورية وتسمية الدول التى تحوز تلك المؤهلات.

وبعد ذلك، استدعى المشروع الخارجية فى نيويورك، خبراء اختصاصيين فى الدول محل الدراسة. وحدد الأساتذة الاختصاصيون التحديات التى تواجه الدول المحورية، كل فى الدولة محل تخصصه، وناقش كل منهم ما إذا كانت تلك الدولة محورية أم لا، وأوصى بمقترحات لصانعى السياسة الأمريكية بخصوصها.

وكانت نتيجة ذلك المشروع البحثى، هذا الكتاب "الدول المحورية: إطار جديد للسياسة الأمريكية فى العالم النامى"، الذى قام بتحريره بول كينيدى وروبرت شاش وإميلى هيل.

مصر.. الدولة المحورية

فى الدراسة الأولية التى مثلت أساس مشروع كتاب "الدول المحورية"، اعتبر كينيدى وشاش وهيل، مصر من أهم الدول المحورية، اعتمادا على عناصر الموقع والسكان والتأثير الإقليمى والعالمى. بل يصل التحليل إلى أن حالة من عدم الاستقرار فى مصر - لا قدر الله - يمكن أن تهدد المنطقة بأسرها من الجزائر إلى تركيا، كما تهدد مصادر البترول فى الخليج وعملية الشرق الأوسط.

ويؤكد المؤرخون الثلاثة أهمية الموقع المصرى - عبر التاريخ - كأساس لاستقرار مصر، ومفتاح للتحالفات الإقليمية والصراع بين القوى العظمى على المنطقة، ويزيد من أهمية موقع مصر فى العقود الأخيرة، قربها من مناطق البترول وانخرطها فى عملية السلام العربى - الإسرائيلى، بما لذلك من تأثير على ازدهار اقتصادات الدول الصناعية من جهة، وعلى استقرار الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من جهة أخرى.

ويرى المؤرخون الثلاثة أن مصر خلال حكم الرئيس حسنى مبارك، مثلث درعا واقية ضد الأصولية الإسلامية الراديكالية، التى ربما تكون أكبر تهديد للمنطقة فى المدى الطويل. كما أن مستقبل مصر حيوى، فهناك دلائل تشير إلى مزيد من الانتعاش والاستقرار مثل هبوط معدل النمو السكانى وتكوين احتياطات من النقد الأجنبى وتحسن مؤشرات الاقتصاد وتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى وخصخصة الشركات العامة.

غير أن تلك الحيوية المصرية - من وجهة نظر كينيدى وشاش وهيل - تتضمن "مفاقات" يمكن أن تؤدى إلى وضع "حرج". فرغم انخفاض معدل نمو السكان، ألا أن الزيادة عدد سكان مصر سوف يصل إلى ٩٤ مليون نسمة عام ٢٠٢٥, كما أن المضى قدما فى عملية الخصخصة، قد يثير امتعاض العاملين فى القطاع العام كما يثير تخوف الحكومة من فقدان سيطرتها على الاقتصاد. وبالرغم من أن الإصلاح الاقتصادى أدى إلى تحسين مؤشرات الاقتصاد، فإنه قد زاد من الهوة بين الفقراء والأغنياء.

ولتثمين الدور المحورى لمصر، وتأكيد أهمية مواجهة الوضع الحرج، يذكر المؤرخون الثلاثة أن سيناريو "مصر غير مستقرة"، يمكن أن يصيب المصالح الأمريكية بخسائر أفدح من التى سببتها الثورة الإيرانية، بل سيشجع المعارضة المتطرفة ضد الحكومات من الجزائر إلى تركيا، إضافة إلى أن عملية السلام فى الشرق الأوسط التى تمثل المفتاح الرئيسى للسياسة الخارجية الأمريكية فى المنطقة، يمكن أن تتأثر بشدة وربما تصاب فى مقتل. علاوة على أن مصر غير مستقرة تضعف الخطط الدبلوماسية لعزل "الدول الحمراء"، وقد تدفع السعودية لإعادة النظر فى علاقتها مع الولايات المتحدة. فعملية الصحراء، وأية عملية مماثلة لها فى المستقبل، دون مصر، أمر صعب جدا وربما يدخل فى نطاق المستحيل، وسوف يكون تأثير ذلك ضخما على سوق البترول وأسواق المال العالمية.

ويرصد المؤرخون الثلاثة أن الإدارات الأمريكية (الناجحة) ارتأت المساعدة فى حفظ استقرار مصر. وينصح كينيدى وشاش وهيل الإدارة الأمريكية والكونجرس بتفهم ودعم الدور المحورى لمصر، فيقولون: إن المحاولات الحالية من جانب الانعزاليين الأمريكيين لتخفيض المعونة الأمريكية لمصر يجب أن تقاوم بشدة.

ذلك كان تصور بول كينيدى وروبرت شاش وإميلى هيل عن مصر الدولة المحورية فى دراستهم عام ١٩٩٦. وقد قاموا بعرض الدراسة على البروفيسور روجر أوين أستاذ تاريخ الشرق الأوسط فى جامعة هارفارد ورئيس مركز الشرق الأوسط بها.

وطرحوا عليه الأسئلة الآتية:

ما الذى يجعل مصر دولة محورية؟

وما هى التحديات التى تواجه دور مصر المحورى؟

وما هو مستقبل دور مصر المحورى؟

ليس من قبيل المبالغة، القول بأن الفصل الخاص بمصر فى كتاب "الدول المحورية"، من أهم الأدبيات السياسية والاستراتيجية التى كتبت عن مصر حديثا، فمحررو الكتاب، والمؤرخون بول كينيدى، وروبرت شاش، وإميلى هيل، بعد أن حددوا مؤهلات مصر كدولة محورية، والتحديات التى تواجه دورها المحورى، والسياسة الأمريكية المبتغاة تجاه مصر، عرضوا ما توصلوا إليه، على البروفيسور روجر أوين رئيس مركز دراسات الشرق الأوسط

بجامعة هارفارد، وكتب أوين دراسة حالة عن مصر الدولة المحورية.

تبدأ الدراسة بالتأكيد على أن مصر أصبحت دولة ذات أهمية استراتيجية عالمية، على الأقل، منذ وقت الحملة الفرنسية فى ١٧٩٨, وفى التاريخ المعاصر، ومنذ عام ١٩٤٥، حازت مصر أهمية مضافة باعتبارها جارة لإسرائيل، وباعتبارها المركز الثقافى والسياسى للعالم العربى وإحدى القوى العسكرية الكبرى فى الشرق الأوسط. ولتلك الأسباب وغيرها، قادت مصر الحركة المعادية للاستعمار فى المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية، وأصبحت هدفا أوليا للتنافس السوفيتى - الأمريكى خلال الحرب الباردة. وفى الآونة الأخيرة، أصبح لمصر مغزى إضافى هو أنها الدولة العربية الأولى فى صنع السلام مع إسرائيل، والدولة التى أحسنت فى وضعها كوسيط بين أمريكا وإسرائيل من ناحية العالم العربى متضمنا الفلسطينيين، من ناحية أخرى، ولكل ذلك، فإن مصر مرشحة بامتياز لأن تكون دولة محورية فلها موقعها الجيد لتلعب عددا من الأدوار الإقليمية، كقائدة للعالم العربى، وحليف للولايات المتحدة، ومكون أساسى فى المشاركة الأوروبية المتوسطية. كما أن لها اهتمامات حيوية بمسائل السكان والأرض والمياه والبيئة، بما يجعلها تقوم بدور فى عدد من هذه المسائل فى السياق الإقليمى أو العالمى، بالإضافة إلى أن التغير فى نظامها السياسى أو فى تحالفاتها الدولية سيكون ذا مغزى كبير، وفى السياق ذاته، فإن لمصر علاقات ممتدة ووثيقة بالولايات المتحدة.

تشير الدراسة إلى أن عدد سكان مصر وصل إلى ٦٠ مليون نسمة، إلا أن معدل النمو السكانى انخفض من ٢,٧% سنويا فى منتصف الثمانينيات إلى ٢% حاليا. ويرجع ذلك الانخفاض إلى السياسات الناجحة للحد من النسل وتوفير وسائل تنظيم الأسرة، وزيادة عدد سكان الحضر، والتعليم، لقد أصبح ٤٥% من عدد سكان مصر يعيشون فى مناطق حضرية (مدينة)، ومنهم ١٣% يعيشون فى مدينة القاهرة وحدها، ويعيش الباقون فى دلتا النيل وفى وادى النيل الضيق. وفى السنوات الأخيرة، بذلت مجهودات ضخمة لتشجيع المصريين على السكنى فى المدن الجديدة حول القاهرة وفى الصحراء. ثم كان مشروع الرئيس مبارك المشروع القومى لتنمية جنوب الوادى، الذى ينقل مياه النيل إلى الوادى الجديد فى الصحراء الغربية "مشروع توشكى".

ويذكر روجر أوين أن مصر خلال حكم الرئيس مبارك، حققت زيادة فى متوسط دخل الفرد من ٧١٠ دولارات إلى ١٢٠٠ دولار سنويا، كما حققت طفرة ضخمة فى مشروعات البنية التحتية (الصرف، المياه، الطرق..) بالإضافة إلى مشروعات الإسكان، وتجاوزت السياسات الاقتصادية (الناصرية) بتحرير الاقتصاد وخصخصة الشركات العامة. ولكن التحليل المستقبلى يجب أن يلقى الضوء على الآثار الاجتماعية للإصلاح الاقتصادى، والبطالة، والمعدل المرتفع للأمية (٥٢%)، وذلك فى إطار سياسة الحكومة فى

وقفتها الصلبة فى مواجهة الإسلام السياسى الذى يعتقد أنه يمكنه أن يستفيد من البطالة والقفز.

وفيما يتعلق بمسائل الجغرافيا والبيئة، فإن اهتمامات مصر الكبرى تتضمن إدارة مياه النيل، والصحة البيئية بامتداد البحر المتوسط والبحر الأحمر (الذى يعد حيويا للسياحة)، والتلوث فى المدن الكبرى. فقضية المياه ستمثل تحديا ضخما للدبلوماسية المصرية، وستزيد من أهمية الجهود لخفض إستخدام المياه فى مصر. وقضية التلوث ستظل موضوعات لمبادرات وطنية للأخذ بالمعايير الدولية المتعلقة بالبيئة، فى بلد لا يولى اهتماما كبيرا بقضية البيئة.

دور مصر

يذكر روجر أوين أن علاقات مصر الدولية الأكثر أهمية، هى فى الولايات المتحدة وإسرائيل، اللتين تشاركهما فى عملية السلام العربى - الإسرائيلى التى بدأت مع مؤتمر مدريد عام , ١٩٩١

فقد لعب الرئيس حسنى مبارك دورا حيويا فى تهيئة الظروف من أجل "المشاركة الفلسطينية" (تخلى ياسر عرفات عن العنف)، وظل لمصر "الدور المفتاح" فى العملية منذ ذلك التاريخ.

ويقول أوين: يمكن للمرء - بحق - أن يحاجج بأن دور مصر مبارك فى عملية السلام، قد أصبح أكثر أهمية منذ فوز بنيامين نيتانياهو برئاسة الحكومة الإسرائيلية عام ١٩٩٦، حيث أصبحت مع الحكومة الإسرائيلية الجديدة.

ويضيف: أن قواعد هذه العلاقة الخاصة كما تفهمها القاهرة وواشنطن هى أن دور مبارك مهم فى عملية السلام، ولكن الأمريكين والإسرائيليين لا يريدون أن تكون مصر طرفا مباشرا بين الفلسطينيين وإسرائيل، ولكن ذلك لا يرضى مصر، بما قد يؤدى إلى مشاكل كما حدث فى اتفاق الخليل فى ديسمبر , ١٩٩٦ بيد أن مسألة مركزية يجب أن تحل بين مصر وإسرائيل. تتعلق بأى علاقات مؤسسية بين البلدين، تتجاوز إطار معاهدة السلام بينهما عام ١٩٧٩، لكى تشمل عملية السلام الأردنيين والفلسطينيين وحتى السوريين واللبنانيين، ومثل هذه الفكرة، كانت جذر الرؤية الاستراتيجية لشيمون بيريز عن السوق المشتركة للشرق الأوسط أو "الشرق الأوسط الجديد". ويقول أوين أن الرئيس مبارك ووزير خارجيته السيد عمرو موسى، قد قررا حتى قبل وصول نيتانياهو إلى الحكم فى إسرائيل عام ١٩٩٦، أن علاقات وطيدة بين مصر وإسرائيل ليست المصلحة الفضلى لمصر، ويرى أوين أن ما جعل مبارك وموسى يتخذان هذا القرار هو رفض إسرائيل الانضمام لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية عام , ١٩٩٥. وبوصول نيتانياهو إلى الحكم، حسمت مصر خيارها بالاستعاضة عن المشاركة مع إسرائيل بالدعوة إلى منطقة تجارة حرة عربية، والانخراط فى المشاركة الأوروبية المتوسطة.

السياسات الداخلية

يصف كتاب "الرؤية المحورية"، برامج التغيير السياسى والاقتصادى فى مصر منذ أن أرسى الرئيس السادات سياسة

الانفتاح عام ١٩٧٤، بوصف التحول إلى الحرية السياسية، والاقتصادية (التحول الليبرالى). ويذكر الكتاب أن مصر التزمت رسميا بسياسة "الإصلاح الاقتصادى الهيكلى" منذ الثمانينيات، فقد ارتبط عقد الثمانينيات بمفاوضات مع البنك وصندوق النقد الدوليين من أجل الإصلاح الاقتصادى، ثم إلغاء الديون بعد حرب الخليج الثانية. وظل التقدم بطيئا فى سياسات الإصلاح الاقتصادى والخصخصة، ولكن برنامج الإصلاح الاقتصادى انطلق بقوة حقيقية مع تولى الدكتور كمال الجنزورى رئاسة الحكومة فى يناير ,١٩٩٦ فقد استطاع الجنزورى استغلال الشهور السابقة لمؤتمر القاهرة الاقتصادى للشرق الأوسط وشمال أفريقيا فى نوفمبر ١٩٩٦، فى إقناع صندوق النقد الدولى وبعد ذلك نادى باريس بأن تقدما حقيقيا قد تحقق وذلك لإسقاط ٤,٢ مليار دولار فى أكتوبر من ذلك العام. ونجحت حكومة الجنزورى فى الإسراع بعملية خصخصة الشركات العامة حيث جرت خصخصة ٩١ شركة حتى يونيو ,١٩٩٨ وأصبح واضحا أن سياسة الإصلاح الهيكلى متدرجة ومستمرة تجاه أهدافها البعيدة. وارتبط بعملية الخصخصة أمور أخرى مثل احياء البورصة، وتحرير النظام المصرفى، وإقرار تشريعات الاقتصاد الحر فى مجالات العلاقة بين أصحاب الأعمال والعمال والإيجارات العقارية وإيجارات المساكن كما ارتبط بالإصلاح الاقتصادى الهيكلى التزام مصر بمقررات الجات ومنظمة التجارة العالمية والاتحاد الأوروبى. ويعنى ذلك، ليس مجرد خفض التعريفات والحصص، ولكن أيضا تضمين

القوانين والسياسات المحلية، المعايير الدولية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، وحماية البيئة، والمنافسة. إن فتح أبواب الاقتصاد المصرى للتجارة الدولية، يعنى أيضا أن تتغير القواعد الحاكمة للاقتصاد، وأن بدأ ذلك صعبا فى المدى القصير. فرجل الأعمال محمود وهبة الذى نجح فى تجميع تجارته عام ١٩٩٥، تعثر فى تلك الأجواء التى نجح فيها آخرون بعلاقاتهم بالدولة وبيروقراطيتها، باعتبارها الطريق الوحيدة لحماية مصالحهم حتى تتضح أكثر أمامهم طريق المستقبل.

مصر .. وأمريكا

كانت الأهداف الأساسية للسياسة الأمريكية تجاه مصر منذ منتصف السبعينيات هى تشجيعها على صنع السلام مع إسرائيل أولا، والحفاظ على ذلك السلام ومده إلى الدول العربية الأخرى ومنظمة التحرير، ثانيا. وفى الآونة الأخيرة، ومنذ حرب الخليج، بدأت الولايات المتحدة تنظر إلى مصر كحليف استراتيجى رئيسى فى النظام الأمنى الخليجى والشرق أوسطى. ففى هذا النظام توجد تهديدات مركبة من إرهاب الدولة والانتشار النووى وأنشطة الدول المنبوذة (من وجهة نظر أمريكا) مثل العراق والسودان وإيران ..

كل ذلك يستحق دعم استقرار مصر، وإنجاز التحول الليبرالى بها إلى الحرية الاقتصادية والسياسية، وأداة أمريكا الرئيسية لتحقيق تلك الأهداف، هى المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية لمصر والتى تلى فى قيمتها المساعدات لإسرائيل.

ولكن، وبعكس حالة إسرائيل، فإن تلك المساعدات لا تسلم مباشرة إلى الحكومة المصرية، ولكنها تدار من خلال أكبر مجمع دبلوماسى أمريكى فى العالم، متضمنا أكبر برنامج لهيئة المعونة الأمريكية فى العالم، بميزانية تقترب من المليار دولار سنويا، وبعدد موظفين يتعدى مائتى موظف، بدعوى الحاجة للمراقبة والتحكم فى إنفاق أموال المعونة بعيدا عن الفساد!

وهذا موضوع يتطلب أن تعاد مراجعته بعناية.

فأهمية المعونة الأمريكية لمصر، ينبغى إعادة حسابها فى نطاقين مختلفين. أولا: فى حدود الاقتصاد المصرى ذاته. فأنشطة هيئة المعونة، تؤثر فى حياة المصريين فى الريف والحضر، ليس فقط كدخل أو وظيفة، ولكن أيضا من خلال التعليم والصحة وتنظيم النسل. كما أنها تلعب دورا هائلا فى حياة البيروقراطية المصرية فى الوزارات والهيئات الحكومية المختلفة التى تنافس كل منها الأخرى فى الحصول على الأموال والاستشارات والمساعدات.

وثانيا: فإن المعونة الأمريكية التى تمثل ٣٠٪ من المساعدات الدولية لمصر، الثنائية ومتعددة الأطراف، لها دورها المهم فى عملية الإصلاح الاقتصادى وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى. وأمام تلك الأهمية للمعونة الأمريكية، لا يخلو الأمر من مشاكل حقيقية. فالمصريون ينتقدون برنامج المعونة، بأنه "تدخلى" جدا..

والأمريكيون يرون أن البرنامج لم ينجز مهمته التى وضع من أجلها، وهى تحقيق الانتقال إلى الاقتصاد الحر. ويواجه برنامج

المعونة انتقادات من الكونجرس الذى يحاول فى واشنطن التأثير على بيروقراطيته فى مصر. ويقترح كتاب "الدول المحورية"، إطارا للتعامل مع المعونة الأمريكية إلى "مصر الدولة المحورية".

أولا: بالنظر للأهمية الاستراتيجية لمصر، فإنه ليس من المرغوب فيه على الإطلاق أن تخفض المعونة الأمريكية لمصر لسنوات عدة مقبلة.

ثانيا: أن تستمر المعونة لمصر، لأربعة أهداف رئيسية هى: النمو الاقتصادي، والاستقرار السكانى، وحماية البيئة، وتشجيع الديمقراطية.

ثالثا: أن الشركات والمؤسسات الأمريكية التى تستفيد مباشرة من المشروعات التى تمولها هيئة المعونة فى مصر، ويحددها المصريون والأمريكيون، يجب أن تقاوم أى محاولة فى الكونجرس لخفض المعونة لمصر.

إن من المهم العودة للسؤال عن تأثير المعونة الأمريكية، وهو سؤال لا ينفصل عن سؤال ثان يتعلق بإفادة المعونة للمصالح الأمريكية. والإجابة على السؤالين تحكمها الاعتبارات التالية:

ـ كون مصر أحد الحلفاء الثابتين للولايات المتحدة فى العالم، فى ضوء السياسات المتبعة منذ منتصف السبعينيات.

ـ ثبات واستقرار حكم الرئيس حسنى مبارك.

ـ حاجة مصر إلى الدعم من أجل التنمية الاقتصادية المتواصلة والتعددية الديمقراطية.

السياسة الأمريكية المستقبلية

مصر ستظل حليفا حيويا للولايات المتحدة فى المستقبل ..لماذا؟

يجيب كتاب "الدول المحورية"، بأنه فى ظل عدم الوثوق فى عملية السلام، فإن المصلحة القومية الأمريكية تظل تشجيع اندماج إسرائيل فى الشرق الأوسط وتأمين إمدادات البترول، والمصلحة المشتركة فى مواجهة الأصولية الإسلامية المتشددة متمثلة فى جماعات أو دول بيد أن مصر لا ترغب فى توسيع دور إسرائيل، كما أنها تبدى قلقا إزاء تعامل أمريكا مع دول مثل ليبيا والسودان، وتتحدى سياساتها فيما يتعلق باحتواء العراق أو بالنظام الأمنى الخليجى.. ولكن تلك التوترات بين مصر وأمريكا، ليس من المرغوب أن تؤثر فى أسس العلاقات بينهما فى المدى القصير.

إذن، كيف يمكن أن تدار العلاقات المصرية الأمريكية، بطريقة مثلى؟

يجيب الكتاب، بأن على الولايات المتحدة أن تشجع الليبرالية السياسية، حتى لا تسلك مصر مسلك الدول الآسيوية التى اقتصرت فى تجاربها على الليبرالية الاقتصادية.

غير أنه من مفارقات الكتاب أنه فى فصل تال، يشير إلى أن الليبرالية السياسية فى الجزائر كانت فى مصلحة جبهة الإنقاذ الإسلامية وانتهت بحرب أهلية، وذلك ما كان الرئيس مبارك قد حذر منه الجزائريين.

ومن أجل علاقات مثلى بين مصر وأمريكا، يحذر الكتاب من الاتجاه الانعزالى فى الكونجرس لخفض المساعدات الأمريكية لمصر، لأنها ضرورية لمصر عسكريا واقتصاديا، ويؤكد ضرورة أن تتبع أمريكا السياسة نفسها التى تتبعها مع إسرائيل بخصوص المعونة. ويوصى الكتاب صانع القرار الأمريكى بأن تكون الولايات المتحدة "حساسة" إزاء توجه الرئيس مبارك للاستفادة من موقع مصر المحورى فى تحسين الظروف الاقتصادية المحلية مثل مبادرة المشاركة الأوروبية المتوسطة، ومبادرة السوق العربية المشتركة.

مصر المحورية

فى إطار الاستنتاجات، يصل كتاب "الدول المحورية" إلى أن مصر هى المرشح الأول لـ "المحورية" على أكثر من صعيد. فهى تقع فى قلب العالم العربى. وهى جارة لإسرائيل. ولديها حكم شديد التنظيم ومستقر بما يسمح له بصياغة سياسات متماسكة لممارسة تأثير منتظم فى الشئون الإقليمية. وهى قد سلكت طريقا طويلا على المشاكل السياسية التى تخيف العالم العربى، خصوصا المتعلقة بالتمثيل النيابى وانتقال السلطة. وهى قد قطعت شوطا فى الإصلاح الاقتصادى كافيا لتحقيق نمو اقتصادى معتدل لعقود قادمة. كل ذلك يعطى قوة معتبرة لمصر. فإذا استطاعت مصر الاستمرار فى السياسات الحالية، فإنها تشجع الأقطار العربية الأخرى على المضى قدما فى ذات الطريق.

إن تلك العوامل، جعلت من مصر حليفا ذا قيمة للولايات المتحدة خلال الأعوام العشرين الماضية. وقد وظف الرئيسان السادات ومبارك قوة وتأثير بلدهما فى صنع وحفظ السلام، وفى مواجهة تهديدات النظام الإقليمى، وفى التعاون مع الولايات المتحدة من أجل صالح مصر.

وينصح كتاب "الدول المحورية" المسئولين الأمريكيين بأن يتعلموا أن يأخذوا فى الاعتبار "مخاطر" محاولة التدخل فى شئون بلد ذى شعب عظيم الحساسية تجاه ما يهدد استقلال مصر، وثقافتها ودعمها للقضايا العربية والإسلامية مثل فلسطين والقدس. وللمستقبل - كما يقول الكتاب - فإن عل المسئولين الأمريكيين أن يتعلموا أن مصر يجب لأن يسمح لها أن تنمى دورها الإقليمى بالطريقة التى تناسب مصالحها، وأن مستقبل مصر كدولة محورية ليس فى الأخذ بـ "النموذج الآسيوى" الذى ضحى بالليبرالية السياسية فى سبيل النجاح الاقتصادى، فكان الانهيار الاقتصادى.

*الأهرام ١٧/ ٦/ ١٩٩٩

الفصل الثانى

تناقضات الحلم المصرى

١ - أحلام الشيخ والليبرالى والطليعى

«لم تؤد تجربة التحديث فى مصر إلى ما يشبه النموذج اليابانى أو النموذج الصينى أو النموذج الهندى، فى تحقيق حد أدنى من ملامح الدولة العصرية..»

محمد جابر الأنصارى

تتنازع الفكر والسياسة فى مصر المعاصرة ثلاثة أنماط هى: الشيخ والليبرالى والطليعى. وبمعنى آخر، فإن هناك ثلاثة نماذج تتنازع على الفكر والسياسة فى مصر منذ بداية القرن التاسع عشر.

نموذج السلفية الإسلامية

ونموذج الحرية السياسية والاقتصادية

ونموذج الطليعة البيروقراطية التكنوقراطية

ولم تظهر تلك الأنماط جملة واحدة، بل عبرت عن مراحل مختلفة فى تاريخ مصر الحديث وعن استجابات مختلفة للتحديات التى تواجه المصريين (والعرب والمسلمين)، إضافة إلى تعبيرها عن

مدى الضغط الغربى ثم الأمريكى فيما بعد، وضغط الحداثة الغربية والإحساس بالتخلف أمام تقدم الغرب.

فالنموذج البيروقراطى - التكنوقراطى المعتمد على الجيش والدولة فى التحديث الذى دشن به محمد على باشا مصر الحديثة، تكرر وتحول طليعياً اشتراكياً عروبياً مع حركة الضباط الأحرار فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢، التى أطاحت بالنموذج الليبرالى الذى انبلج مع ثورة ١٩١٩ وبعد سقوط الخلافة الإسلامية فى اسطنبول عام ١٩١٨ .

غير أن التنازع مازال مستمراً بين الشيخ والليبرالى والطليعى رغم فشل النموذج الإسلامى ثم النموذج الليبرالى ثم النموذج الطليعى فى تحديث مصر. فلم تؤد تجربة التحديث فى مصر إلى ما يشبه (النموذج اليابانى) أو ما يقرب من (النموذج الصينى) أو ما يصل إلى (النموذج الهندى) فى تحقيق حد أدنى من ملامح الدولة العصرية - الديمقراطية مع محافظتها على تراثها الروحى وطابعها التقليدى. وتلك ملاحظة ثاقبة لكاتب عربى هو د. محمد جابر الأنصارى.

ومع ذلك، فإن فهم واقع الصدام بين الشيخ والليبرالى والطليعى فى مصر المعاصرة، يتطلب الرجوع إلى قصة "الحداثة المجهضة" فى مصر الحديثة.

ونبدأ مع استهلال القرن التاسع عشر، حيث قرر باشا مصر محمد على (١٨٠٥ - ١٨٤١)، الزج بالمنطقة فى خضم العصر. وفى بضع سنوات، أدخل الصناعة والملكية الخاصة للأراضى، وبنى

السدود والمصارف واستحدث زراعة القطن. ثم تقدم لتأسيس إمبراطورية عربية، فاحتل سوريا ولبنان وأنزل جيوشه فى قلب الجزيرة العربية لتهزم الوهابيين "السلفيين" فى عام ١٨١٥، وتأسر عبد الله بن سعود الذى قيد إلى اسطنبول فى الأغلال ليقطع رأسه هناك، ثم تهدم "الدرعية" العاصمة الوهابية. وينجز الباشا المصرى إنجازات خارقة، فى مستهل القرن التاسع عشر على طريق الحداثة الحقة، فيلغى التفرقة الدينية إزاء الأقليات غير المسلمة، ويطور التربية على أساس علمانى، ويصادر أملاك الأوقاف ويعزل العلماء الدينيين المناوئين. ويقوم بتحديث الإدارة.

ويذكر لوتسكى أن محمد على ألغى نظام المماليك الإدارى القديم، وأنشأ جهازاً مركزياً للدولة، واستحدث عدداً من الدواوين: ديوان الحربية (لشئون الجيش والأسطول)، وديوان التعليم العام (للمدارس والبعثات)، وأخيراً شكل ديوانى الخارجية والداخلية، كما تكونت مجالس ولجان للنظر فى قضايا خاصة كشئون الملاحة والزراعة والصحة وما شابه ذلك.

وقام محمد على بتقسيم مصر إلى مناطق جديدة، إذ قسمت البلاد إلى سبع مديريات، ووضع على رأس كل مديرية مديراً خاضعاً للحكومة المركزية (لجباية الضرائب، وإدارة المصانع والمانيفكتورات التابعة للدولة، والإشراف على حالة الجسور، القنوات والطرق والزراعة وتوريد المحاصيل). وقسم المديرية إلى مراكز يترأس كل منها (مأمور)، انتهاء بالقرية التى يتولى أمورها العمدة وشيخها.

أليس ذلك، هو النظام الإدارى المتبع فى مصر حتى الآن؟

أما إصلاحات محمد التعليمية، فقد تضمنت إيفاد ٣٣٩ طالباً فى بعثات تعليمية منهم ٢٣٠ طالب إلى فرنسا و ٩٥ إلى انجلترا، و ١٤ إلى دول أخرى خلال الفترة (١٨١٣ - ١٨٤٨).

كما انشأ محمد على المدارس الابتدائية والثانوية (المدنية) إلى جانب المدارس المهنية (العسكرية - الطب - البيطرة - الصنائع - الألسن) وكان المنخرطون فى هذه المدارس يتقاضون رواتب خاصة ويعيشون فى الأقسام الداخلية حيث يطعمون مجاناً.

وكان محمد على من افتتح أول دار للطباعة، وأول جريدة رسمية مصرية "الوقائع المصرية".

بيد أن ظروف الداخل والخارج، قد تحالفت ضد الباشا المصرى، فغياب الظروف الموضوعية لإنجاز الحداثة، دفع بمحمد على إلى استبدال المجتمع بالدولة التى قامت بضرب النفوذ الفقهى لرجال الدين، وبالتالى فقد جاء فصل الدين عن الدولة على يد الدولة ذاتها قبل أن تتبناه النخب المحلية وتدفع بجوانبه الفلسفية، وبعكس العلمانية الغربية التى بدأت فلسفة للثورة ضد الطبقة السائدة المتحالفة بشكل أو بآخر مع الكنيسة، ووعاء لأفكار التحرر والمساواة والمواطنة.

وتأتى معاهدة لندن ١٨٤٠، ثم ضرب جيش محمد على بمرسوم ١٨٤١، فى سياق الإجهاز على المشروع الحداثى الأول فى الشرق العربى، والذى أجبر على فتح أبوابه أمام البضائع الأوروبية وأمام

التدخل الأجنبى. وأمام الضغط الأوروبى، حاول خلفاء محمد على فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر (سعيد وإسماعيل) انجاز تحديث مصر على أساس الارتباط بالغرب (الأوروبى وقتئذ) ومن منطلق أن تكون مصر قطعة من أوروبا.

وسار الخديوى إسماعيل على خطى جده الباشا محمد على فى إقامة قاعدة اقتصادية حديثة لمصر وزيادة الإنتاج الزراعى وخصوصاً القطن، ولكن من خلال الاستدانة الباهظة التكاليف لإنشاء الجسور وحفر القنوات والمشروعات الزراعية كما قام إسماعيل بتوسيع وتحديث نظام الإدارة الذى أقامه محمد على، وجود نظام الجمارك بإشراف الأوروبيين، وأصلح مصلحة البريد، وأحدث انقلاباً فى التشريع، واجتهد فى منع الرق والسخرة، وبلغت ميزانية التعليم فى عهد إسماعيل ٨٠ ألف جنيه أضيف إليها - من بعد - دخل الأراضى التى استردت من شركة قناة السويس، ليصير التعليم فى مصر مجاناً وليحصل الطلاب على ما يحتاجونه. وفى ذلك العصر أسست مدارس للبنات كانت الأولى من نوعها، لا فى مصر وحدها بل وفى الدولة العثمانية كلها، وأنشئ متحف بولاق الشهير، وزيد فى مكتبه.. القاهرة مما جعلها من أعجب مكتبات الدنيا.

ودشن الخديوى إسماعيل البداية الحقيقية للنظام النيابى فى مصر (٢٢ أكتوبر ١٨٦٦) بإنشاء مجلس شورى النواب، الذى اعتبر أنه أساس المدنية والنظام، وعليه مدار العمران، وهو السبب الموجب لنوال الحرية التى هى منبع التقدم والترقى، وهو الباعث الحقيقى على بث المساواة فى الحقوق التى هى جوهر العدل وروح الإنصاف.

وكان الخديوى إسماعيل أيضاً، من أقر "اللائحة الوطنية" التى وقع عليها أعضاء مجلس شورى النواب والأعيان والعلماء والوجهاء عام ١٨٧٩، باعتبارها أول مشروع دستور نيابى برلمانى فى مصر.

ولئن كان إسماعيل قد قام بتلك الإصلاحات الديمقراطية، فى خضم مواجهته مع الباب العالى والإنجليز والدائنين الأوروبيين، فقد تم عزله وحل مجلس شورى النواب فى نفس العام، ثم احتلال مصر بعد ثلاثة أعوام (فى ١٨٨٢). وانتهى سعى الخديوى لتحديث مصر من أجل أن تصبح قطعة من أوروبا، لأن تتحول مصر إلى مزرعة مستعمرة من أوروبا.

لقد حاولت الإصلاحية الإسلامية التى دعا إليها جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده وعبد الرحمن الكواكبى، وفى إطار الرد على التغلغل الأوروبى، تجديد الإسلام ودوره. غير أن الاستعمار، بما هو نظام اقتصادى وثقافى، لم يقبل إلا بإدماج مصر اقتصادياً وثقافياً من موقع هامشى فى نظامه العالمى. ولذلك، ارتدت الإصلاحية الإسلامية على أعقابها، دون تمكينها من إنجاز مشروعها للتحديث من خلال إسلام إصلاحى. وتسيد المشروع الغربى لتحديث مصر، أو بمعنى أدق مشروع اللورد كرومر (المعتمد البريطانى والحاكم الحقيقى فى مصر) الذى كان يرى أنه لا بديل عن التحديث الكامل بدون الإسلام.

وعاشت مصر، بعد ثورة ١٩١٩، تجربتها الليبرالية (١٩٢٣ - ١٩٥٢) على أساس من ذلك التوجه. ألم يعبر عن ذلك، د. طه

حسين أحد أهم المفكرين الليبراليين فى تلك الحقبة، بقوله: "علينا أن نصبح أوروبيين فى كل شيء قابلين ما فى ذلك من حسنات أو سيئات.."؟

بيد أن التجربة الليبرالية ولدت فى ظروف ملتبسة، فالاستقلال الذى حصلت عليه مصر، كان فى التحليل الأخير استقلالاً شكلياً قانونياً بموجب تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢، وحتى بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦، استمر الوجود العسكرى والسياسى البريطانى فى مصر، والتدخل فى السياسة المصرية لدرجة التدخل العسكرى لفرض حكومة، مثلما حدث فى ٤ فبراير ١٩٤٢، كما كان للقصر الملكى يد طولى فى الاستهتار بالدستور والتدخل لحل البرلمان. وعلى صعيد المجتمع، كانت التجربة الليبرالية هى مؤسسات وأفكار تم نقلها بطريقة ميكانيكية من سياق اجتماعى ثقافى مغاير، إلى مجتمع تسيطر عليه القيم التقليدية.

وبالنسبة لمجتمع أغلبيته من الفلاحين المعدمين وصغار الملاك وفقراء المدن نظر إلى مؤسسات الديمقراطية البرلمانية، على أنها لمصلحة كبار ملاك الأرض والرأسماليين الصناعيين وأنها لن تقر أى تغيير أو إصلاح يمثل تهديداً لمصالح المالكين للثروة.

وعبر برنارد لويس عن هذا الوضع بقوله: "إن انتهازية وأنانية الطبقة الحاكمة وضعت كل مؤسسات الديمقراطية الليبرالية والحكم الدستورى فى مكان معين، وأنه بالنسبة للمواطن المصرى

العادى فإن الحكومة النيابية لم تكن تعنى بالنسبة له "وستمنستر" أو "واشنطن" ولكنها عنت الملك وأغنياء الباشوات فمن إذن يلومه إذا رفض هذه الحكومة واحتقرها".

وتنتهى الحرب العالمية، ليكشف الغرب "المستنير الديمقراطى" عن وجهه القبيح فى قضية الاستقلال، مثلما حدث فى قضية الديمقراطية، ليواصل استعماره لمصر وتدخله فى سياسات الحكم. وتتواصل دعوات الإصلاح الاجتماعى والإضرابات الفلاحية والعمالية بين عامى ١٩٤٦ و ١٩٥١، لإخفاق النظام الليبرالى فى تحقيق الحد الأدنى من العدالة الاجتماعية، حتى أن طه حسين الداعيه الليبرالى، سيصدر كتابه "المعذبون فى الأرض" لينعى فيه مساوئ النظام الليبرالى الاجتماعية.

لقد كان تأزم "الليبرالية" فرصة مواتية لظهور "سلفية" رشيد رضا صاحب "المنار". ويأتى الشيخ حسن البنا. مؤسس جماعة الإخوان المسلمين (١٩٢٨). ومرشدها العام، ليتبنى أفكار رضا عن الجماعة الإسلامية. وليعلن رفضه طريق الغرب الليبرالى، وليختار حسب تعبيره - طريق الإسلام كنظام شامل يتناول مظاهر الحياة جميعاً. ورغم أن "البنا" قد اعتبر - فى رسالة المؤتمر الخامس - أن الحكم الدستورى (النيابى) من الإسلام، إلا أنه طالب بأن تحل جميع الأحزاب وأن تجتمع كل قوى الشعب فى حزب وحيد، يعمل حتى النهاية على تحقيق استقلال الأمة وحريتها. أليست تلك

الفكرة هى الفكرة التى آمن بها ونفذها البكباشى المصرى: جمال عبد الناصر، فيما بعد! وللمفارقة فإن فكرة الانقلاب - هى الأخرى - أخذها البكباشى من الشيخ، فالأخير أعد التنظيم المسلح لحركة الإخوان "الجهاز السرى" للانقلاب على الحكم والأحزاب. لكن التنظيم الذى تحرك للاستيلاء على السلطة وتصفية الأحزاب وحل جماعة الإخوان أيضاً، كان تنظيم الضباط الأحرار.

إن البيانات الأولى لانقلابات العسكر العرب من حسنى الزعيم (سوريا ١٩٤٩) إلى عبد الكريم قاسم (العراق ١٩٥٨)، وإبراهيم عبود (السودان ١٩٥٨)، وعبد الله السلال (اليمن ١٩٦٢). وجعفر النميرى (السودان ١٩٦٩)، ومعمر القذافى (ليبيا ١٩٦٩)، ادّعت بأن ما حدث كان "المسلك الطبيعى".

أما البكباشى المصرى، فسيتكشف لنا - فيما بعد - أنه سلك مسلك الباشا الذى ثار على أحفاده، أى مسلك إنجاز الحداثة من خلال أداة الدولة ومثلما فعل الباشا، سيتجه البكباشى إلى إقامة الجيش الوطنى والتصنيع ونفى التأخر وتجديد دور الدين وتوحيد العرب، وسيرسل بقواته إلى الجزيرة العربية معقل الوهابية "اليمن".

لقد آمن البكباشى، مثلما آمن الباشا من قبل، بأنه والى دولة شرقية، ذات ميراث عريق من الاستبداد الشرقى. وألهمه ذلك التراث، بأن يسعى إلى احتكار السلطة وتحويل النظام السياسى ومؤسساته إلى تنظيمات تابعة للدولة. ولأن من يحتكر السلطة فى

الدولة الشرقية، يضمن السيطرة على الموارد الاقتصادية، كانت الخطوة الثانية إلحاق

النظام الاقتصادى بالدولة، إما عن طريق التأميم، أو عن طريق توسيع القطاع العام والهيمنة البيروقراطية على الحياة الاقتصادية. وكانت النتيجة هى تسيد العسكر والتكنوقراط على الدولة والاقتصاد والمجتمع بشكل استبدادى.

ومكن تحكم الدولة فى السلطة والموارد الاقتصادية واستقلالها النسبى عن المجتمع، من محاولة التنمية السريعة والاندفاع نحو التصنيع القائم على إحلال الواردات، واتخاذ بعض الإجراءات على طريق الاستقلال الاقتصادى والعدالة الاجتماعية.

وفى إطار ذلك، جعلت الناصرية من الدين/ الإسلام أداة للتعبئة الجماهيرية خلف المشروع التحديثى للدولة التى تقف فوق الجميع، ومن هنا كان الإلحاح على الوظيفة الاجتماعية والحضارية للدين ودوره فى قضايا التنمية والتعبئة السياسية والقومية العربية والصراع الخارجى.

ومن هنا أيضاً، اتسمت علاقة الدولة الناصرية بالمؤسسات الدينية إما بالتوجيه أو الإلغاء لمواكبة مشروع الدولة. فأعيد تنظيم مؤسسات الأزهر ودوره بموجب القانون رقم ٦٠٣ لسنة ١٩٦١، بعد أن ألغيت المحاكم الشرعية والمجالس الملية القبطية وفق القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ .

أما القوى الاجتماعية، التى تبنت الإسلام كمشروع اجتماعى وحضارى، مثل الإخوان المسلمين، فكان التعامل معها من خلال العزل السياسى ثم الاستئصال.

وهكذا، جعلت الدولة الناصرية من مشروعها السياسى (الاستقلال - التنمية - القومية العربية) "ديناً" غير سماوى.

ويأتى عام ١٩٦٥، لتلفظ التجربة أنفاسها الأخيرة فى مجال التنمية، حيث أصبحت خطة التنمية الأولى هى الخطة الأخيرة، ثم تكشف هزيمة ١٩٦٧ أزمة البناء الاقتصادى (العجز) والبنية الاجتماعية (هيمنة العسكر والبيروقراطيين) والأداء السياسى (استلاب الجماهير).

فاستراتيجية إحلال الواردات الصناعية، بعد النجاح الأول، أدت إلى زيادة الواردات من السلع الرأسمالية والوسيطة وأحياناً بعض المواد الخام اللازمة للتصنيع، وظل القطاع الزراعى معتمداً على التخصص فى محاصيل تصديرية)خاصة القطن) وعجز عن الوفاء بالطلب الغذائى، وعن إمداد القطاع الصناعى بالمواد الأولية والسوق اللازمة للإنتاج الصناعى وأدى ذلك إلى مشكلات فى التمويل ثم جمود جهود التنمية فى النهاية.

وخلال ذلك، استغلت الفئة العسكرية والبيروقراطية موقعها الاقتصادى، وقد أصبحت المالك الفعلى لأدوات الإنتاج من جهة تحكمها فى قرارات الاستثمار والإدارة، فى تكوين رأسمال خاص لأفرادها، فى حين ظل المجتمع - المالك القانونى - مستلباً.

وجاء ضرب الدولة من الخارج فى يونيو ١٩٦٧، ليقدم الظرف الموضوعى للقمم البيروقراطية (المرسملة) للسيطرة على الدولة، وبالتالى التمكن من إحداث تحولاتها الاقتصادية، تحت مسمى "الانفتاح الاقتصادى" ثم "الليبرالية الاقتصادية" فيما بعد.

وهنا، لا يجب الوقوع فى خطأ مقولة تحول الدولة التسلطية، بعد ١٩٧٤ إلى شكل من أشكال الدولة الليبرالية الديمقراطية، فقد استمرت الدولة تسلطية اقتصادياً وسياسياً، ولم يكن الاختلاف إلا فى الدرجة، وهو اختلاف فرضته الظروف الموضوعية خارجياً وداخلياً.

ما حدث هو أن الدولة بدلت تحالفها مع الطبقة الوسطى صاحبة مشروع التحديث المستقل والعدل الاجتماعى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، إلى تحالف مع البيروقراطية المرسملة وبعض عناصر الرأسمالية القديمة ثم مع رأسمالى الصفقات والسمسرة فيما بعد، مع استمالة الرأسمالية العالمية.

على الصعيد الاقتصادى، فتحت الدولة التسلطية أبوابها للقروض الخارجية والاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتخلت عن دورها التنموى/ الإنتاجى، لتتفرغ لاعتماد التوكيلات وصفقات تسليم المفتاح للشركات متعدية الجنسيات، وتصدير النفط والقوة العاملة والسياحة والزراعة التصديرية، واستيراد مخرجات التكنولوجيا)التقنية) الغربية، والصرف على ضمان الأمن الداخلى واستقرار النظام الأساسى ولو أدى ذلك إلى عجز مستمر فى

ميزانية الدولة يتم تمويله من زيادة أسعار الاستهلاك الأساسى. ونتيجة لذلك، من الطبيعى أن يصبح معدل النمو الاقتصادى (النمو فى الناتج المحلى الإجمالى) الحقيقى متواضعاً، مع تزايد السكان. ومع تدهور المستوى التنموى الإنتاجى للدولة، خلال السبعينيات والثمانينيات، تدهور المستوى المعيشى لغالبية المصريين فمعدل ارتفاع أسعار المستهلكين أصبح تتعدى ٢٥٪ سنوياً. وحوالى خمس القوى العاملة لا يجد فرصة عمل، كما تدنى مستوى إشباع الحاجات الأساسية من غذاء وإسكان وصحة وتعليم.

أما على الصعيد السياسى، فرغم أن التحول إلى التعددية الحزبية فى ١٩٧٦ كان تطوراً هاماً، إلا أن الدولة التسلطية ظلت مهيمنة بأجهزتها الأيديولوجية والأمنية، وثبتت الخصائص الأساسية للبنية السياسية. فالتعددية أقرت بالسماح بهامش محدود لحركة المعارضة بشكل يمنع الانفجار الاجتماعى وفى ذات الوقت يتيح مكنة الانقضاض عند الخروج على الحدود.

وظل الحزب الحاكم وريث تنظيمات الدولة الناصرية حاكما مع استبعاد مبدأ تداول السلطة الذى يمثل أهم مبادئ الليبرالية السياسية.

وهكذا يبدو المشهد السياسى فى مصر المعاصرة متناقضاً. وأبرز تناقضاته أن "الطليعى.. الذى تربى فى تنظيم الطليعة الاشتراكية كمجموعة سرية داخل الاتحاد الاشتراكى العربى، هو

الذى يقـود الآن الحـزب الـوطنى الديمـقـراطى (الحـاكم) ومـجلس الشـعب وأحـزاب المعـارضـة، وأصـبح وزيراً ومـسئـولا عن التـعليم والإعـلام والبـحث العلمى. وبعـد أن كـان "الطليعى" ينادى بـ "حتمـيـة الحل الاشـتـراكى" والحـرب مع إسـرائيل والمواجـهـة مع الـولايات المتـحدة، أصـبح ينادى بالحـرية الاقـتـصـادية والسـلام مع إسـرائيل والصداقة مع أمريكا.

ولا يعنى ذلك أن "الطليعى" تحـول ليبـراليـاً، بل هو يريد الحـرية الاقـتـصـادية فى وحـدة مع التـسلطيـة السـيـاسـيـة. هو يـريد الحـرية الاقـتـصـادية ليـراكم رأسـمـاله أو لأن المركـزية الاقـتـصـادية لم تنجح ولم يعد يسمح بها نظام العولمة الاقتصادية.. والطليعى السـابق، قد قبل بالصلح مع إسرائيل وأمريكا - بعد هـزيمته - مرغما لا بطلاً.

والأخطر من ذلك أن الطليعى عندمـا فشـل فى تحويل سيـاسـتـه إلى دين تحـول إلى الدين ليجـعله أحـد مصـادر شرعيته، فنادى بأن مصر "دولة إسـلامية" وأن "الشـريعة الإسـلامية هـى المصدر الـرئيسى للتشـريـع" وشـحن إعـلامـه وتعليـمـه بأنه الممـثل الحـقـيقى للإسـلام. وكان رد قسم متزايد من المجتمع بإشـهار الدين كسياسة بديلة. ومع تجـذر الأزمـة الاقـتـصـادية والاجـتـمـاعـيـة، تتـزايد جـيـوش العـاطلين وتتدنى الـدخـول، وتتـراجع الفـئـات الاجـتـمـاعـيـة الـوسطى والطـيـقـة المثقـفـة عن حـمل دعـادى الحـداثة والـديمـقـراطـية، ثم تسلم رايتـهـا للجماعات الدينية متخلية عن "نموذج الطليعى" و "نموذج الليبرالى" ومعلنة وقوعها فى سحـر "نموذج الشيخ".

٢ - الدنيوة والدين

"انتم اعلم بأمور دنياكم"

الرسول محمد ﷺ

أقصد بـ "الدنيوة" الحياد بين الدين والسلطة الدنيوية. ويأتى اختيارى لمصطلح "الدنيوة" بدلاً من مصطلح "العلمانية"، لأن العلمانية ترتبط فى الإدراك المصرى الشعبى (والإسلامى عموماً) بأحكام قيمية سالبة، لدرجة وصف العلمانى بأنه كافر، هذا من ناحية. ومن ناحية ثانية، فإن العلمانية فى عدد من تطبيقاتها اللائكية، فى فرنسا وتركيا مثلاً، تتجاوز الفصل بين السلطة الدينية والسلطة الدنيوية، لتصبح معادية للدين عموماً ولكل مظهر دينى (غطاء الرأس مثلاً).

ومن ناحية ثالثة، فإن العالم أصبح يمر بمرحلة " ما بعد العلمانية"، كما نشهد فى الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية. فالمجتمعات الغربية، ما بعد العلمانية، عرفت العلمانية قبل قرنين، وتجذرت فيها (العلمانية) قبل قرن مضى، سواء فى المجتمع

أم فى الفضاء القانونى والسياسى، إلا أنها شهدت فى الربع الأخير من القرن العشرين، عملية "إحياء دينى" تتحدى شروطاً اجتماعية فى مجتمع مادى متحرر علمانى. لتصبح مرحلة "ما بعد العلمانية" مرحلة من سماتها أنه إذا كان الفصل بين الكنيسة والدولة واجباً ومبدءاً دستورياً، فإنه لا يمكن الفصل بين الدين والمجتمع أو بين الدين والحياة. وأخيراً فإن "العلمانية" وإن كانت اصطلاحاً فلسفياً نشأ وتطور فى سياق اجتماعى وتاريخى غربى مسيحى، وانتقل كممارسة إلى السياق الشرقى الإسلامى فإن دار الإسلام التى لم تتجذر فيها العلمنة شهدت فى العقدين الأخيرين عودة إلى الإسلام، ومن ثم فإن اصطلاح الدنيوة هو الأكثر مناسبة. إن مصطلح "الدنيوة"، لا يبتغى الفصل بين الدين والمجتمع أو بين الدين والحياة، ولكنه يبتغى ألا تكون السلطة الزمنية سلطة دينية، وألا تكون السياسة دينية بل دنيوية. و"الدنيوة" لا تفترض مطلقاً أن تكون الدولة فى صراع مع الدين أو معادية للدين، بل تطمح لأن تكون الدولة "حيادية" تجاه الدين، باعتباره جزءاً من ضمير الفرد، بل إنها (الدولة) يمكن أن تكون "إيجابية" تجاه الدين، بمعنى ألا تتغول على حقوق الأفراد فى التدين، بل تصون تدين المتدينين.

والدَّنيوة، شرط ضرورة، لتقدم الاجتماع الإنسانى. فلا ديمقراطية ترجى دون دنيوة. فالديمقراطية تقوم على مبدأى حق الآخر المختلف فى الوجود، وحق تداول السلطة. أما حكم الدين، فيستند إلى الحق الإلهى، ولا يسمح للآخر المختلف بتداول السلطة.

والدنيوة تعادى الطائفية، حيث الرابطة السياسية التى ينتظم بها الاجتماع السياسى هى "المواطنة" التى تسوى بين الأفراد فى الحقوق والواجبات وتسوى بينهم أمام القانون سياسياً ومدنياً. أما حكم الدين، فينشئ اجتماعاً سياسياً منقسما بين طوائف وذمم وملل، ويقسم الأفراد بين مواطنين وذميين، ويرتب الحقوق والواجبات على أساس من الانتماء الدينى.

والدنيوة، إذا ارتبطت بالديمقراطية، وحققت السلم المدنى المجتمعى، تصبح جسراً بين الحضارات (وكذلك بين الأديان والثقافات). فالحكم الدينى، يرى الآخر، فى مرآته، عدواً، ويرى الدين الآخر، فى اعتقاده، كفراً، لتصبح دار الآخر دار حرب إلى يوم الدين. وبمعنى آخر، فإن "الدنيوة" جسر حضارات، أما السياسة الدينية، فمنطلقها صدام الحضارات.

* * *

العلمانية مفهوم نشأ فى الغرب (أوروبا تحديداً).

فى البدء، كانت العلمانية Secularism وهى مشتقة من Secular أى العَلمانى (بفتح العين) غير الدينى غير اللاهوتى، وكانت اللائكية Laicisme من Laic أى ما لا يدخل فى نطاق الأكليروس.

وقد تطور المفهوم، ليصبح فكرة سياسية تولدت عن فصل الكنيسة عن الدولة وبنتيجة هذا الفصل، تصبح الدولة "مستقلة" فى شئونها الزمنية، تمارسها فى ضوء العقل وليس بواسطة الدين. وينبغى عليها أن لا تتدخل فى أمور الدين، بينما الكنيسة حرة فى شئونها الروحية الدينية.

بيد أن التطور الفرنسى من العلمانية، أى العلمانية الفرنسية "اللائكية"، بما قدمه من نموذج متمايز شديد الخصوصية، وسم العلمانية بسمة معاداة الدين، إذ كانت العلمانية اللائكية الفرنسية، ليس مجرد الفصل بين الكنيسة والدولة، وإنما ذات طابع نضالى مضاد لكل ما هو دينى.

فالثورة الفرنسية (١٧٨٩)، بإقرارها، إعلان حقوق الإنسان والمواطن المشبع بفلسفة التنوير، وضربها للنظام الإقطاعى، قوضت سلطة "الأكليروس". بمصادرة أملاك الكنيسة، وإلغاء عشورها والمطالبة بإشراف سلطة مدنية على الزواج والأسرة والتربية.

و لم يكن الأمر بغية الفصل بين الكنيسة والدولة، بقدر ما كان لإخضاع الكنيسة الكاثوليكية لسلطة الدولة، وتنظيمها لتصبح مستقلة عن كنيسة روما. وبمقتضى القانون المدنى لرجال الدين (١٧٩٠)، أصبح الكاهن موظفاً مدنياً بالدولة، كما أصبح رجال الدين ينتخبون من قبل المتدينين وغير المتدينين.

غير أن التطور اللاحق حدث مع إعلان الجمهورية (١٧٩٣)، عندما وقف الأكليروس مع قوى الثورة المضادة، فى الوقت الذى تهيأت فيه أوروبا كلها لوأد الجمهورية. هنا، أخذ العداء للأكليروس طابعاً نظامياً، وأصبح العداء للأكليروس - المعتبر فى خندق أعداء الجمهورية - نوعاً من العداء للدين، اتخذ تعبير "عبادة العقل" أو "ديانة العقل" فى مواجهة الأكليروس[١].

وهكذا أصبح الصراع بين اللائكية (العلمانية الفرنسية) والأكليروس فى آتون الصراع بين الجمهوريين والملكيين، وهو صراع تطورت أشكاله الحادة خلال القرن التاسع عشر، ليفضى إلى فصل الجمهورية الثالثة، بين الدين والدولة، باسم القيم اللائكية الجمهورية فى مواجهة القيم المسيحية الملكية.

وبمعنى آخر، فإن اللائكية "العلمانية الفرنسية" أخذت طابعاً أيديولوجيا نضالياً مضاداً للدين أكثر منه طابعاً إجرائياً للفصل بين الدينى والزمنى أو بين الكنيسة والدولة.

وهنا، اختلفت العلمانية الفرنسية عن العلمانية الأنجلوساكسونية. ففى بريطانيا مازال الملك (رمزياً) رأس الكنيسة. وفى ألمانيا، مازال المواطنون يدفعون العشور للكنيسة. بيد أن التطور الأكبر باتجاه "الدنيوة" أو العلمانية المحايدة المعتدلة، ارتبط بالتجربة الأمريكية.

فعندما اجتمعت وفود الولايات الثلاث عشرة (المؤسسة للولايات المتحدة الأمريكية) فى فيلادلفيا عام ١٧٨٧، للنظر فى مسودة إطار الحكم الفيدرالى (الدستور). لاحظ توماس جيفرسون (الذى أصبح الرئيس الثالث للولايات المتحدة) خلو ديباجة الدستور من الإشارة إلى ضمان الحريات الإنسانية التى تبدأ - كما قال - بالحرية الدينية. ولذلك، تضمن التعديل الأول للدستور "أن الكونجرس لن يصدر أى قانون بصدد ترسيخ مؤسسة للدين أو منع ممارسته بحرية". وكتب جيفرسون: إن هدف التعديل الأول فى الدستور هو "إنشاء حائط فاصل بين الكنيسة والدولة".

وفى الحق، إن الفصل بين الكنيسة والدولة فى التجربة الأمريكية، كما ورد فى التعديل الأول للدستور، كان جهداً لحماية الدين من الدولة وليس حماية الدولة من الدين. فالتعديل، قصد به السماح بأقصى حرية للمتدين.

لقد كان "الدين" أول موضوع لتعديل الدستور، بهدف إبعاد الدولة عن المجال الدينى، ويبدأ نص التعديل بـ "المؤسسة" (الكونجرس) لينفى تدخلها فى الدين بإنشاء مؤسسة للدين أو منع ممارسته بحرية[٢].

وهكذا قدمت أمريكا إلى العالم أعظم تجربة فى "الدنيوة". ففى أمريكا، لا توجد سلطة/ مؤسسة دينية، إذ لا يوجد دين رسمى (لا ينص الدستور على دين رسمى للدولة)، ولا توجد كنيسة قومية للولايات المتحدة الأمريكية.

وفى أمريكا، السياسة دنيوية والمجتمع متدين. فتمتنع الدولة عن أن تتدخل فى الشأن الدينى، ولا تمول الميزانية الفيدرالية أية مؤسسة أو مدرسة دينية، ولا اشتراط لحلف يمين دينى. وعلى الجانب الآخر، يعتبر الشعب الأمريكى (المجتمع) من أكثر الشعوب تديناً. فحوالى ٨٢٪ من الأمريكيين يعتبرون أنفسهم أشخاصاً متدينين، مقابل ٥٥٪ فى بريطانيا و ٥٤٪ فى ألمانيا و٤٨٪ فى فرنسا. أما من يؤدون الصلوات الأسبوعية فى أمريكا، فنسبتهم ٤٥٪ مقابل ١٨٪ فى ألمانيا و١٤٪ فى بريطانيا و١٠٪ فى فرنسا[٣].

* * *

فى تحالف موضوعى، يلتقى الأصوليون الإسلاميون، وأساطين الاستشراق مثل برنارد لويس ودانييل بايبس وصمويل هانتجتون، حول فصل ما يحدث فى دار الإسلام عن القوانين التى تحكم السلوك البشرى فى التجارب الإنسانية عموماً.

فالأصوليون الإسلاميون والمستشرقون المتعصبون، يطرحون تلازم الدين والسياسة فى السياق الإسلامى. والمسكوت عنه فى مقولة إن الإسلام دين وسياسة أن السياسة كانت ومازالت دينية فى دار الإسلام وأن المسلمين "كائنات دينية" عابرة للزمان والمكان.

وحين يطرح الأصوليون الإسلاميون والمستشرقون، مقولة تلازم الدين والسياسة فى السياق الإسلامى، فهم ينكرون أن الغرب عاش ذلك التلازم، تارخياً، فى السياق المسيحى، كما ينكرون أن الدين والسياسة عرفا الانفصال بالفعل فى دار الإسلام منذ قيام الدولة الأموية.

فالفصل بدأ مع خلافة معاوية بن أبى سفيان (٦٦١ م)، عندما اكتسبت الخلافة سلطتها فعلياً وبالقوة على أرض الواقع وليس قانونياً أو شرعياً. ومنذ ذلك التاريخ، أصبحت السلطة سلطة زمنية أو مضبوطة (موجهة) من قبل السيادة الدينية. وبمعنى آخر، أصبحت الخلافة (بالمفهوم الدينى)، لأجل خلع المشروعية على سلطة السلطان (الزمنية)، وظل الأمر كذلك، حتى سقوط بغداد عاصمة الخلافة العباسية[٥].

ولم يكن استئناف العثمانيين للخلافة، بعد قرنين ونصف القرن من سقوطها فى بغداد، على يد السلطان سليم الأول، إلا من أجل إسباغ الشرعية الدينية على السلطان العثمانى، فى مواجهة الدولة الصفوية (الشيعية) فى فارس (خارجياً) ورجال الطرق الدينية والعلماء (داخلياً).

غير أن السلاطين العثمانيين، اتبعوا استراتيجيات متعددة، من أجل وضع السلطة الدينية تحت نظر السلطة الزمنية. ونعنى بالسلطة الدينية: علماء الدين من جهة والشريعة الإسلامية من جهة أخرى.

وفى هذا الإطار، سعى السلاطين لإبقاء العلماء تحت سلطتهم، وذلك بمراقبة التعليم الدينى وإنشاء مجالس عدلية فى الولايات العثمانية يعين علماءها الحكم المركزى. وأصدر السلاطين قوانين إدارية دنيوية، مجموعة فى كتاب يسمى "قانون نامة".

وجاء عصر التنظيمات (١٨٣٩ - ١٨٧١)، ليُنشئ "التعليم المدنى" الذى أدى إلى بروز نخبة مدنية مقابل نخبة رجال الدين (العُلماء). وكان التطور الأهم باتجاه "الدنيوة" إنشاء جهاز قضائى دنيوى، وإدخال قوانين أساسية ذات أسس منفصلة تمام الانفصال - عملياً - عن علم واجتهاد الهيئة الدينية.

فصدر قانون الجزاء (العقوبات العثمانى) عام ١٨٤٠، معتمداً على القانون الجنائى الفرنسى لعام ١٨١٠، وجرى إلغاء عقوبات الرجم فى الزنا وقطع اليد فى السرقة ثم إلغاء الردة كجريمة. وفى

عام ١٨٦٩، صدر قانون الجنسية العثمانى ليعتبر (المسلم) غير العثمانى أجنبياً.

وبعد انقلاب الاتحاد والترقى عام ١٩٠٨، حدثت عملية، دنيوة، نشطة، إذ جرى توحيد مجمل النظام القضائى عام ١٩١٥، وتجريد "شيخ الإسلام" من صلاحياته الوزارية وفقد مكانه فى مجلس الوزراء، وتحويل "العلماء" إلى موظفين لدى الدولة. وقد كان هدف هذه "الدنيوة" النشطة، سيطرة الدولة على الدين (الإسلام).

وأخيراً، كان إلغاء الخلافة، على يد كمال أتاتورك، فى ٣ مارس ١٩٢٤، خطوة حاسمة فى "دنيوة" السياسة فى دار الإسلام[٦].

* * *

فى عام ١٩٢٥، نشر الشيخ على عبد الرازق، وكان أزهرياً ذائع الصيت، كتابه "الإسلام وأصول الحكم"، ليؤكد فيه أن الإسلام مثله مثل المسيحية دين روحى[٧].

وقد استثار كتاب عبد الرازق جملة من الردود المكتوبة تحاجج بالطبيعة المزدوجة الروحية والزمنية للإسلام، ومن أشهرها رد الشيخ محمد بخيت المطيع "حقيقة الإسلام وأصول الحكم"، وكتاب الشيخ محمد البهى "الفكر الإسلامى الحديث وصلاته بالاستعمار الغربى". ثم ظهرت جماعة الإخوان المسلمين عام ١٩٢٨، كحركة سياسية إسلامية تبتغى الحكم الإسلامى، ويخاطب مرشدها العام حسن البنا أبناء الأمة قائلاً إن الإسلام دولة ووطن أو حكومة وأمة.

ومع ذلك، نشر خالد محمد خالد كتابه "من هنا نبدأ" عام ١٩٥٠، أى فى وقت أن كان نفوذ الإخوان المسلمين فى أوجه، متوسماً خطى الشيخ عبد الرازق، إلا أنه تحول سلفياً قبل رحيله، مع صعود الجماعات الإسلامية الراديكالية.

بيد أن الإسهام النظرى المهم الذى لم يلق صخب إسهامى عبد الرازق وخالد، كان كتاب "مبادئ نظام الحكم فى الإسلام مع المقارنة بالمبادئ الدستورية الحديثة" الذى نشره عام ١٩٦٦ الفقيه الدستورى عبد الحميد متولى. فقد استطاع الأستاذ متولى بتنقيبه الشامل الجامع فى مصادر الشريعة، أن يبين أن الإسلام لا يدعو إلى نظام سياسى معين، بل يطلب فقط احترام أربعة مبادئ دستورية عليا: الشورى، والحرية، والمساواة، والعدالة. ويقول: إن هذه المبادئ قابلة للتطبيق فى كل زمان ومكان. وهى مبادئ الحق الطبيعى.

وقد تزامن كتاب بدوى مع كتاب سيد قطب "معالم فى الطريق" الذى مثل البيان الحركى لجماعات العنف الإسلامية، لفرض حاكمية الله فى مواجهة جاهلية المجتمع الكافر.

لقد شهدت سنوات السبعينيات، ظاهرة الإحياء الإسلامى، التى تمظهرت فى العودة إلى الإسلام كنظام كامل للحقيقة فى علاقة الإنسان بالكون، والحياة (السلوك والقيم)، واتخذت أشكالاً للطقوس والعبادات، وأنماطاً للملبس والمظهر والمناسبات الاجتماعية (الحجاب - اللحية) وقبولا بتطبيق الشريعة الإسلامية[٨].

وأعاد الإحياء الإسلامى جلجلة النقاش حول طبيعة الإسلام روحى أم زمنى؟ وحول مستقبل مصر: دنيوة أم أسلمة؟ ثم أعادت العمليات المسلحة لجماعات العنف الإسلامى فى الثمانينيات والتسعينيات، طرح السؤال عن مستقبل مصر: دنيوة أم أسلمة؟

بيد أن نهاية التسعينيات، شهدت كسر شوكة جماعات العنف الإسلامى، وكان سقوط الأصولية المسلحة وتراجع ظاهرة الإحياء الإسلامى.

فهل تراجع السؤال: دنيوة أم أسلمة؟

أيديولوجياً وفقهياً، لم ينقطع الجدل، وظل هناك أصوليون ومستشرقون يروجون لفكرة التلازم بين الدين والسياسة فى الإسلام. وظل أصوليون وسلفيون وأزهريون يدعو إلى الأسلمة.

أما واقعياً، فإن عملية "الدنيوة" التى انطلقت قبل قرنين، فى التعليم والقضاء والثقافة والسياسة، تواصل فى مصر مسيرتها الإنسانية.

فبعد قرنين من التحدث، أصبحت "الدنيوة" هى - وينبغى أن تكون - الحل.

هى الحل إذا اخترنا الديمقراطية بدلاً من الثيوقراطية.

وهى الحل عندما نختار المجتمع القومى الموحد كبديل عن المجتمع الطائفى.

وهى الحل عندما نختار حوار الحضارات بدلاً من صدام الحضارات، والسلم بين الأمم بدلاً من الحرب مع الآخر.

وهى ليست خياراً بين الدين والدنيا أو بين الدين والسياسة، بل هى تصون الدين اعتقاداً وسلوكاً وتحميه من تغول الدولة كما تحول السياسة لتصبح عقلانية إنسانية.

الهوامش

١- David Martin, A General Theory of Secularization: Exploration in Interpratitive Sociology, Oxford, 1978, p.p. 6-9.

٢- رضا هلال، تفكيك أمريكا، القاهرة، ١٩٩٨.

٣- رضا هلال، تفكيك أمريكا، م. س. ذ، ص١٠٠.

٤- محمد أركون، تاريخية الفكر العربى الإسلامى، بيروت، ط ٢ ١٩٩٦ ص ٢٨٢.

٥- محمد أركون، العلمنة والدين: الإسلام والمسيحية والغرب، لندن، ١٩٩٠ ص ٨٨.

٦- رضا هلال، السيف والهلال: المؤسسة العسكرية والإسلام السياسى فى تركيا، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٨٠ - ٨٢.

٧- على عبد الرازق، الإسلام وأصول الحكم: بحث فى الخلافة والحكومة فى الإسلام.

٨- رضا هلال، تحديث التخلف: الدولة والمجتمع والإسلام فى مصر، القاهرة، ١٩٩٣، ص ١٤٣.

*مجلة العصور الجديدة _ العدد الثامن _ إبريل ٢٠٠٠

٣ - السياسة والثقافة والحرية

"انت حر ما لم تضر"

مثل شعبى مصرى

تثير الأزمة بين وزير الثقافة فاروق حسنى وخصومه، إشكالية العلاقة بين السياسة وحرية الإبداع، وصولا إلى إشكالية مستقبل الثقافة فى مصر. فوزير الثقافة بصفته المسئول السياسى عن الثقافة، استخدم سلطته فى إبعاد المسئول - فى الوزارة - عن نشر ثلاث روايات، اعتبرها نائب إسلامى فى مجلس الشعب دليلا على إساءة استخدام أموال دافعى الضرائب فى نشر أعمال تنافى الآداب العامة. وكان رد الفعل هو اعتراض عديد من المثقفين على موقف الوزير، بدعوى أنه موقف ضد حرية الإبداع والثقافة.

وأتذكر أن الضجة المثارة حاليا فى مصر (حول إشكالية السياسة والإبداع) ثارت مثلها فى أمريكا فى نهاية الثمانينيات. فصحيح أنه ليست هناك وزارة ثقافة فى أمريكا، ولكن هناك ما

يسمى بالصندوق القومى للفنون.. وفى عام ١٩٨٩، أثار المحافظون المسيحيون أو من يسمون بـ "اليمين المسيحى" ضجة حول الصندوق القومى للفنون، لأنه قدم دعما لاثنين من الفنانين التشكيليين هما أندريز سيرانو الذى رسم "المسيح متبولا"، وروبرت مابلثورب، الذى رسم لوحات تصور "المثلية الجنسية". وأطلقت جمعية العائلة الأمريكية، وهى جمعية مسيحية محافظة، حملة فى الكونجرس والميديا، بدعوى أن رسم "المسيح متبولا" هو انحلال أخلاقى وكراهية للمسيح. وفى مجلس الشيوخ، هاجم السناتور ألفونس داماتو (يهودى) والسناتور جيسى هيلمز الصندوق القومى للفنون، بدعوى أنه يبدد أموال دافعى الضرائب فى تمويل أعمال منافية للأخلاق العامة، ووقع مائة من أعضاء مجلس النواب عريضة احتجاج ضد معرض "المثلية الجنسية"، وتظاهر آلاف من المحافظين المسيحيين أمام متحف "المتروبوليتان" فى نيويورك احتجاجا على رسم "المسيح متبولا"، وكانت النتيجة أن قام الرئيس بوش (الأب) بالضغط على مدير صندوق الفنون جون فورهانماير، حتى قدم الأخير استقالته، فاعترضت مجموعات من المثقفين والفنانين على قرار بوش.

وكانت الدروس المستفادة من الضجة الأمريكية (وهى تنطبق أيضا على الضجة المصرية) هى:

أولا: إن من حق دافعى الضرائب أن يعترضوا، على إنفاق المال العام لتمويل ما ينافى عقائدهم وأخلاقهم.

ثانيا: أنه ليس من حق جماعة ما أن تفرض عقائدها وأخلاقها على المجتمع المدنى، أو أن تفترض أنها الوصى على الأخلاق العامة.

ثالثا: أنه من الخطر أن يخضع "السياسى" للابتزاز الأخلاقى أو الدينى.

رابعا: أن الخلاف بين جماعات "المجتمع المدنى" مؤشر تعافى وليس دليل أزمة.

فالمجتمع الأمريكى أنهى الضجة - فى النهاية - بالانحياز للحرية، لدرجة حرية الفكر والشذوذ بغير تمويل المال العام.

الأهرام ١٨/ ١/ ٢٠٠١

٤ - الصحافة والسياسة والكنيسة

«لتكن مصر، مكان سعادتنا أجمعين، نبنيه بالحرية
والفكر والمصنع » رفاعة رافع الطهطاوى

بمناسبة الأزمة التى أثارتها صحيفة النبأ وما نسب إليها من محاولة تلويث سمعة الكنيسة المصرية، نروى قصة مشابهة حدثت فى أمريكا قبل عشر سنوات. وبالرواية، تتكشف مفارقات ودروس.

فقد شهد عام ١٩٨٧ انفجار فضائح جنسية ومالية فى وسط القسس الأمريكيين. ونقول القسس وليس الكنيسة لأنه لا توجد فى أمريكا كنيسة قومية. وبدأ الانفجار مع نشر مجلة بلاى بوى الإباحية صورا للقس جيم بيكر يمارس الحب مع الآنسة جسيكا هاهن سكرتيرته والتى كانت قد باعت تلك الصورة للمجلة الإباحية. وبعد ذلك، خرجت الصحف الأمريكية تتهم بيكر بممارسة الجنس فى حفلات عربدة جنسية جماعية. كما جرى اتهام القس بممارسة المثلية الجنسية (اللواط). واعترف عدد من الشهود بالاشتراك مع بيكر وزوجته تامى فى حفلات جنس

جماعى. وأمام تلك الضجة، تم شلح بيكر الذى اعترف بخطاياه وأحيل إلى المحاكمة وعقب ذلك، ظهر فى الصحف الأمريكية أن قسا آخر هو جيمى سواجرت (صاحب المناظرة الشهيرة مع الشيخ أحمد ديدات)، قد ضبط مع بغى فى أحد الفنادق، واعترف هو بأنه لم يضاجعها وإنما كان يشاهدها ترقص عارية. وأحيل سواجرت إلى المحاكمة وأدين فى الفضائح المالية والجنسية.

باختصار، فإن ما حدث فى أمريكا أن الصحافة نشرت وقائع فساد القسس، وحكم القضاء فيها، دون مظاهرات ودون إغلاق أية صحيفة.

وبالمقارنة، فإن فى مصر صحيفتين أغلقتا، إحداهما أثارت الإسلاميين فى مظاهرات جامعة الأزهر فى أزمة رواية وليمة لأعشاب البحر. والثانية أثارت المسيحيين فى الكنيسة بنشرها صورا فاضحة لقس مشلوح.

وليس هناك من أحد يقبل ازدراء الأديان، ولكن هل نحرم على الكتاب والصحفيين الاقتراب من رجال الدين والمؤسسات الدينية؟

بيد أن أخطر ما فى الموضوع هو لجوء المصريين إلى المؤسسة الدينية (الأزهر أو الكنيسة) وليس إلى الدولة والمؤسسات المدنية والقانون.

ففى النهاية، القانون العام هو الذى يجب أن يحكم الصحافة والمواطنين أيا كان دينهم. وعندما يلجأ الناس إلى مؤسساتهم الدينية فإن ذلك يعنى أن فكرة المواطنة فى خطر، وأن السياسة فى أزمة.

٥ - محاصرة الثقافة

«إنهم خائفون من الكلمات والأفكار، ولكن الكلمات الممنوعة أكثر قوة». ونستون تشرشل

فى ذكرى حرق الكتب، تلك الشناعة التى ارتكبها الرايخ الثالث فى ألمانيا النازية، واتهم المسرحى العبقرى برتولد برخت، من ارتكبوا تلك الشناعة، بإساءة معاملة أمهم _ ألمانيا وبالإسهام فى هزيمتها بحجة حمايتها.

والشناعة التى أنكرها برخت أن النازيين بعد أن وصل هتلر إلى الحكم بأربعة أشهر ونصف الشهر وأقاموا احتفالا مجنونا فى العاشر من مايو ١٩٣٣ وبحرق الكتب فى الساحة المقابلة لجامعة برلين وبمشاركة وزير الدعاية جوبلز. والتهم الحريق كتب توماس مان وأينشتين وزولا وفرويد وجيد وبروست وسط صيحات تقول: إن كل كتاب يهدم ثقافتنا الألمانية وبيتنا الألمانى وشعبنا الآرى ومصيره إلى الحرق.

وفى سبتمبر ١٩٣٣، أنشئ مجلس ثقافى للرايخ تحت إشراف الدكتور جوبلز وليحدد ما ينشر ومن لا ينشر. وكانت النتيجة انحطاط الثقافة الألمانية خلال الحكم النازى. وبالرغم مما عرف عن الثقافة الألمانية من سمو فى الآداب والفنون والموسيقى عبر الزمن. كما ارتحل معظم الكتاب والفنانين من ألمانيا إلى أوروبا والولايات المتحدة. ومن بقى منهم فى ألمانيا، كان عليه أن يقدم مسودة كتابه أو روايته أو مسرحيته لمجلس جوبلز للموافقة عليها. وهى النتيجة نفسها التى تحققت فى روسيا الشيوعية وإيطاليا الفاشية. أما فى مصر فقد تربينا على أن ننحنى على الأرض لنقوم بالتقاط وتقبيل كسرة الخبز وورقة الكتاب منذ أيام الفراعنة فالخبز غذاء الأجساد والكتب غذاء العقول. ولم يعرف المصريون حرق الكتب بل إن كتبهم حرقها الرومان فى مكتبة الإسكندرية.

ولكننا فى العقدين الأخيرين، عانينا من جماعات خلطت السياسة والدين، وما كان ينبغى السكوت عليها، وإلا كررنا تجربة ألمانيا مع النازية، كما عانينا _ خلال العقد الماضى _ بتأثير خلط الدين بالثقافة ومن محاولات لاغتيال وإسكات الكتاب والمثقفين المصريين.

ففى عام ١٩٩١، تدخل الرئيس مبارك لمنع مصادرة كتب سعيد العشماوى. وفى عام ١٩٩٢، اغتيل فرج فودة، وفى عام ١٩٩٤ اضطر نصر حامد أبو زيد للجوء إلى منفاه الاختيار فى هولندا، وجرت محاولة اغتيال نجيب محفوظ. وفى العام نفسه، صدرت

فتوى مجلس الدولة بأن تكون لمجمع البحوث الإسلامية فى الأزهر الولاية فى فحص المؤلفات والمصنفات والترخيص أو عدم الترخيص لها.

وبالرغم من أنها غير ملزمة فقد أدت إلى التوصية بمصادرة أكثر من ٢٠٠ كتاب خلال السنوات الخمس الماضية. ويزيد الطين بلة أن مصر ذات الستين مليون نسمة لا تصدر أكثر من حوالى ٣٠٠ كتاب سنويا بالمقارنة بثلاثة آلاف كتاب فى إسرائيل ذات الخمسة ملايين نسمة.

وتكتمل المفارقة بأن ذلك يحدث فى وقت أصبح فيه للأفراد طرق وصول حرة إلى الإنترنت والفضائيات.

إن كل من يتطلع إلى دور إقليمى وثقافى، لابد وأن يأخذ ذلك فى الاعتبار، فلا دور لدولة تراقب الكتب أو تخاف من الكلمات والأفكار.

الأهرام ٢٥/ ٦ / ٢٠٠٠

الفصل الثالث
مصر وإسرائيل

١ - السلام الممتنع

«إن سلوك قادة إسرائيل قد أقنع الرأى العام وصانعى القرار فى مصر بأن السلام البارد مصلحة وطنية..»

روجر أوين

كان مارتن انديك ثاقب الرؤية عندما قال: إنه كان هناك دافعان وراء زيارة الرئيس السادات للقدس العام ١٩٧٧، هما: التحالف مع الولايات المتحدة واسترداد الأراضى المحتلة (المصرية). أو بمعنى آخر: التحالف مع أمريكا لاسترداد سيناء. وقال انديك ذلك عندما كان مديراً لمعهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، وقبل أن يصبح سفيراً للولايات المتحدة لدى إسرائيل ثم مساعداً لوزيرة الخارجية الأمريكية.

وحقيقة أن السادات زار القدس من أجل استرداد سيناء والتحالف مع الولايات المتحدة، قد تفسر لنا جانباً من حالة السلام البارد بين مصر وإسرائيل، توقيع معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية فى ٢٦ مارس ١٩٧٩ .

بيد أن الحقيقة الأهم فى تفسير حالة السلام البارد بين مصر وإسرائيل، هى أن التصور الإسرائيلى لمصر وسلوك قادة إسرائيل تجاه مصر، رتبا قناعة لدى الرأى العام وصانعى القرار فى مصر، بأن "السلام البارد" مع إسرائيل يمثل مصلحة وطنية مصرية، كما يقول روجر أوين فى بحثه الأخير عن مصر ضمن كتاب الدول المحورية. والسؤال هنا: كيف أصبح "السلام البارد" مصلحة مصرية ومسئولية إسرائيلية؟

لقد وعى السادات منذ أن تسلم السلطة عام ١٩٧٠ بعد وفاة عبد الناصر، أنه لن يكون بمقدوره البقاء فى السلطة أو تحرير التراب الوطنى المصرى فى ظل ارتباط مصر بالاتحاد السوفيتى.

ولذلك، انقلب السادات على المجموعة الناصرية الموالية للاتحاد السوفيتى فى الحكم (مجموعة على صبرى) فى ١٥ مايو ١٩٧١، وأودعهم السجن، قبل أن ينقلبوا عليه ويطيحوا برأسه. وفى يوليو ١٩٧٢، طرد السادات القوات السوفيتية والخبراء السوفييت من مصر، فى وقت كان يرمى فيه شباكه فى اتجاه واشنطن، حتى بدأت اتصالاته مع البيت الأبيض. إذن، أدرك السادات أن بقاءه مرتبط بالتحالف مع الولايات المتحدة. ورأى السادات أن الحرب الباردة بين أمريكا والاتحاد السوفيتى والتى كانت تحولت إلى وفاق أو انفراج، ستنتهى بانتصار أمريكا. وأن الاشتراكية المأمولة لم تتحقق فى عقر دارها (الاتحاد السوفيتى)، وأن القومية العربية

يوتوبيا أو محض خيال، وأن الاتحاد السوفيتى لن يسمح بتمكين العرب عسكرياً من هزيمة إسرائيل. وكان معنى كل ذلك ما قاله الرئيس السادات عن أن أوراق اللعبة فى يد أمريكا.

ولذلك استهدف السادات أن تكون حرب أكتوبر ١٩٧٣ "حرب تحريك" لا "حرب تحرير". وكلنا يعرف أنه بعد ذلك، بدأت عملية السلام المصرى - الإسرائيلى، تحت رعاية أمريكا باتفاق فك الاشتباك الأول عام ١٩٧٤ ثم باتفاق فك الاشتباك الثانى عام ١٩٧٥، لينفرج الستار عن مسرح جيوسياسى جديد فى الشرق الأوسط. هذا المسرح الجيوسياسى الجديد ترعاه الولايات المتحدة. وكان ذا مغزى إصرار السادات على أن تكون أول سفينة تعبر قناة السويس بعد إعادة افتتاحها للملاحة، حاملة طائرات أمريكية.

وفى الحق أن السادات ظل يراهن، منذ فك الاشتباك الثانى عام ١٩٧٥، على الضغط الأمريكى على إسرائيل لتحقيق السلام. وكان كل عام يمر يصفه السادات بأنه عام الحل الشامل وتحقيق السلام الذى يتلوه الرخاء الاقتصادى، ولكن الراعى الأمريكى الذى يملك ٩٩ فى المئة من أوراق اللعبة (بتعبير السادات)، لم يحقق ما أراد السادات، أى: السلام والرخاء. واضطرت الضائقة الاقتصادية السادات إلى طلب العون من أمريكا والدول الغربية، إلا أن الكل بمن فيهم الدول العربية الخليجية التى كونت "هيئة الخليج للتنمية فى مصر"، اشترط وصول مصر إلى "اتفاق مع صندوق النقد

الدولى". وذلك ما حصل وترتبت عليه تظاهرات الخبز فى ١٨ و ١٩ يناير ,١٩٧٧ وكادت فرصة السلام والرخاء تضيع من السادات، إذا لم يخلق "مبادرة" لتحريك الوضع.

وجاءت فكرة المبادرة من هنرى كسينجر وزير الخارجية الأمريكى عندما قال للسادات: "إن أمريكا عاجزة يا سيادة الرئيس، وليس لديك إلا أن تجد وسيلة لاستخدام قوة ضغط الرأى العام العالمى والأمريكى، بل والرأى العام الإسرائيلى المستعد للسلام، وتركيز هذا الضغط على بيجن فى مقره فى القدس".

واختبر السادات فكرة المبادرة للمرة الأولى، عندما دعا مجلس الأمن القومى المصرى فى ٥ نوفمبر ١٩٧٧، وقال أثناء الاجتماع "أنا مستعد أن أذهب إلى القدس وأن ألقى خطاباً فى الكنيست الإسرائيلى، إذا كان ذلك يمكن أن يحقن دم أولادى". ولم يرد على فكرة السادات سوى وزير الدفاع عبد الغنى الجمسى الذى صاح فجأة "كنيست لا .. كنيست لا.. ليس هذا ضرورياً".

وفى ليلة ٩ نوفمبر ١٩٧٧، كان الرئيس السادات يلقى خطابه فى مجلس الشعب (البرلمان المصرى).

وبعد ساعتين من بدء الخطاب، كف عن الإلقاء من الأوراق المكتوبة أمامه ثم قال ارتجالاً: ".. إننى على استعداد لأن أذهب إلى آخر الأرض، إذا كان ذلك سوف يحول دون إراقة دم جندى واحد من أبنائى، وسوف تدهش إسرائيل حين تسمعنى أقول لكم: إننى مستعد لأن أذهب إليهم.. إلى الكنيست نفسه، كى أناقشهم هناك".

وقبل انتهاء الشهر نفسه كان السادات في الكنيست، في القدس، وفي ديسمبر كان بيجن في مصر في لقاء قمة مع السادات عقد في الإسماعيلية. وكان السادات يأمل في أن تنتهي قمة الإسماعيلية بـ "إعلان مبادئ" للسلام الشامل متضمناً حكماً ذاتياً للفلسطينيين، ولكن بيجن لم يقبل الاتفاق إلا على تشكيل لجنتين: لجنة القدس السياسية ولجنة القاهرة العسكرية، لتحقيق تقدم في المفاوضات.

وعندئذ يأس السادات من بيجن، حتى أنه (السادات) دعا الرئيس عيزرا وايزمان وزير الدفاع الإسرائيلي في يوليو ١٩٧٨، لمقابلته في قلعة "فوستشيل" التي تقع قرب مدينة سالزبورج النمساوية حيث كان يقضي إجازته الصيفية. وقال السادات لوايزمان "إذا لم يحدث تقدم حتى شهر أكتوبر، فإنني سوف أقدم استقالتي"، ثم أردف "عندما ذهبت إليكم في القدس عام ١٩٧٧، كنت مقتنعاً بأنكم ستفعلون شيئاً ما لإظهار تقديركم لهذه الزيارة".

ونجح رهان السادات على الراعي الأمريكي في النهاية، عندما أتخذ الرئيس كارتر قراره بدعوة السادات وبيجن إلى عقد قمة في "كامب ديفيد" المنتجع الخاص للرئيس الأمريكي. وفي ٧ أغسطس ١٩٧٨، وصل سايروس فانس وزير الخارجية الأمريكي إلى الإسكندرية، لتسليم السادات رسالة خطية من الرئيس الأمريكي يدعوه فيها إلى التفاوض في كامب ديفيد بدءاً من ٥ سبتمبر. وابتهج السادات - كما قال فانس - لأن الولايات المتحدة عزمت أخيراً على القيام بدور "الشريك الكامل" (بتعبير السادات).

ونجح رهان السادات على الراعى الأمريكى مرة أخرى، عندما تعثرت مفاوضات كامب ديفيد وطلب السادات من الوفد المصرى حزم حقائبه والاستعداد للعودة إلى مصر، فتدخل كارتر وانفرجت الأزمة، وانتقل أعضاء الوفود الثلاثة إلى واشنطن، ورفعت أعلام أمريكا ومصر وإسرائيل فى الجناح الشرقى للبيت الأبيض، فى ١٧ سبتمبر ١٩٧٨، ووضع اتفاق كامب ديفيد بين السادات وبيجن على الطاولة، وكارتر الشريك الكامل شاهد.

وبرعاية أمريكا، أخيراً، توصلت مصر وإسرائيل إلى معاهدة سلام فى ٢٦ مارس , ١٩٧٩

بيد أن عملية السلام المصرية - والإسرائيلية حتى توقيع معاهدة السلام عام ١٩٧٩، رسخت أفكاراً وممارسات ساهمت فى تكريس حالة السلام البارد بين مصر وإسرائيل.

فقد اكتشف المصريون أن الدور الأمريكى وإن كان ضرورياً ولازماً لأى اتفاق سلام بين العرب وإسرائيل، ألا أنه دور منحاز لإسرائيل لأن أمريكا ترى مصالحها مع إسرائيل أولاً، وإن كانت مصالحها حيوية مع العرب.

كما أدرك المصريون أن إسرائيل تستهدف من السلام القطيعة بين مصر والعرب وأنها (إسرائيل) لا ترى لمصر دوراً تاريخياً وسياسياً فى المنطقة. ودعم ذلك الإدراك مؤتمر قمة الصمود والتصدى فى بغداد عام ١٩٧٨، رداً على توقيع مصر اتفاقى كامب ديفيد، إذ اتخذ قرارات بعقوبات ضد مصر إذا ما وقعت على

معاهدة سلام مع إسرائيل، وشملت هذه العقوبات وقف المعونات المالية العربية لمصر، وقطع العلاقات الدبلوماسية معها، ونقل مقر الجامعة العربية من القاهرة، ووقف عضوية مصر فيها، ومقاطعة الشركات والمؤسسات المصرية التى تتعامل مع إسرائيل.

وبعد توقيع معاهدة السلام فى ١٩٧٩، رأى المصريون أن ما تهدف إليه إسرائيل هو سلام منفرد. فالسادات تحدث فى الكنيست عن سلام شامل وحكم ذاتى للفلسطينيين.

وفى كامب ديفيد توصل السادات إلى جانب إطار معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل إلى "إطار السلام فى الشرق الأوسط" الذى نص على أن القاعدة المتفق عليها للتسوية السليمة هى قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ كأساس للسلام، لا بين مصر وإسرائيل فحسب، بل وكذلك بين إسرائيل وكل من جيرانها الآخرين ممن يبدون استعداداً للتفاوض على السلام مع إسرائيل.

كما نص الإطار على ترتيبات للحكم الذاتى فى الأراضى الفلسطينية لمدة خمس سنوات، على أن تبدأ مع بداية السنة الثالثة مفاوضات الوضع النهائى (...) وتدور هذه المفاوضات بين مصر وإسرائيل والأردن وممثلين منتمين إلى سكان الضفة وغزة (...) وستقرر هذه المفاوضات ضمن أشياء أخرى موضع الحدود وترتيبات الأمن (...) ويجب أن يعترف الحل الناتج عن المفاوضات بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ومتطلباته العادلة.

ولكن عند توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، استبدل إطار السلام فى الشرق الأوسط بخطاب متبادل بين السادات وبيجن وكارتر، أرفق بالمعاهدة المصرية الإسرائيلية، فلم يكن ممكناً أو مطلباً مصرياً أن تتفاوض مصر نيابة عن الفلسطينيين، وما كان العرب والفلسطينيون والإسرائيليون يقبلون ذلك.

بيد أن أهم عامل كرس حالة السلام البارد بين مصر وإسرائيل، أن السادات وقع معاهدة السلام فى ١٩٧٩، ألا أن مصر لم تتسلم أراضيها التى كانت تحتلها إسرائيل كاملة ألا عام ١٩٨٨، عام استرداد طابا من خلال لجنة تحكيم دولية.

وخلال السنوات التسع بين ١٩٧٩ (المعاهدة) و ١٩٨٨ (اكتمال انسحاب إسرائيل من الأراضى المصرية) ترسخت حالة السلام البارد، ففى عام ١٩٨١، اغتيل الرئيس السادات. ولست ممن يعتقدون بأن الرئيس السادات اغتيل بسبب توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل. فالمحكمة التى نظرت حادث المنصة ردت على الدفع باغتيال السادات بسبب الصلح مع إسرائيل، وجاء فى حيثياتها ".. والمحكمة إذ ترد على هذا الدفع فإنها تسترجع اعترافات المتهمين الذين أدلوا بها للنيابة فور ارتكابهم للحادث، فلا نجد أنهم برروا فعلتهم بأمور سياسية مما أثارها الدفاع كمعاهدة السلام أو قوانين تقييد الحريات أو غير ذلك. إنما برروا فعلتهم أساساً إلى امتناع الرئيس الراحل - من وجهة نظرهم - عن الحكم بما أنزل الله وقبضه على بعض رجال الدين وسبهم.." (صفحة ٧٥ من حيثيات الحكم).

وسـواء اغـتـيل الـسـادات بسـبـب مـعـاهـدة الـسـلام مع إسـرائيل أو ليس بسببها، فإن اغتياله ساهم، فى تكريس حالة السلام البارد، إذ أنه كـان شـخـصـيـة كـارزمـيـة رؤيوية انقـلابيـة قـادرة على العـلاج بالصدمات.

وقـد تأكـدت حـقـيـقـة أن الـسـلام البـارد بين مـصـر وإسـرائيل مسئولية إسرائيلية ومصلحة مصرية خلال حكم الرئيس مبارك. لقد قال مبارك فى أيامه الأولى لتولى الحكم "لست عبد الناصر ولست السادات.. اسمى حسنى مبارك".

ويطرح البعض أسئلة افتراضية من قبيل: لو ظل السادات حياً هل كان السلام سيظل بارداً بين مصر وإسرائيل؟ أو من قبيل: لو ظل السادات حياً، ماذا كانِ يمكن أن يفعل لبث الدفء فى السلام البارد؟.

وفى الحق أن الســادات مـات وغـصـة فى حلقـة من بيـجن وإسـرائيل، وبعد عودته "مـهتاجاً" من رحلته الأخيرة من واشنطن ١٩٨١،

فبيجن الذى التقاه السادات أكثر من ١٥ مرة بين نوفمبر ١٩٧٧ (زيارة السادات للقدس) مارس ١٩٧٩ (توقيع معاهدة السلام)، لم يتفهم تصور السادات عن الدور التاريخى لمصر ولم يقدر إدراك السادات عن نفسه كصاحب نبوءة ورؤية للسلام، بل واجهه بتفصيلات وقيود وتنازلات اضطر لقبولها بتدخل أمريكى وبانسحاب وتقاعس عربيين. وفى أثناء آخر لقاء قمة بين السادات

وبيجن فى شرم الشيخ فى يونيو ١٩٨١، كانت الطائرات الإسرائيلية تقوم بقصف وتدمير المفاعل النووى العراقى "أوزيراك"، وتسبب ذلك فى حرج بالغ للسادات، فإما أن يكون اتفق مع بيجن على ذلك، وأما أن يكون بيجن غدر به، حتى أن السفير الأمريكى فى القاهرة وقتئذ، الفريد اثرتون، اتصل بنائب الرئيس حسنى مبارك يسأله عما إذا كان بيجن أخطر السادات بنيته فى ضرب المفاعل العراقى، ولما سأل مبارك السادات أجاب الأخير قائلا "هل تصورت أنت أيضا أن بيجن يمكن أن يقول لى شيئاً من ذلك وأقبله أو أسكت عليه؟". ولكن السادات اضطر للسكوت بعد ذلك.

أما أمريكا التى كانت تستقبله استقبال أبطال الحرب والسلام، فقد أحس السادات أنها هى الأخرى غدرت به، عندما قابله ريجان والإعلام الأمريكى عام ١٩٨١ بفتور بالغ، بسبب تزايد المعارضة له فى الداخل. ومن سخريات القدر، أن السادات كان وعد المصريين بأن يكون عام ١٩٨١ هو عام الرخاء.. بعد تحقق السلام، ولكن المصريين لم يشهدوا رخاء بعد سلام، فصعدوا معارضتهم للسادات حتى اغتيل.

ولذلك، لم يكن أمام الرئيس الجديد حسنى مبارك ألا ايلاء جل اهتمامه بالداخل مع الحفاظ على معاهدة السلام مع إسرائيل والعلاقات الوثيقة مع أمريكا خارجياً.

إلا أنه بعد شهر واحد من تولى مبارك الحكم، وقعت إسرائيل وأمريكا اتفاق تعاون استراتيجى يرفع العلاقة بينهما إلى مستوى

الشراكة الاستراتيجية الكامل. وبعد شهر من الاتفاق الاستراتيجي، أى فى ديسمبر ١٩٨١، أقرت الكنيست الإسرائيلية قانوناً يمد الولاية القانونية لإسرائيل على مرتفعات الجولان السورية، أى ضم الجولان. وبعد ضرب المفاعل العراقى والتعاون الاستراتيجى الإسرائيلى - الأمريكى وضم إسرائيل للجولان، لم يكن مطلوباً من مبارك إشاعة الدفء فى السلام البارد وإنما الحفاظ على معاهدة السلام حتى تكمل إسرائيل انسحابها من سيناء.

إلا أن إسرائيل عندما انسحبت من سيناء فى إبريل ١٩٨٢، نازعت مصر على الشريط الحدودى "طابا"، فلم تنسحب منه.

وبعد أقل من شهرين، وتحديداً فى ٥ يونيو ١٩٨٢، اجتاحت القوات الإسرائيلية لبنان مستغلة تدمير القوات الجوية الإسرائيلية لوسائل الدفاع الجوى السورى فى سهل البقاع واحتلت الشريط الحدودى فى جنوب لبنان (المنطقة الأمنية) وتقدمت صوب العاصمة بيروت لضرب منظمة التحرير الفلسطينية وإنهاء وجودها فى بيروت.

وأمام المعارضة الشعبية فى مصر والتى طالبت بإلغاء معاهدة السلام مع إسرائيل، اكتفى الرئيس حسنى مبارك باستدعاء السفير المصرى فى تل أبيب فى سبتمبر ١٩٨٢، فى أعقاب المجازر التى ارتكبتها الميليشيات الكتائبية فى مخيمات اللاجئين الفلسطينيين الواقعة ضمن الشطر الذى يخضع للسيطرة الإسرائيلية فى بيروت.

وعندما تغيرت الأمور فى إسرائيل بعد عامين فى اتجاه انفراج العلاقات، لم تمانع مصر. فقد تشكلت فى إسرائيل حكومة تناوب بين حزبى العمل والليكود بزعامة شيمون بيريز زعيم حزب العمل، وفى تلك الأثناء عاد السفير المصرى إلى تل أبيب، واتفق على إحالة مشكلة طابا إلى هيئة تحكيم دولية، والتقى الرئيس مبارك فى الإسكندرية يومى ١١ و١٢ سبتمبر ١٩٨٦ رئيس الوزراء الإسرائيلى شيمون بيريز، فى أول قمة بين زعيمى مصر وإسرائيل خلال خمس سنوات، وكانت راجت فى تلك الفترة الدعوة لمؤتمر دولى للسلام على أساس مبادرة ريجان، وكان المطروح أن يتفاوض العاهل الأردنى الراحل الملك حسين باسم الأردن وباسم الفلسطينيين، أو ما عرف وقتها بالخيار الأردنى، ولكن مصر كان لها موقف آخر.

ويروى وزير الخارجية الأمريكى الأسبق جورج شولتز فى مذكراته "الاضطراب والنصر"، أنه عقد اجتماع عن البيت الأبيض حضره الرئيس ريجان والرئيس مبارك والملك الأردنى بهدف دعم الملك حسين. ولكن الرئيس مبارك فاجأ الاجتماع بقوله "ليست هناك دولة عربية تستطيع أن تفاوض على الأرض الفلسطينية من دون مشاركة الفلسطينيين أو موافقتهم، لأن منظمة التحرير الفلسطينية هى الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى".

وتضايق ريجان وشولتز والإسرائيليون من موقف مبارك، واعتبروا أنه يعرقل طريق السلام. غير أن الذى عرقل طريق السلام والمؤتمر الدولى للسلام الذى كان بيريز يأمل فى عقده عام

١٩٨٧، هو تولى اسحق شامير رئاسة الحكومة الإسرائيلية بنهاية عام ١٩٨٦.

وفى الحق، أن موقف مصر الرسمى من إسرائيل، كان محكوماً بالمحيطين: الداخلى (الرأى العام المصرى)، والعربى (بعد ٨ سنوات من القطعية المصرية - العربية).

ففى دراسة سيكولوجية فى رؤى الصراع العربى - الإسرائيلى قدمتها البـاحثة عفاف القاضى لنيل الدكتوراه فى جامعة عين شمس، كان هناك إجماع على رفض نمو العلاقات المصرية - الإسرائيلية بحجة أنه يكفى الإسرائيليين ما حصلوا عليه من العلاقات الرسمية، بل إن نسبة ٢٤ فى المئة من عينة البحث الذى اجرى فى الفترة من مايو ١٩٨٦ إلى سبتمبر ١٩٨٧، كانت ترى أن حرباً ستقع بين مصر وإسرائيل بسبب استمرار احتلال الأخيرة لأرض طابا المصرية وممارساتها العدوانية شبه اليومية تجاه الفلسطينيين والعرب.

وبالنسبة إلى المحيط العربى، فقد سعت مصر الثمانينيات إلى استعادة دورها العربى، وكانت حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران (١٩٨٠ - ١٩٨٨)، فرصة مواتية لذلك من خلال دعم العراق الذى كان استضاف قمة "الصمود والتصدى" لمعاقبة مصر على كامب ديفيد. ثم كان موقف مصر لدعم الشعب الفلسطينى ومنظمة التحرير الفلسطينية التى كانت تتهم القاهرة بإبرام صلح منفرد مع إسرائيل، وهو الموقف الذى تأكد مع اندلاع انتفاضة

الحجارة بنهاية عام ١٩٨٧، ثم فى مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١.

وبدأت استعادة مصر لدورها، بمشاركتها فى مؤتمر القمة الإسلامى فى ٢٦ يناير ١٩٨٧، ثم العودة إلى الجامعة العربية فى ٢١ مايو ,١٩٨٩ وسهلت حرب الخليج الثانية (٩٠ - ١٩٩١ (عودة الجامعة العربية إلى القاهرة بعد عشر سنوات من انتقالها إلى تونس. ثم شكلت مصر مع دول الخليج العربية وسورية فى مارس ١٩٩١، مجموعة دول إعلان دمشق.

ولم تسترح إسرائيل لعودة مصر لممارسة دورها العربى، وقابلت ذلك بتصريحات عدائية لدرجة دق طبول الحرب. ففى ١٥ أغسطس ١٩٩١، دعا ايهود باراك رئيس الأركان الإسرائيلى إلى الاستعداد للحرب، مشيراً إلى احتمال حرب حاسمة ضد العرب على جميع الجبهات بما فى ذلك الجبهة المصرية. وانتقد موشى آرينز وزير الدفاع الإسرائيلى، خلال الفترة نفسها، السياسة المصرية لابتعادها عن مسيرة السلام وعودتها إلى الجامعة العربية وانتخاب وزير خارجيتها السابق عصمت عبد المجيد أميناً عاماً للجامعة علاوة على انتقاد موقف مصر الداعم للفلسطينيين فى مؤتمر مدريد للسلام.

وهكذا كان على الدبلوماسية المصرية أن توازن بين علاقاتها مع إسرائيل من جانب وعلاقاتها مع الفلسطينيين والدول العربية من جانب آخر. وكان مؤتمر مدريد للسلام ثم مفاوضات أوسلو

بمثابة الحل لهذه المعضلة، فبهذا الحل أصبح "تعريب السلام" ممكناً، وصار الحديث عن "شرق أوسط جديد" جارياً.

فى مؤتمر مدريد، أعطت مصر خبرتها التفاوضية مع الإسرائيليين لمنظمة التحرير الفلسطينية، وكانت شريكاً مع الأمريكيين والإسرائيليين والعرب فى المفاوضات.

وفى مفاوضات أوسلو، لعبت مصر دوراً رئيسياً، كما يقول ايهود يعارى الباحث الإسرائيلى فى معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، إذ يرى أن "فكرة أوسلو" انطلقت من مصر خلال لقاء القمة بين مبارك ورابين فى الإسماعلية، وتلك الفكرة كانت "غزة - أريحا أولاً". ولكن - كما يقول يعارى - الإسرائيليين يحاولون دائما "تجاوز" مصر، واللعب مباشرة مع الفلسطينيين والأردنيين. فبمجرد توقيع اتفاق أوسلو حاولوا منع مشاركة مصر فى العملية. كما بذل رئيس الوزراء رابين والملك حسين جهداً ضخماً لتصبح مصر آخر من يعلم بإعلان المبادئ الذى وقع فى واشنطن عام ١٩٩٤.

ورغم ذلك، فإن السنوات من ١٩٩١ (مؤتمر مدريد) إلى ١٩٩٥ (المؤتمر الاقتصادى الأول للشرق الأوسط وشمال أفريقيا)، نشطت العلاقات المصرية - الإسرائيلية. فبحلول عام ١٩٩٦، أصبحت إسرائيل الشريك التجارى الثانى لمصر فى منطقة الشرق الأوسط بعد السعودية، بحجم تجارة يزيد عن ١١١٦ مليون دولار، وصارت

إسـرائيل الدولة الرابعـة من حيث عـدد السيـاح منهـا فى مـصـر، إذ بلغت الليالى السياحية الإسرائيلية فى مصر ١,٥ مليون ليلة تقريبا (عـام ١٩٩٦). وبلغ عـدد الشبـاب المصـرى الذى توجـه إلى العـمل فى إســرائيل ١٤ ألف شــاب (عــام ١٩٩٥). ووصـل عــدد الزيـجــات المختلطة بين شبـان مصـريين وفتيات إسـرائيليات إلى ١٠٣٩ حـالة. وأقيم مصنع للبتروكيماويات فى الإسكندرية برأس مال مشترك مصرى - إسرائيلى بكلفة ١٢٠٠ مليون دولار.

بيـد أن عـام ١٩٩٥، الذى شـهـد تنامى العـلاقـات المصـرية - الإسـرائيليـة، بعد اتفـاق السـلام الفلسطينـى - الإسرائيلى ومعـاهدة السـلام الأردنيـة - الإسـرائيليـة، شـهـد تأكـيـد أن السـلام البـارد مصلحة وطنية مصرية.

فـفـى مؤتمر عـمـان للشـرق الأوسط وشـمـال أفـريقـيـا، تأكـد أن الحكومـة الإسـرائيليـة (حكومـة العمل وقتها)، تكرر مـحاولة "تجاوز" مـصـر. ورأت مـصـر أن إسـرائيل تشق طريقـهـا المبـاشـر إلى دول الخليج والـدول الـعـربيـة فى شـمـال أفـريقـيـا، وأنهـا من خـلال إطار "الشرق الأوسط الجديد" الذى اقترحه بيريز، تهندس لنفسها دور القيادة فى الشرق الأوسط بتجاوز مصر. ولذلك، كان تحذير عمرو موسى وزير الخـارجيـة المصـرى من "الهرولة" فـى اتجاه إسـرائيل، وعلت حناجر المعـارضين فى مـصـر للتطبيع مع إسرائيل، بحجة أن

إسـرائيل تحـاول "الهـيـمنة" على المنطقـة من خـلال طرح "الشـرق الأوسط الجديد".

ويقـول روجـر أوين أن الرئيس مـبـارك ووزير خـارجيـتـه عـمـرو مـوسـى، قـررا، من قـبل مـجـىء نتـانيـاهـو للحكم فـى إسـرائيل، أن علاقات وطيدة بين مصـر وإسرائيل، ليست المصلحة الفضلى لمصر.

ويرأى أوين أن نقطة التـحـول فـى الموقف المصـرى من ترغـيب الفلسـطينيـين والأردنيـين والسـوريين واللبـنانيـين وبقـيـة العـرب فى الصلح مع إسـرائيل إلى التـحـذير من "الهـرولة" جـاءت بعـد إخـفـاق مـصـر فـى الـضـغـط على إسـرائيل لتـوقـيـع مـعـاهـدة حظـر انـتـشـار الأسلحـة النـووية فـى إبريل ١٩٩٥, فـالدرس الذى خلصت به مصـر أن تحـالفـاً سـيـاسـيـاً مؤسـسـيـاً مـع إسْرائيل لن يكون أبداً شراكة بين ندين وسيخلق ارتبـاطاً تابعاً للولايات المتحدة. ولذلك تحولت مـصـر من الشراكة الشرق أوسطية إلى الشـراكة الأوروبية المتوسـطية، وبما لا يعرض علاقتها بإسـرائيل للخطر.

وجـاء فـوز اليـمـين القـومـى والدينى بزعـامـة نتـانيـاهـو فى الانتـخـابات الإسـرائيليـة عـام ١٩٩٦، ليـدعم التـوجـه المصـرى بأن السـلام البارد مـصلحـة مصـرية، فقـد قـوض نتانيـاهـو "طرح الشـرق الأوسط الجديد"، معتبـراً أن التطبيع مع الدول العربيـة وليس فقط مـصـر فـى غـيـر مـصلحـة الاقتـصـاد الإسـرائيلى، وضـرب نتـانيـاهـو مـرجعية أوسلو، وهـى الأرض مقـابل السـلام، بشعـارات السـلام مقابل

السلام، وسلام الردع، والسلام الأمن، لتتجمد عملية السلام على كل المسارات، واستمر زعيم الليكود فى محاولات سابقيه من زعماء العمل فى "تجاوز" الدور المصرى باللعب بالورقة الأردنية، كما حدث فى "اتفاق الخليل".

وساهمت سياسات نتانياهو، فى استعادة مصر لدورها المركزى فى العالم العربى إذ استضافت القاهرة فى يونيو ١٩٩٦ قمة عربية للاتفاق على استراتيجية عربية للسلام فى مواجهة الحكومة الإسرائيلية، واستطاعت مصر فى مؤتمر القاهرة الاقتصادى للشرق الأوسط وشمال أفريقيا فى نوفمبر ١٩٩٦، تهميش إسرائيل والضغط لمنع أية مشاريع للتعاون الإقليمى معها وقاطعت مصر مؤتمر الدوحة الاقتصادى للشرق الأوسط وشمال أفريقيا فى ١٩٩٧، ليصبح آخر مؤتمرات التعاون الشرق أوسطى منذ مدريد، ودعت بدلا من ذلك إلى منطقة تجارة حرة عربية.

لقد أدركت الدبلوماسية المصرية أن إسرائيل الليكود لا تريد السلام أو التطبيع، وأن إسرائيل الليكود تستهدف "تهميش" مصر وتغييب أى دور لها فى الشرق الأوسط، ومن هنا كان تحرك مصر فى اتجاه إقامة سوق عربية مشتركة وفى اتجاه الشراكة الأوروبية المتوسطية (مشروع برشلونة).

وعندما وصل ايهود باراك إلى الحكم فى مايو ١٩٩٨، حاول أن يكون تلميذ رابين فى سياساته العملية. فم جانب، حاول الحفاظ على المستوطنات اليهودية فى الضفة، والحفاظ على القدس،

وإسقاط حقوق اللاجئين. ومن جانب آخر، حاول التوصل إلى اتفاق سلام نهائى مع الفلسطينيين. وخوفاً من أن يلقى مصير أستاذه رابين، لم ينجز باراك اتفاق سلام نهائى مع الفلسطينيين فكان الرد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية فى نهاية سبتمبر ٢٠٠٠، وسقوط باراك وفوز الجنرال الليكودى صاحب التاريخ الدموى مع الفلسطينيين أرييل شارون برئاسة الحكومة. وبعد ٧ سنوات من انطلاقها، انهارت عملية السلام بين إسرائيل والفلسطينيين.

ويظل السؤال: لماذا انهارت عملية السلام؟ أو لماذا يبدو السلام ممتنعاً؟ هل بسبب تاريخ الكراهية المتبادلة بين الفلسطينيين والإسرائيليين؟ أم بسبب اندلاع العنف الفلسطينى كما يروج أنصار إسرائيل؟ أم بسبب صعود الليكود واليمين الدينى فى إسرائيل؟

ونجيب بأن الأسس التى قامت عليها عملية السلام، هى أسس واهية، انهارت عليها عملية السلام، وأن عملية السلام قامت على أساس "الأرض مقابل السلام" إلا أنها لم تحدد أية مساحة من الأرض التى يجب أن تنسحب منها إسرائيل. ففى حين أن الفلسطينيين يأملون فى انسحاب إسرائيل من كل الأراضى التى احتلتها عام ١٩٦٧، لإقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة اقتصاديا واجتماعياً وسياسياً، فإن الإسرائيليين لا يريدون الانسحاب سوى من ٤٢٪ إلى ٧٠٪ من الضفة، على أساس أن تبقى المستوطنات (المستعمرات) منتشرة فى أراضى الضفة، ولا فرق فى ذلك بين اليسار واليمين.

وقد صمم اتفاق أوسلو على أن يكون اتفاق نوايا، يفسره الفلسطينيون على أساس أنه يضمن انسحاب إسرائيل من

الأراضى الفلسطينية، ويفهمه الإسرائيليون عل أساس أنه يعنى الانسحاب من أراضٍ". وكان الاستناد على القرار ٢٤٢ الذى فسر تفسيرين منذ يوم صدوره، هو الفخ الذى وقع فيه الفلسطينيون.

كما صُمم اتفاق أوسلو أن يتم الاتفاق على مسائل الحل النهائى مثل الحدود والقدس واللاجئين فى مفاوضات لاحقة "مفاوضات الوضع النهائى".

وحتى بدء مفاوضات "كامب ديفيد" فى يوليو ٢٠٠٠، حول مسائل الوضع النهائى، لم تكن إسرائيل قد انسحبت سوى من ٢,٨٪ من الضفة الغربية.

ولو لم تحدث مفاوضات "كامب ديفيد"، لاندلعت الانتفاضة الثانية، لأن الفلسطينيين كانوا قد وصلوا إلى النقطة التى عندها أدركوا أن "عملية أوسلو" قد ماتت، وأن استمرارها يعنى استمرار الاحتلال والاستعمار (الاستيطان) ولا يعنى الانسحاب الإسرائيلى وإقامة الدولة الفلسطينية.

ولما انتهت مفاوضات كامب ديفيد ٢ بالفشل، اندلعت الانتفاضة، لأن المقترحات الأمريكية - الإسرائيلية، تضمنت إبقاء المستعمرات واستمرار احتلال إسرائيل للقدس.

وحتى لو أن ياسر عرفات كان قد وقع اتفاقاً يتضمن الإبقاء على الكتل الاستيطانية وعدم الانسحاب الإسرائيلى الكامل من الضفة، فإن ذلك الاتفاق لم يكن من الممكن أن تكون نتيجته السلام بل العنف.

٢ - مكارثية مصرية !

فى سنوات الخمسينيات، وفى أجواء الحرب الباردة، استطاع عضو مجلس الشيوخ الأمريكى الشاب جوزيف مكارثى بث الرعب فى أوساط الصحفيين والكتاب والفنانين الأمريكيين. وتشكلت لجنة تحقيق "مكارثية" فى الكونجرس، لتتهم نخبة الفكر والفن بتهمة معاداة أمريكا أو تهمة الشيوعية. وكان من تلك النخبة القس وزعيم حركة الحقوق المدنية مارتن لوثر كنج، والمؤلف المسرحى أرثر ميللر والمخرج العظيم جوزيف باب، ممن رفضوا المثول أمام لجنة التحقيق، وأخرون مثل المخرج رنج لاردنر والمخرج ستيرلنج هايدن ممن فضلوا دخول السجن على اتهامهم فى وطنيتهم.

والآن تتكرر تجربة "المكارثية" فى مصر، بتهمة "التطبيع أو السفر إلى إسرائيل. وأخر الشواهد على ذلك، فصل المخرج السينمائى حسام الدين مصطفى من نقابة السينمائيين واتحاد النقابات الفنية، وطلب إحالة الأستاذ لطفى الخولى والدكتور عبد المنعم سعيد للتحقيق أمام نقابة الصحفيين.

والجرم الذى ارتكبه حسام الدين مصطفى ولطفى الخولى وعبد المنعم سعيد - بنظر المكارثيين المصريين - أنهم مؤمنون بفكرة السلام مع إسرائيل، وبضرورة الحوار مع الإسرائيليين من أنصار السلام مع العرب.

ولئن كان العرب أجمعين، قد اعتبروا السلام خيارهم الاستراتيجى، فى القمة العربية عام ١٩٩٦، فإن مصر لديها معاهدة سلام مع إسرائيل ويزور وزراؤها ورجال أعمالها إسرائيل، فلماذا نحظر على فنان أو كاتب أو مثقف أن يقوم بذلك.

صحيح أن نيتانياهو قد سمم الأبار، ولكن نيتانياهو زائل والسلام باق. وصحيح أيضا أن "المقاطعة" ورقة للضغط على الحكومة الإسرائيلية، إلا أن الحوار مع أنصار السلام فى إسرائيل عنصر ضغط كذلك. ولكن المشكلة، أن الجماعة السياسية والثقافية فى مصر، لم تدخل فى حوار ذاتى للرد على السؤال: متى نقاطع ومتى نحاور، ومن يقاطع ومن يحاور.

ولكن أن يشكل من يقاطع محاكم تفتيش وتحقيق لمن يحاور، فإن الأمر يتحول إلى مكارثية بل فاشية أيا كان بريق شعارها ونبل مضمونها.

إننا عندما نحجر على المثقفين أن يتحاوروا مع الإسرائيليين، فإننا نغفل حقيقة هامة وهى أننا فشلنا فى السباق مع إسرائيل عسكريا واقتصاديا، ولا نتفوق عليها إلا ثقافيا. فإسرائيل - الثكنة العسكرية - والمرفا المالى، تعدم وجود من هم فى قامة نجيب

محفوظ ويوسف إدريس ويوسف شاهين وعبد المعطى حجازى وأمل دنقل وجمال الغيطانى، ناهيك عن تراث ثقافى وفنى يمتد لقرون. فهل نغمد آخر أسلحتنا! كما أننا عندما نعتقد أن الإسرائيليين قد يقبلون السلام على أنه معاهدات وزيارات رسمية فقط، فإننا نظن بهم السذاجة!

وإذا ما استمرت "المكارثية المصرية"، فإننا نفجر التناقضات داخلنا، وليس داخل إسرائيل، فى حين أن المكارثية الأمريكية اندحرت وتخلدت أسماء مارتن لوثر كنج وأرثر ميللر وهايدن ..

الأهرام ٣/ ٩/ ١٩٩٧

٣ - حوار أم مكارثية؟!

السيد/

قرأت مقالك الذى كتبته ردا على مقالى "سلام الفراعنة والملوك"، فى "يو. إس. نيوز"، وليس لدى تعليق على أى شىء مما ورد فيه، بل إنى تعلمت منه كثيرا، وكان "مثالا" لما يجب أن يكون عليه الحوار بين وجهتى نظر مختلفتين..

فؤاد عجمى

تلك كانت رسالة فؤاد عجمى، البروفيسور بجامعة جون هوبكنز، والمعلق بشبكة التليفزيون الأمريكية "إن. بى. سى" وصحيفة "نيويورك تايمز"، ومسئول أبحاث الشرق الأوسط فى مجلس العلاقات الخارجية بنيويورك. وكان قد كتب أن "المثقفين المصريين ضد السلام"، وأنهم يرفضون السلام ويحولونه إلى سلام فراعنة (يقصد السادات) وملوك (أى الملك حسين). ورددت على عجمى بإن السؤال ينبغى أن يكون: أى سلام؟ وأن التطبيع ينبغى ألا يكون لمجرد التطبيع، كما أن "المقاطعة" ليست هدفا لذاتها، لأن الهدف

هو سلام ينتهى بإقامة دولة فلسطينية وينهى الاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية. وحتى يتحقق ذلك، لابد أن يوجد بين المثقفين المصريين من هم مع التطبيع ومن هم ضده. هكذا، سار الحوار مع فؤاد عجمى.

وبالمقابل، وعندما كتبت فى هذا المكان قبل أسبوعين، أن فصل المخرج حسام الدين مصطفى من نقابة السينمائيين والتحقيق مع الزميلين لطفى الخولى وعبد المنعم سعيد أمام نقابة الصحفيين، بتهمة التطبيع، هو تعبير عن "مكارثية مصرية"، هاجمنى "المكارثيون" فى صحفهم الصفراء.

وكان الطرح الذى طرحته، بقصد الحوار والسجال، أن "المقاطعة" ورقة للضغط على الحكومة الإسرائيلية، إلا أن الحوار مع أنصار السلام فى إسرائيل عنصر ضغط كذلك، وكتبت أن المشكلة هى أن الجماعة السياسية الثقافية فى مصر، لم تدخل فى حوار وطنى للرد على السؤال: متى نقاطع ومتى نحاور.. ومن يقاطع ومن يحاور.. ومتى نحارب؟ ولكن أن يحاكم من يقاطع من يحاور، فتلك مكارثية بل فاشية.

إن مشكلة "المكارثية"، إنها تنتشر كالوباء لتشيع جوا من الذعر. فمكارثى الذى بدأ "سيناتور" تافها مرتشيا سكيرا، وعرف باعتباره "أسوأ سيناتور" فى واشنطن، تحول لأن يصبح سلطة بنشر اتهاماته الكاذبة عن المثقفين، وتمكن من فصل ٢٠٥ من موظفى وزارة الخارجية الأمريكية بعد تشكيل لجنة تحقيق مكارثية فى مجلس

النواب ثم نقل معركته داخل صفوف الجيش الأمريكى، فانكشفت كذبته الكبرى، وكانت نهايته لأن أحدا فى الجيش لم يقبل أن يتهم فى وطنيته، حتى سمم الخمر بدنه وقضى نحبه عام ١٩٥٧ .

والقضية الآن، هل نسكت أمام انتشار وباء المكارثية داخل نقابتنا ومؤسستنا الوطنية؟ وهل نقبل أن يكون صوت الصحافة الصفراء، الأعلى فى نقابة الصحفيين؟

الأهرام ١٧/ ٩/ ١٩٩٧

٤ - إنكار المحرقة !

"القضية الرديئة دائما تخون نفسها"

جيمس مادسون

بمجرد أن خسر المؤرخ البريطانى ديفيد إيرفنج قضيته أمام القضاء بسبب إنكاره حدوث الهولوكست (المحرقة النازية ضد اليهود)، تبارى معلقون وكتاب مصريون للدفاع عن إيرفنج. ويربط المرء ذلك، بدفاعهم - من قبل - عن يورجين هايدر النمساوى برغم ماضيه النازى، وعن روجيه جارودى، لأنه تشكك فى أن يكون عدد ضحايا المحارق النازية ٦ ملايين يهودى. كما تعاطف بعضنا - قبل ذلك - مع قوميين متطرفين مثل جان مارى لوبان فى فرنسا وفلاديمير جرينوفسكى فى روسيا، لأنهما يعاديان اليهود، بالرغم من احتقارهما للعرب.

وربما كان إنكار بعض المعلقين والكتاب لحدوث المحرقة أو تشككهم فى عدد ضحاياها من باب حسن النية، وربما كان نكاية

فى إسرائيل بسبب سياستها الاستيطانية والعدوانية، وربما كان بسبب إدراك مضخم بأن اليهود باتوا يحكمون العالم.

نعم، لقد جعلت إسرائيل واليهود من "الهولوكست" هوسا عالميا. هوس بالتركيز على اليهود (مركزية اليهود) وتناسى الإبادة التى حدثت لأجناس أخرى، وهوس بدفع العالم إلى تناسى ما تقوم به الدولة اليهودية من جرائم ضد الفلسطينيين والعرب، وهوس بربط اليهود بإسرائيل من خلال تعزيز فكرة استحالة اندماج اليهودى فى وسط غير يهودى.

ويعترف المفكر الإسرائيلى المعادى للصهيونية إسرائيل شاحاك والحاخام مارك إيليس وتوم سيجيف (من المؤرخين الجدد) بأن إسرائيل تستغل المحرقة لأهداف سياسية. بل إن إسحق شامير كانت له اتصالات بالنازيين لدفع اليهود للهجرة إلى فلسطين، فالحركة الصهيونية كانت أقل اهتماماً بانقاذ الشعب اليهودى من المحرقة منه بدفع اليهود إلى الاستيطان فى فلسطين.

بيد أن إسرائيل تستفيد - أيضا - من انكارنا للمحرقة باجتذاب تعاطف الغرب معها بدعوى أنها محاطة بمن ينكرون الإبادة النازية ويعادون السامية. ولا يقلل من الأمر شيئا حين نشكك فى عدد ضحايا المحرقة، فحتى لو كان العدد ٣٠٠ ألف فهو رقم مفزع وكاف ليس فقط لتعذيب الضمير الأوروبى بل والضمير الإنسانى كله، كما قال الاستاذ هيكل فى مقدمته لكتاب جارودى "الأساطير المؤسسة لسياسات إسرائيل".

وكما قال المفكر الفلسطينى، إدوارد سعيد، أننا - كعرب - نحتاج إلى خطاب مضمونه الاعتراف بالمحرقة من ناحية، ومن ناحية أخرى إدانة السياسة الإسرائيلية التى جعلت من ضحايا المحرقة جلادين للضحايا الفلسطينيين.

إن إنكار المحرقة لن ينفعنا، ولكن ما ينفعنا هو الابتعاد عن النازيين والعنصريين فى أوروبا مثل هايدر ولوبان وجرينوفسكى لأنهم مناهضون للعرب واليهود معاً.

وما ينفعنا أيضا هو إبداء الحذر تجاه مؤلفين ومؤرخين معزولين فى أوروبا ويبحثون عندنا عن مؤيدين لطروحاتهم المنكرة للمحرقة، والمعادية للسامية وعن أموال العرب مثل ايرفنج.

باختصار، ما ينفعنا هو أن نكون ضمن الأفكار الإنسانية الكبرى مثل الحرية والإخاء والمساواة، وأن يكون صراعنا ضد السياسات التوسعية والعدوانية لإسرائيل، وليس ضد اليهود.

إيرفنج خسر قضيته أمام المحكمة التى اتهمته بالعنصرية ومعاداة السامية، وتبرأ منه أخوه التوءم، ويجب ألا نخسر معه لأن القضية الرديئة تخون نفسها دائما.

الأهرام ٢٠/ ٦/ ٢٠٠٠

٥ - إنى .. أتهم ...!

ريما كانت مصادفة تاريخية، أن شهدت فرنسا محاكمة الفيلسوف الكاتب الفرنسى روجيه جارودى بمعاداة السامية، فى الوقت الذى احتفلت فيه، بذكرى مرور مائة عام على مقال كاتبها أميل زولا "أنى أتهم".

فقبل مائة عام، وبالتحديد فى ١٣ يناير ١٨٩٨، نشرت صحيفة "لورو" الفرنسية، على صدر صفحتها الأولى، مقالا كتبه أميل زولا بعنوان "إنى أتهم"، بقيت أشكال حروفه، المتبوعة بثلاث نقاط وعلامة تعجب، محفورة فى ضمائر الغرب. فالمقال، كان عبارة عن رسالة مفتوحة إلى رئيس الجمهورية الفرنسية، وقتئذ، فيليكس فور، يحتج فيه على اتهام وإدانة الضابط اليهودى "دريفوس"، ظلما، بالتجسس لحساب ألمانيا، وسرعان ما أصبح المقال علامة فارقة فى الثقافة الغربية وموضوع اليهود فيها. فأصبحت "قضية دريفوس"، عنوانا للمشكلة اليهودية والعداء الغربى الكاثوليكى للسامية، مثلما أدت إلى بلورة النظرية الصهيونية، فى عقل صحفى

يهودى بولندى، كان يغطى المحاكمة، اسمه تيودور هرتزل. كما دفعت اليهود إلى النضال من أجل مجتمعات ليبرالية علمانية فى أوروبا الغربية وأمريكا. وكانت الفاشية ثم المحرقة النازية، ردا على ذلك الدور اليهودى الرائد، إلى جانب أدوار يهودية أخرى مشينة فى المجتمعات الغربية.

والآن، يحاكم الكاتب والفليسوف جارودى، بتهمة العداء للسامية، على كتابه "الأساطير التأسيسية للسياسة الإسرائيلية" الصادر عام ١٩٩٦، حسب قانون "جيسو" الذى يحظر أى مناقشة أو بحث للقرارات التى صدرت عن محكمة نور مبرج، ومن ثم حظر أى بحث أو تساؤل عما حل باليهود فى ظل النازية، وتبدو قضية "جارودى" سياسية ايدلوجية، فسواء برأته المحكمة أم أدانته، فهو لن يسجن، لأن العقوبة المنصوص عليها فى قانون الجزاءات الفرنسى، هى الغرامة بمبلغ رمزى غير أن محاكمتى "دريفوس" و "جارودى" تؤكدان أن الغرب الذى لا يتوانى عن التكفير عن ذنبه فى ارتكاب المحارق النازية "وهذه علامة ايجابية" لا يقف عند محارق أخرى لا تحرك ضميره. فالفاتحون الأوروبيون أبادوا ٣٨ مليونا من الهنود "فى أمريكا"، وقتلوا ٥٠ مليونا من العبيد الأفارقة، إضافة إلى المذابح التى ارتكبها الكاثوليك فى حق البروتستانت فى فرنسا وغيرها، قبل أربعة قرون. ومن جديد، تؤكد محاكمة جارودى، التمايز بين اليهودى "الضحية" للعداء للسامية والمحارق النازية، المدافع عن الحرية فى الغرب، واليهودى "الجلاد" المغتصب للأرض والحرية فى فلسطين. وأخيرا، تبرز محاكمة جارودى، ازدواجية

البعض عندنا، ممن حولتهم المناسبة إلى مدافعين عن الحرية، فى حين أنهم افتوا وفرحوا، بملاحقة سلمان رشدى وقتل فرج فودة ونفى نصر أبوزيد. وأولى بهم أن يدافعوا عن حرية الضمير للكل وليس فقط لجارودى الذى امتثل لقضاء عادل وحر.

٦- إسرائيل واختطاف العلاقات المصرية _ الأمريكية

منذ رعاية الولايات المتحدة لمحادثات كامب ديفيد للسلام بين مصر وإسرائيل فى عام ١٩٧٨، دأب قادة مصر على زيارة واشنطن سنوياً. وظل الهدف الرئيسى لزيارة رئيس مصر للولايات المتحدة هو إجراء مباحثات حول دفع عملية السلام العربية الإسرائيلية وتطوير العلاقات المصرية الأمريكية بشكل أكبر. غير أن مباحثات السلام غالبا ما تلقى بظلالها على تطوير العلاقات المصرية الأمريكية. وفى رأيى أن إسرائيل تختطف العلاقات الأمريكية المصرية أى أن تلك العلاقات تتأثر بإسرائيل ووجهات نظرها. وعادة ما يقال إن اللقاءات بين رئيسى الدولتين لم تفلح فى إخفاء حقيقة أن المصريين يرون أن السياسات الأمريكية تجاه بلدهم يتحكم فيها المنظور الإسرائيلى فى واشنطن سواء من ناحية وضع هذه السياسات أو تطبيقها. وفى نفس الوقت لا يمكن لأمريكى مطلع أن ينكر دور مصر فى حرب الخليج عام ١٩٩١ علاوة على دورها فى التحالف ضد الإرهاب بعد اعتداءات سبتمبر. وفضلا

عن ذلك، فإن الجنود المصريين والأمريكيين حاربوا جنب إلى جنب بحثا عن السلام الدائم فى البوسنة وكوسوفو والكويت والصومال.

ولعل الأهم من ذلك كله فى علاقات الدولتين الثنائية هو أن السياسات والمصالح الأمريكية والمصرية تتقارب يوما بعد يوم. ولا يعنى هذا بطبيعة الحال أن وجهات النظر المصرية والأمريكية باتت متطابقة.

وفى الواقع فإن هناك خلافات جوهرية فى وجهات نظر الجانبين فيما يتعلق بالقضايا الخاصة بالنزاع الإسرائيلى الفلسطينى، والدعوة إلى تحويل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، علاوة على خلافات الجانبين بشأن العراق وأمن الخليج.

ولكن واشنطن أحيانا ما تركز على مصر بوصفها موضوعاً ما وليست فاعلاً إقليميا محوريا يسعى إلى الحفاظ على مصالحة الوطنية وسياساته الخاصة. ويرى سياسيون أمريكيون كثيرون أن مصر دولة يتعين ممارسة النفوذ عليها واحتوائها والسيطرة عليها لمصلحة أمن إسرائيل.

وبالمقابل، فإنه لا يجب على مصر أن تدع علاقتها مع الولايات المتحدة خاضعة لإسرائيل. ويقول كثيرون فى مصر والولايات المتحدة أن المساعدات الأمريكية إلى مصر والتى بلغت حوالى ٤٠ مليار دولار حتى الآن، قد ساعدت مصر فى إعادة بناء المرافق الأساسية بشكل عصرى كما ساهمت فى الإسراع بوتيرة برنامج

التكيف الاقتصادى الهيكلى الذى طبقته. ويصدمنا نواب بالكونجرس بأن التهديد الذى يواجه مصر يتمثل فى نسيجها الاجتماعى ونظمها التعليمية وليس إسرائيل.

ويدعى آخرون بأن المصاعب الاقتصادية التى تواجهها مصر تفرض عليها بأن تركز على التوصل إلى "اتفاق التجارة الحرة" مع الولايات المتحدة والذى بموجبه تزيد الصادرات المصرية إلى السوق الأمريكى وتصبح مصر أكثر جاذبية لتدفقات الاستثمارات والتكنولوجيا الأجنبية بما يؤدى إلى تسارع نمو الاقتصاد المصرى وتحديثه وتوفير فرص العمل. ويزيد أولئك بأن الفرصة سانحة أمام مصر لتحقيق ذلك إذا استغلت ظرف "الحرب الأمريكية ضد الإرهاب". غير أن المصريين يعتقدون أن التركيز على المنافع الاقتصادية من أمريكا على حساب المسألة الفلسطينية ودور مصر الإقليمى، ليس فقط خطأ أخلاقيا وإنما أيضا خطأ استراتيجى وخطر على المصالح الوطنية المصرية. فدور مصر الاستراتيجى يتأسس على التأثير المصرى فى العالم العربى والشرق الأوسط. وحتى إذا قررت مصر إعطاء أولوية أدنى للمسألة الفلسطينية على أجندتها الوطنية طمعاً فى المنافع الأمريكية، فإن أمريكا لا تستطيع تجنب تأثير سياستها المحلية أى اللوبى الموالى لإسرائيل على سياستها الخارجية فى الشرق الأوسط والمنحازة لإسرائيل. ولكن إذا كانت كلا من أمريكا ومصر لا تستطيع استبعاد إسرائيل، فإنه لا ينبغى أن تظل العلاقات المصرية الأمريكية "رهينة" لإسرائيل.

افتتاحية مجلة PHARAOHS عدد مارس-٢٠٠٢.

٧ ـ بوشارون

"إننا مهددون بنظرة أمريكية تبسيطية ترجع كل مشاكل العالم إلى الإرهاب".
هوبير فيدرين

بعد هجوم الطائرات الانتحارية على نيويورك وواشنطن فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١، حظيت إدارة بوش بتعاطف عالمى. ولكن السياسة الأمريكية، بعد ذلك التاريخ، اتخذت منحى تبسيطيا يرجع كل مشكلات العالم إلى الإرهاب، حسب تعبير وزير الخارجية الفرنسية هوبير فيدرين. ولذلك، انقلب التعاطف وأصبحت إدارة بوش فى صدام مع كل العالم وليس فقط مع الدول الإسلامية، بل أيضا مع أوروبا وحتى مع الحليف البريطانى بلير، الذى اختلف مع بوش حول سياسته فى الشرق الأوسط.

ووحده فقط الذى يبدو حليفا متطابقا مع بوش هو شارون. فشارون الذى فهم التغيرات الاستراتيجية - بعد ١١ سبتمبر - تحرك سريعا خطوتين، من خلال اللوبى الموالى لإسرائيل فى الولايات المتحدة. فى الخطوة الأولى، استطاعت إسرائيل التشويش

على فكرة أن القضية الفلسطينية كانت أحد أسباب هجوم ١١ سبتمبر على الولايات المتحدة، وتثبيت فكرة أن العرب والمسلمين يكرهون أمريكا، لأنها الأغنى والأكثر تحضرا.

وفى الخطوة الثانية، قدمت إسرائيل نفسها على أنها حليف فى "الحرب على الإرهاب" وليست عبئا استراتيجيا على أمريكا، كما كانت فى حرب الخليج ١٩٩١ وحرب أفغانستان ٢٠٠١، وأنها تخوض الحرب نيابة عن أمريكا فى الشرق الأوسط.

والمؤسف أن العرب تركوا الساحة لإسرائيل، سواء عن جهل أو عجز، أو سوء تقدير للعواقب، والمؤسف أكثر أن أمريكا أطلقت السراح لشارون تحت ضغط "فوبيا" الإرهاب، أو تحت ضغط اللوبى الموالى لإسرائيل، حتى دهمت العالم صور مجزرة "جنين".

بل إن الإسرائيليين برروا مجزرة جنين، بما ارتكبه الأمريكيون فى أفغانستان.

ففى عدد "نيوزويك" (٢٣ إبريل)، يبرز الوزير الإسرائيلى المتطرف إيفى إيتام هذا التماثل بين ما ارتكبه شارون وما ارتكبه بوش بقوله للأمريكيين: "أنتم ركبتم الطائرات بى ٥٢ وضربتم كل شىء تحت غيوم أفغانستان، لم تكترثوا بالمدنيين وضربتم البنية التحتية ولم تسمحوا لوسائل الإعلام بالدخول إلى أفغانستان".

لقد كان التوحد بين رؤية بوش ورؤية شارون مصدرا لتردد وعجز أمريكا إزاء ما يحدث فى الأراضى الفلسطينية.

وتأكد هذا التوحد، عندما زار المنطقة وزير الخارجية الأمريكية باول، حين غض الطرف عما حدث فى جنين، واكتفى بأن ينتزع من عرفات بيان إدانة للعمليات الانتحارية، ويطالبه بوقف الإرهاب مع الوعد بدولة فلسطينية فى المستقبل!

لقد أصبح الثنائى بوش - شارون (بوشارون)، محل انتقاد عالمى بأنه قد يهدم التحالف الدولى ضد الإرهاب مثلما هدم الضفة الغربية، ولكن الأخطر أن هذا الثنائى يخدم بن لادن والمتعاطفين معه، الذين يرون أن الحرب ضد الإرهاب هى حرب يشنها الأمريكيون واليهود ضد الإسلام!

الأهرام ١٥/ ٤/ ٢٠٠٢

٨ ـ الليكود الأمريكى

"وزير الخارجية الأمريكية هو شارون"

فريد زكريا

صراع صقور وحمائم.. هكذا كان ينظر إلى موقف الإدارة الأمريكية من الشرق الأوسط حتى ٢٩ مارس ٢٠٠٢ وهو تاريخ بدء عملية شارون الوحشية لإعادة احتلال رام الله وحصار عرفات، فقد كان النظر إلى إدارة بوش يتم على أساس أن هناك صراعا بين مجموعة الصقور ومجموعة السياسة الواقعية"، وقد أطلق تعبير مجموعة الصقور على ديك تشينى نائب الرئيس، ودونالد رامسفيلد وزير الدفاع، ونائبه بول وولفيتز، ومستشارة الأمن القومى كونداليزا رايس، ووزير العدل جون اشكروفت، وهذه المجموعة ترى أنه ينبغى على أمريكا أن تنفرد بالعالم. أما مجموعة السياسة الواقعية التى تمثلها وزارة الخارجية وعلى رأسها الوزير باول، فترى أنه على أمريكا أن تخطط سياستها الخارجية على أساس المصالح الأمريكية.

واستطاعت مجموعة السياسة الواقعية أن تطفو على السطح بعد أحداث ١١ سبتمبر مباشرة عندما تبنت الإدارة فكرة تشكيل تحالف دولى ضد الإرهاب يأخذ فى الاعتبار مصالح أمريكا ومصالح شركائها فى التحالف، ولكن مجموعة الصقور امتلكت الزمام مع نهاية حرب أفغانستان، وعندما أصدر مجلس الأمن الدولى القرار ١٣٩٧ فى ١٢ مارس الذى نص على قيام دولة فلسطينية ظهر أن مجموعة باول قد عادت إلى الصدارة، غير أن سلوك الإدارة الأمريكية بعد الاجتياح الشارونى أظهر أن مجموعة الصقور تتحكم بها وجاءت تصريحات مسئولى الإدارة لتشى بأن بوش أعطى ضوءا أخضر لشارون ليقوم بعدوانه الوحشى على الفلسطينيين.. فبوش اقتنع بتصور مجموعة الصقور التى تصور عرفات على أنه إرهابى من حق شارون أن يشنقه، كما قال تشينى، وأن شارون رجل سلام كما قال بوش، ومد رامسفيلد النطاق ليتهم سوريا والعراق وإيران بأنها تدعم عمليات عرفات الانتحارية وهذا هو التصور الليكودى الإسرائيلى، وبما يعنى أن مجموعة الصقور قد تحولت "ليكودية" فى تصورها للشرق الأوسط وكان شارون هو الذى يرسم السياسة الخارجية الأمريكية فى الشرق الأوسط كما قال فريد زكريا رئيس تحرير الطبعة الدولية لمجلة نيوزويك، غير أن خطورة "الليكود الأمريكى" ليست فقط فى أنها تقوض عملية أوسلو للسلام والسلطة الفلسطينية بل أيضا فى أنها تخدم التطرف القومى والدينى فى الشرق الأوسط، وتزيد كراهية العرب والمسلمين لأمريكا وتنذر بانفجار المنطقة.

الأهرام ٣/ ٥/ ٢٠٠٢

الفصل الرابع

جماعة «بن لكن» .. ومصلحة مصر

١ - البنلادنية أو العولمة

«لقد بدأ القرن الحادى والعشرين يوم ١١ سبتمبر ٢٠٠١»

بول كنيدى

ربما يكون المؤرخ الشهير بول كيندى على حق، عندما يقول أن بداية القرن الحادى والعشرين (والألفية الثالثة) كانت يوم ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وليس يوم الأول من يناير ٢٠٠٠.

فيوم ١١ سبتمبر ٢٠٠١ الذى هاجمت فيه الطائرات الانتحارية نيويورك وواشنطن سيؤرخ له كنهاية لعالم وبداية عالم جديد، بأمريكا جديدة، وبشرق أوسط جديد. فقد تغير العالم، قبل ٦٠ عاما، بالهجوم اليابانى على الطائرات والسفن الحربية الأمريكية فى بيرل هاربر عام ١٩٤١، فدخلت أمريكا الحرب العالمية الثانية.

وردت على الهجوم اليابانى الغادر ردا كسح اليابان بالسلاح النووى. وكان هجوم بيرل هاربر بداية لنظام عالمى جديد (القطبية الثانية) ولأمريكا جديدة (قوة عظمى) ولشرق أوسط جديد حلت فيه أمريكا محل إنجلترا وفرنسا لتأمين البترول، وإسرائيل.

وبالقياس مع الفارق الضخم، فإن هجوم بيرل هاربر يبدو متواضعا للغاية أمام هجوم بن لادن بالطائرات الانتحارية على نيويورك وواشنطن يوم ١١ سبتمبر الحالى.

فهجوم بن لادن جاء فى اللحظة التى انعقدت فيها لأمريكا راية قيادة نظام العولمة البازغ، وبعد أن روجت لمقولة نهاية التاريخ بعد سقوط الشيوعية. ولكن بعد أن سقطت الشيوعية، ظهرت البنلادنية كبديل فى مواجهة العولمة. بل أن البنلادنية كحركة إرهاب دينية مسلحة استطاعت أن تصل بطائراتها الانتحارية إلى مركز التجارة العالمية (معقل السوق العالمية) فى نيويورك (عاصمة العالم للمال والاتصالات) وإلى وزارة الدفاع فى واشنطن (عاصمة العالم السياسية). ولذلك، فإن الحرب بين البنلادنية والعولمة التى بدأت يوم ١١ سبتمبر ستكون حربا طويلة وشرسة بل حربا عالمية بين معسكر الإرهاب من جهة وبقية العالم من جهة أخرى. وإن كان الإرهاب قد كسب معركة (نيويورك وواشنطن) فسوف يخسر الحرب فى النهاية، لينتصر العالم الحر.

وقد تكون لنا انتقادات ضد ممارسات أمريكا الوحشية فى فيتنام والعراق وتعلميها عن إرهاب الدولة الذى تمارسه إسرائيل ضد الفلسطينيين.

وقد تكون لنا انتقادات ضد العولمة، ولكن البنلادنية لا يمكن أن تكون بديلا عن العولمة كما أن قطار العولمة فائق السرعة لن ينتظرنا.

فلنصطف إلى جانب الحرية ضد البنلادنية والإرهاب من أجل عالم جديد، وأمريكا جديدة، وشرق أوسط حديث.

الأهرام ٢٠/ ٩/ ٢٠٠١

٢ - صراع داخل الحضارات

"لا مصلحة للمسلمين أو الغربيين فى تحويل المواجهة مع الإرهاب إلى صراع بين الإسلام والغرب"

المستشار الألمانى شرودر

يخطئ المثقفون المصريون عندما يصورون الحرب ضد الإرهاب، بأنها صراع بين الغرب والإسلام. فهذا التصور يطابق بين الإسلام والإرهاب من جهة. ومن جهة أخرى، فإنه يعطى صدقية لمقولة صمويل هانتجتون حول "صدام الحضارات". ومن جهة ثالثة، فإن هذا التصور يصب فى مصلحة إسرائيل التى تروج أنها جزء من الغرب وأن النزاع الفلسطينى - الإسرائيلى هو أحد وجوه الصراع بين الإسلام والغرب.

ومن الخطأ الربط بين الإسلام كدين وحضارة وثقافة، والإرهاب الأصولى الذى اكتوت بناره مصر فى العقد الأخير، وطالت رصاصاته المثقفين المصريين أنفسهم. كما أن من الخطأ

اعتبار "طالبان" ممثلة للإسلام أو اعتبار "البنلادنية" كحركة إرهابية دينية صحوة للإسلام على يد النبى المسلح بن لادن.

إن الصراع ليس بين الحضارات، وإنما داخل الحضارة العالمية وداخل كل حضارة. فعندما حاول الإرهاب الأصولى فى مصر تفجير أوتوبيس فى باحة المتحف المصرى، وطارد بالرصاص المثقفين المصريين فى الشوارع، ونصب مذبحة بشعة للسياح فى "الدير البحرى" بالأقصر.. كان الصراع عندئذ بين الإرهاب والحضارة، وليس بين الإسلام والحضارة. فالمسلمون استنكروا الإرهاب باسم الإسلام. وفقد الإرهاب الأصولى كل تعاطف معه. وتحدد الصراع فى أنه صراع بين الحداثة والحرية من جهة والأصولية المسلحة من جهة أخرى.

وعندما شنت الطائرات الانتحارية هجماتها على برجى مركز التجارة العالمى بنيويورك فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١، قصدت الأصولية المسلحة ضرب نيويورك كمعقل للحداثة فى العالم، فلا يخفى أن نيويورك تعد نموذجا للتعايش بين الأعراق والثقافات والأديان، وهى عاصمة العالم للمال والاتصالات، وهى مدينة الصحافة والثقافة والمسرح (برودواى) - وبمعنى آخر، فإن نيويورك تقدم نموذجا عالميا لتشارك البشر من أعراق مختلفة (بيض وزنوج وعرب وآسيويين ولاتينيين) ومن أديان متعددة (المسيحية والإسلام واليهودية والبوذية) فى حضارة عالمية.

ومن ثم فإن هجمات الطائرات الانتحارية على نيويورك، ليست دليلا على صراع بين الإسلام والغرب بل هى دليل صراع بين الإرهاب الأصولى والحضارة العالمية.

غير أن الأصولية الدينية المسلحة ليست حكرا على الإسلام، بل هى موجودة إلى جوارنا فى اليهودية وبداخل أمريكا نفسها فى المسيحية. كما أن هناك جماعات عرقية وأيديولوجية متطرفة داخل كل حضارة. وتتلاقى كل تلك الجماعات الدينية والعرقية فى صراعات مع الحضارات.

وباختصار، فإنه إذا كان هناك صراع بين الأصولية والحداثة داخل الحضارة الإسلامية، فإن العالم ككل يشهد ما يسمى "الصراع داخل الحضارات" وليس الصراع بين الحضارات.

الأهرام ٢٧ / ٩ / ٢٠٠١

٣ - جماعة «بن لكن»

"أحيانا يصبح المثقفون قتلة"

ستيفن شوارتز

صديقنا المصرى الأمريكى بروفيسور العلوم السياسية مأمون فندى، أحسن صنعا عندما صك مصطلح جماعة بن لكن ليعبر به عن الجماعة التى يقول لسان حالها إننا نأسف لما حدث لأمريكا ولكن أمريكا هى السبب وراء ما حدث لها. ويذكرنا موقف جماعة بن لكن وبموقف المثقفين الأصوليين والقوميين من أزمة الخليج حينما كانوا يقولون: إننا ضد غزو العراق للكويت و(لكن) ضرب العراق غير مقبول وكأنه كان من الممكن تحرير الكويت دون ضرب صدام. والآن تقول جماعة بن لكن إنها تأسف للهجمات الإرهابية على نيويورك وواشنطن ولكن أمريكا بسبب سياستها المنحازة لإسرائيل ضد الفلسطينيين هى التى أوجدت عداء وكراهية أمريكا فى المحيط العربى والإسلامى.

ومقولة جماعة بن لكن تلك تنطوى على تناقضات ومغالطات عديدة. والتناقض الفاضح فى تلك المقولة أنها فى الوقت الذى تقرر فيه أن كراهية العرب والمسلمين لأمريكا هى الدافع للهجمات الإرهابية تطلب الدلائل على تورط عرب ومسلمين فى التفجيرات الإرهابية.

أما المغالطات التى تقع فيها جماعة بن لكن، فحدث ولا حرج. هم يقولون إن أمريكا تركت أفغانستان فقيرة معدمة بعد اندحار الاتحاد السوفيتى، فارتد فقر الأفغان إلى نحو أمريكا. وفى الحق أن الفقر ليس عذرا للإرهاب، وإلا أعطينا رخصة للفقراء فى مصر أن يمارسوا الإرهاب.

وهم يقولون إن انحياز أمريكا لإسرائيل هو الدافع للإرهاب الذى يمارسه الإسلاميون المتطرفون. وفى الحق أن الإسلاميين قد مارسوا الإرهاب من قبل إنشاء إسرائيل، فقد اغتالوا النقراشى باشا وحاولوا اغتيال ماهر وقتلوا أشقاءهم فى مصر والجزائر والصومال دونما أية علاقة بإسرائيل. نعم.. نطالب أمريكا بالإنصاف وحل المسألة الفلسطينية، ولكن كيف نقتل الأمريكيين ونطلب منهم المساعدة؟ أما إذا كانت جماعة بن لكن ترى أن الإرهاب هو الحل فهذا خطأ كبير، لأن الإرهاب عمل غير سياسى ومدان أخلاقيا وقانونيا ويضر بقضية من يقوم به. ولنتذكر أن الفيتناميين طيلة حرب أمريكا ضدهم لم يفجروا قنبلة واحدة فى نيويورك أو واشنطن، وإنما كانوا يحاربون الأمريكيين فى فيتنام

ويعـرضـون قـضـيـتـهم على الـرأى العـام الأمـريكى فـى كل مـدينة أمريكية.

وتقـول جـمـاعـة بن لـكن: لتـدخل أمـريكا حـربهـا ضـد الإرهاب (ولكن) يجب ألا نتحـالف معـها لأن الحـرب ستكون ضد مسلمين. وهكذا تدمج جماعـة بن لكن الإرهاب بالإسلام، وتدعم من حيث لا تدرى القـائلين بصـراع الحضـارات، وتصطف من حيث لا تدرك فى صف الإرهابيـين. وبذلك، يصـبح المثـقفـون قـتلة كـمـا قـال سـتـيفن شوارتز فى كتابه مثقفون وقتلة.

إن جـمـاعـة بن لكن بمغـالطاتهـا تقف فى صف بن لادن وتريد ابتزازنا وترهيبنا لنقف مع القاعدة وبن لادن.

الأهرام ٤ / ١٠ / ٢٠٠١

٤ - مصلحة مصر..
وجماعة بن لكن!

﴿ومن قتل نفسا بغير نفس أو فساد فى الأرض، فكأنما قتل الناس جميعا﴾ (قرآن كريم)

هناك هدفان شغلا أجندة السياسة المصرية خلال العشرين سنة الماضية هما: التحول الديمقراطى، والإصلاح الاقتصادى. وسعت السياسة الخارجية المصرية إلى استكمال عملية السلام العربى - الإسرائيلى وتعزيز العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية من أجل تحقيق الأجندة الداخلية. وقد كان التهديد الرئيسى للسياسة المصرية داخليا وخارجيا هو الإرهاب المتستر بالإسلام، الذى استهدف تقويض مصر الحديثة (دولة ومجتمعا) وإقامة نموذج طالبان، ولجأ الإرهاب إلى موجات عنف كاسح بدءا من اغتيال الرئيس السادات إلى ضرب الاقتصاد إلى الاعتداء على المسيحيين المصريين والسياح، ومحاولة اغتيال الرئيس مبارك حتى كانت مجزرة الأقصر عام ١٩٩٧ التى كانت النفس الأخير لجماعات العنف الإسلامى فى مصر.

بيد أن الإرهاب الأصولى، عندما فشل فى فرض نموذج طالبان فى مصر أو السودان أو الجزائر، جمع أشتاته مع طالبان أفغانستان، لينفجر عنفا فى أمريكا، فكان حادث تفجير سفارتى الولايات المتحدة فى كينيا وتنزانيا ثم تفجير المدمرة كول قبالة سواحل اليمن، ثم تفجيرات نيويورك وواشنطن فى ١١ سبتمبر الماضى، لتبدأ نهاية الإرهاب الأصولى، كما انتهت النازية والفاشية.

وقد كان من المنطقى أن مصر التى اكتوت بنار الإرهاب لعقود، يجب أن تدعم ائتلاف العالم الحر ضد الإرهاب، تحقيقا للمصلحة الوطنية المصرية من جهة، واستعادة صورة الإسلام الصحيح كحضارة وثقافة ودين من جهة أخرى. غير أننا فوجئنا بجماعة بن لكن التى قالت إنها تأسف للهجمات الإرهابية على أمريكا (لكن) أمريكا تستحق ما يحدث لها، وهكذا تصطف جماعة بن لكن مع بن لادن، فى حين أنه لا عذر للإرهاب، وأن بن لادن قد أضر بقضايا العرب والسملمين وبصورة الإسلام لعقود مقبلة.

بيد أن الأخطر من جماعة بن لكن هى جماعة الأنامالية التى لسان حالها يقول: مالنا ومال أمريكا .. ومالنا ومال الإرهاب، وأن مصر لا يجب أن تأتلف مع الائتلاف ضد الإرهاب. وفى الحق أن موقف جماعة الأنامالية موقف غير سياسى بالمرة، وسلبى إزاء الإرهاب والحرب ضده وفى غير صالحنا، بل فى صالح الإرهاب وإسرائيل فى النهاية.

فأولا: كيف يمكن لنا إحراز هدف ونحن خارج الملعب؟

وثانيا: كيف لنا أن نطلب من الغرب وأمريكا مساعدتنا فى المسألة الفلسطينية، واقتصاديا، بينما نقول لهم اذهبوا وحاربوا إنا هنا قاعدون؟

وثالثا: إننا عندما نقول إحنا مالنا، فإننا نترك الملعب لإسرائيل.

ورابعا: إن تحقيق المصلحة الوطنية المصرية ورد الاعتبار للإسلام الحضارى يمنعانا من ترف المشاهدة من مدرجات المتفرجين.

إن ما يجب أن نجادل فيه فقط، هو كيفية مشاركتنا وكيفية تعظيم مكاسبنا، وليس هناك أعز مكسبا من المصلحة الوطنية المصرية، واستعادة صورة الإسلام الحضارى.

الأهرام ١١ / ١٠ / ٢٠٠١

٥ - مصلحة مصر .. أولا

"الذين يقولون إن هذه الحرب لا ناقة لنا فيها أو جمل،
يتغافلون عن مصلحة مصر" أحمد لطفى السيد

عندما تقول جماعة "بن لكن" إنها ليست مع الإرهاب (لكن) يجب ألا نشارك أمريكا فى "التحالف"، فكأنها تقول إن هذه الحرب لا ناقة لنا فيها أو جمل. أما جماعة "من غير لكن" فتقول إنه تحالف العالم الحر ضد الإرهاب، الذى اكتوت مصر بناره طيلة العقدين الماضيين، فيجب ألا تختار مصر الحياد. وفى الحق أن الخلاف الراهن داخل النخبة المثقفة المصرية حول موقف مصر، هو دليل حيوية وعافية، ويبتغى مصلحة مصر فى النهاية. وهذا تقليد خبرته مصر إزاء الأحداث العالمية الكبرى. فعند اندلاع الحرب العالمية الأولى، تعاطف الرأى العام المصرى مع تركيا باعتبارها دولة إسلامية وحاملة لواء الخلافة الإسلامية. وداخل النخبة المصرية، تعاطفت رموز مثل محمد فريد ومحمد حسين هيكل (باشا) وعبد العزيز جاويش مع تركيا الشقيقة المسلمة. لكن

ذلك، لم يمنع أستاذ الجيل أحمد لطفى السيد وجماعة صحيفة "الجريدة" التى كان يرأس تحريرها من رفع خطاب مضمونه أن مصلحة مصر هى الأساس، وأن مصلحة مصر تفرض وقوفها إلى جانب بريطانيا مقابل أن تحصل مصر على استقلالها. وكتب لطفى السيد وحسين سرى وعدلى يكن رسالة إلى الحكومة البريطانية بذلك المطلب، إلا أن الخديو عباس حلمى خضع لضغط الرأى العام، ففرضت بريطانيا الحماية على مصر.

وقد تكررت التجربة خلال الحرب العالمية الثانية. فتعاطف الرأى العام مع ألمانيا كرها فى بريطانيا، وتأثرا بدعاية الأخوان المسلمين وحركة مصر الفتاة (الفاشية). وحاول الملك فاروق استغلال خلافاته مع بريطانيا فى التعاون مع الألمان، إلا أن النخبة الليبرالية رأت أن تحذو مصر حذو تركيا المسلمة التى استفادت من تجربتها فى الحرب العالمية الولى، وتحالفت فى الحرب العالمية الثانية مع بريطانيا. غير أن الجدل المصرى حول المشاركة فى الحرب العالمية الثانية طال حتى شارفت الحرب على النهاية، ولم يشارك الجيش المصرى فى الحرب، بينما شارك فيها اليهود وكوفئوا بدولة على حساب العرب. ولم تعلن مصر الحرب على ألمانيا إلا فى نهاية الحرب بمناسبة المشاركة فى مؤتمر سان فرانسيسكو لإنشاء الأمم المتحدة، ولأن مصر لم تشارك فى مغارم الحرب لم تدع عند اقتسام الغنائم. نقول إن الجدل بين الجماعة "بن لكن" وجماعة "من غير لكن" دليل حيوية وتعاف، إلا أنه يجب أن يبتغى مصلحة مصر أولا ويستفيد من خبرة مصر.

الأهرام ١٨/١٠/٢٠٠١

٦- جماعة بن لكن الأمريكية

"من يقولون: لكن أمريكا تستحق ما حدث لها، يعطون ترخيصا لإرهابيين جدد بقتل الأبرياء." بيل بيرس

فى أمريكا أيضا جماعة بن لكن.

وجماعة بن لكن الأمريكية، تقول ما تقوله جماعة بن لكن فى المنطقة العربية، وهو أن هجمات الطائرات الانتحارية على أمريكا فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١ عمل فظيع، (لكن) أمريكا تستحق ما حدث لها. ففى صباح يوم ١٣ سبتمبر، أى بعد يومين من الهجوم الانتحارى، ظهر بات روبرتسون زعيم ما يسمى الائتلاف المسيحى فى برنامجه التليفزيونى نادى السبعمائة ليقول: أن ما حدث لأمريكا فظيع (لكن) الله سحب على أمريكا غمامة وسمح لأعداء أمريكا بأن يفعلوا بها ما تستحق.

وبات روبرتسون هو رمز الأصولية المسيحية الأمريكية، وقد قام بعد فشله للترشيح للرئاسة عن الحزب الجمهورى، بتأسيس منظمة الائتلاف المسيحى عام ١٩٨٩ والشبكة التليفزيونية المسيحية سى.

بى. إن وينتشر أتباعه فى ٢٥ ولاية أمريكية، ويرفع خطابا سياسيا أصوليا مضمونه إعادة تنصير أمريكا لتعود أمه مسيحية نقية قبل المجىء الثانى للمسيح. ولذلك يعارض روبرتسون المبدأ الدستورى بفصل الكنيسة عن الدولة، ويشجع أعمال العنف لمنع الإجهاض، ويطالب بالسماح بالصلاة فى المدارس. ومثل روبرتسون، ظهر جيرى فالويل مؤسس منظمة الأغلبية الأخلاقية ليقول: إن ما حدث لأمريكا فظيع (لكن) الكفار (الأمريكيين) وأنصار حرية المرأة والإجهاض والمدافعين عن المثلية الجنسية (اللواط والسحاق) والذين يريدون أمريكا علمانية تفصل الكنيسة عن الدولة، والذين يحاولون تطبيق الليبرالية بدلا عن المسيحية هم السبب وراء ما حدث لأمريكا.

وأضاف فالويل فى مقابلة تليفزيونية بعد أيام من الهجوم الإرهابى فى ١١ سبتمبر. إن أمريكا تستحق ما حدث لها لأنها تفسح المجال أمام الحريات المدنية، وأنصار الإجهاض، والمحاكم الفيدرالية التى تحظر الصلاة فى المدارس.

وقد اعتذر روبرتسون وفالويل عما قالاه بعد اعترض الرئيس جورج بوش ورفض الجمهور الأمريكى لمقولة جماعة بن لكن الأمريكية: (لكن) أمريكا تستحق ما حدث لها.

وكتب الكاتب الأمريكى بيل بيرس أن قول روبرتسون وفالويل (لكن أمريكا تستحق) هو ترخيص لقتلة إرهابيين جدد بقتل أناس أبرياء جدد لدخول الجنة، وأضاف:

أن أمثال روبرتسون وفالويل متطرفون يعظون بالكراهية ويعتقدون أن من لا يتفق معهم شيطان. إنهم آيات الله الأمريكان، ويمثلون أسوأ ما فى أمريكا.

وأقول إن الأصوليين عندنا من جماعة بن لكن يلتقون مع الأصوليين الأمريكيين، ويتفقون فى أبلسة من يختلفون معهم.

الأهرام ٢٥/١٠/٢٠٠١

٧- تحرير الإسلام من الإسلاميين

الهجمات المأساوية التى ضربت مركز التجارة العالمى ووزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) طرحت عدة أسئلة عن الإسلام والإسلاميين. وكان السؤال الرئيسى هو السؤال عن السبب الذى يدفع بعض المسلمين لأن يكونوا على هذه الدرجة من الغضب تجاه الولايات المتحدة وبما يغريهم - بالتالى - لارتكاب مثل هذا العمل الفظيع. والإجابة التى خرج بها الأمريكيون على الفور هى أن المسلمين يكرهون أمريكا لأنهم يكرهون قيمتى الحرية والديمقراطية الغربيتين.

ولقد أحيت هذه الإجابة نظرية "صدام الحضارات" التى طرحها صامويل هانتينجتون فى مقالة نشرها عام ١٩٩٣ فى مجلة فورين آفيرز، وأدعى فيها أن العالم مازال غارقا فى صراع بين الحضارات الست الرئيسية والتى ستستمر فى التعايش دون التفاعل فيما بينها وأنها ستشكل خطوطا فاصلة إلى أن يقع نزاع كونى فيما بينها مستقبلا.

وتبدو نظرية هانتيجتون صحيحة للوهلة الأولى، فالهجوم الإرهابى على واشنطن ونيويورك يعتقد أنه من تدبير إسلاميين غاضبين على أمريكا والثقافة المسيحية الغربية ككل. ومن السهولة بمكان التدليل على الصراع بين الغرب والإسلام من جهة أن الثقافة الإسلامية هى الثقافة الوحيدة التى تفرز بانتظام أناساً مثل أسامة بن لادن ونظام طالبان فى أفغانستان أو آية الله الخمينى ومن يرفضون النظام الثقافى الغربى. ولا يجانب ذلك الصواب تماما. فالإسلاميون من عينة بن لادن تعادى منظومة القيم الغربية. ولكن هل يمكن الادعاء بأن تلك العينة تمثل المجتمع الإسلامى الأوسع؟ وهل مثل هذا الرفض كامن بشكل ما فى الدين الإسلامى ذاته؟

وفى الحق، فإن غالبية المسلمين مولعون بالتعددية والتسامح والحرية ويرون أن مثل هذه المثل ليست غربية تماما بل تتفق وتعاليم الإسلام ويصرون على أن هذه المثل شكلت أساس الثقافة الإسلامية العظيمة. وهنا تكمن المشكلة. فالقضية هى قضية الإسلاميين وليست الدين الإسلامى.

ولعلنا نتفق جميعا على أن المتعاطفين مع الإرهابيين هم مجرد حفنة ضئيلة من المسلمين أما الغالبية العظمى فقد تملكها الهلع لما حدث فى واشنطن ونيويورك. ولكن هذه المسألة تحتاج إلى تحديد. فهناك إسلاميون يرفضون المثل الغربية ويكرهون الولايات المتحدة بوصفها زعيمة الغرب كله. ولكن هناك مسلمين آخرين من الطبقات الوسطى والدنيا فى العالم الإسلامى قد تعاطفوا مع

الإسلاميين لأن الغرب لم يزاوج مصالحة فى المنطقة مع تطلعات الشعوب إلى الديمقراطية حيث ركز الغرب على أمن إسرائيل والنفط ودأب على مساندة النظم غير الديمقراطية. ومن ثم فإن البون شاسع بين الإسلام والمسلمين.

وبطبيعة الحال فإن من ضربوا مركز التجارة العالمى. شأنهم شأن كثيرين من الصليبيين الذين حركتهم النعرة الدينية ـــ قد استغلوا الدين الإسلامى سياسياً ليجعلوا منه ردا على غياب الديمقراطية، فى العالم الإسلامى والهيمنة الغربية وهيمنة الولايات المتحدة على وجه الخصوص.

ويعنى هذا أن علينا أن نحرر الإسلام من الإسلاميين. ولعل أفضل وسيلة لتحقيق ذلك تكمن فى تبنى الديمقراطية التى تتطلب فصل الدين عن الدولة وليس فصل الدين عن الحياة. ويمكن القول أن هذه المهمة تمثل "الجهاد الأكبر" الذى نفخر بالمشاركة فيه.

افتتاحية مجلة PHARAOHS عدد ديسمبر ٢٠٠١

٨- دفاع عن الإسلام

"الحضارة الإنسانية شركة مساهمة عالمية"

نجيب محفوظ

لن ينال من الإسلام كدين وثقافة وحضارة، هجوم غلاة اليمين المسيحى فى الغرب، والداعين إلى صدام الحضارات، فلن يستطيع هانتنجتون أو غيره شطب إسهامات الفارابى وابن سينا وابن رشد وابن عربى وعمر الخيام فى الحضارة الإنسانية.

ولن يقنعنا من يجروننا إلى صراع مع الغرب، سواء باسم القومية أو الدين. فالغرب قد تغلغل فى داخلنا كجماعة إنسانية، فيما نلبسه ونقرأه ونستهلكه، وما نبتغيه من حلم بحكم القانون والديمقراطية والحرية الاقتصادية.

الإسلام عظيم، ولكن المشكلة فى بعض المسلمين، تلك هى المسألة التى أكدها من قبلنا الإمام محمد عبده. فمن أسف أن بن لادن والملاعمر وكل أدعياء الإمارة الإسلامية، هم من المسلمين

الذين أساءوا إلى صورة الإسلام، والدفاع الحقيقى عن الإسلام يفرض تحرير الإسلام من الإسلاميين. وهناك فرق بين المسلم والإسلامى. فالمسلم هو من يدين بالإسلام، والإسلامى هو من يوظف الإسلام لأغراض سياسية، سواء ابتغاء لإمارة أو صداما مع الآخر، وقد أساء الإسلاميون أبلغ إساءة للإسلام والمسلمين، حينما استحلوا العنف لقتل أهليهم فى الإسلام أو مخاليفهم فى الدين، سواء فى مصر أو الجزائر أو الصومال أو السعودية أو أمريكا.

وأكبر إساءة اقترفها الإسلاميون أنهم أثاروا فوبيا (رهاب الخوف) الغرب ضد الإسلام والمسلمين، حتى أصبح المسلمون فى نظر الغربيين إرهابيين، نعم.. ينبغى تحرير الإسلام وليس من طريق لذلك إلا الديمقراطية.

فالديمقراطية تفصل الإلهى عن الزمنى، والدين السماوى عن السياسة الأرضية، وإن كانت لا تفصل الدين عن الحياة والمجتمع.

الأهرام ٢٩/ ١١/ ٢٠٠١

٩- المأزق العربى

أصاب صديقى البروفيسور فؤاد عجمى فى كتابه "المآزق العربى" الصادر عام ١٩٨١ الذى يبحث بإسهاب وتعمق فى أسباب الوضع السياسى والاجتماعى المزرى للعالم العربى. ولكنه لم يكن ليتخيل أن الإسلاميين سيضربون يوما ما سواحل الولايات المتحدة وهو ما حدث فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١ أى بعد صدور هذا الكتاب بعشرين عاما.

فقبل ١١ سبتمبر، تمثل المآزق العربى فى أنه عندما فشل العرب فى تحقيق التحديث الاقتصادى والسياسى المنشود وعندما عجزوا أمام إسرائيل استداروا للإطاحة بحكامهم ــ باسم الله ــ رافعين شعار "الإسلام هو الحل".

وفى ١١ سبتمبر أصبح المأزق العربى سبباً فى ترويع الولايات المتحدة والغرب كله. وفسر صامويل هانتينجتون ذلك الوضع بنظريته "صدام الحضارات". أما فرانسيس فوكوياما فأعاد تكييف

مقولته "نهاية التاريخ". ولكن الأمر ليس "صدام حضارات" وليس "نهاية التاريخ".

ولعل نظرة استرجاعية إلى التاريخ تفيد فى هذا السياق.

فقد بدأ التاريخ العربى المعاصر بمساع لمحاكاة إنجازات الحداثة الغربية منذ أن بدأ محمد على باشا الكبير والى مصر فى إيفاد الدارسين إلى ألمانيا وفرنسا وبريطانيا فى العشرينيات من القرن التاسع عشر. واكتشف رفاعة رافع الطهطاوى شيخ البعثة الدراسية المصرية إلى باريس مدى تخلف العالم الإسلامى آن ذلك. ورأى الطهطاوى أن الإسلام كان ومازال قادراً على التواؤم مع التقدم.

وآمن محمد على مؤسس مصر الحديثة بنفس المبدأ. ودأب المؤرخون على تعريف الفترة من ١٨٠٥ إلى ١٨٤٠ باسم النهضة العربية. ولكن عملية التحديث تلك انهارت بسبب اعتمادها على الدولة والجيش وبسبب المطامع الاستعمارية الغربية.

وبنهاية الحرب العالمية الأولى، شعر العرب ــ الذين ألهمهم الصراع المصرى من أجل الاستقلال والحداثة ــ بالصدمة عندما اكتشفوا بأن الغرب خانهم فيما يتعلق بقضيتى الديمقراطية وإسرائيل. وبعد هزيمة ١٩٤٨ التى يسميها كثيرون ببساطة "النكبة" انتعشت حركة القومية العربية. وسرعان ما وجد العرب قيادتهم المنشودة فى الرئيس جمال عبد الناصر الذى كان ملهما للانقلابات العسكرية على نظم الحكم القائمة فى معظم أنحاء العالم العربى، ووعد الضباط القوميون شعوبهم بمنهج استقلالى للحداثة. ولكن

هزيمة ١٩٦٧ مثلت نكسة لنهج التحديث الشمولى والقومية العربية.

وعادة ما نسمى الفترة ما بعد حرب ١٩٦٧ وفقا لتصنيف الأستاذ محمد حسنين هيكل باسم "الحقبة السعودية". فمع فورة عائدات النفط أصبحت السعودية نموذجاً للشرعية السياسية القائمة على المنهج الإسلامى المحافظ. وأصبحت عبارة "الإسلام هو الحل" شعاراً للمهزومين والمقهورين والفقراء. وانتعش هذا الشعار بدرجة ملحوظة بعد هزيمة الرئيس العراقى صدام حسين فى حرب الخليج وفى غمار الوجود العسكرى الأمريكى فى منطقة الخليج.

وقد حاول الإسلاميون الإطاحة بالنظم السياسية القائمة فى العالم العربى تمهيداً لقيام دولة "قاعدة" إسلامية فى مصر أو الجزائر أو السعودية تكون دولة الخلافة. ولكن إحباط مخططاتهم بسبب سياسة القبضة الحديدية التى انتهجتها نظم الحكم ضدهم، دفعهم إلى اختطاف دولة أفغانستان "الفاشلة" المنهارة، وبعد ذلك شنوا الهجمات الإرهابية ضد الولايات المتحدة التى يرونها سنداً لإسرائيل والنظم الشمولية الحاكمة فى بلادهم.

وفى أعقاب الذعر الذى خلفته اعتداءات سبتمبر والحرب التى شنتها الولايات المتحدة ضد الإرهاب، فإن على واشنطن أن تنظر إلى خلفيات المآزق العربى لتأخذ العبرة منه. ويمكننا القول أن أول هذه الدروس هو ضرورة تفهم الهزائم والاحباطات السائدة فى

العالم العربى. والدرس الثانى أن الأمر لم يكن صراع حضارات أو نهاية للتاريخ. لقد كافح العرب من أجل التحديث عشرات السنين ونجحوا فى ذلك بدرجات متفاوتة برغم خيانة الغرب لهم فى أكثر من مناسبة. أما الدرس الثالث فهو أنه لا يجب علينا أن نفترض خطأ أن حروب الولايات المتحدة فى العالمين العربى والإسلامى وضعت حداً لنزعتى القومية العربية والإسلام السياسى وقد تشهد الأعوام المقبلة حركة متشددة قومية عربية إسلامية ما لم ترع واشنطن نمو الديمقراطية والرخاء الاقتصادى فى العالم العربى وايجاد حل عادل للقضية الفلسطينية.

افتتاحية مجلة PHARAOHS عدد يناير ٢٠٠٢

١٠- رهانات خاسرة

"العرب ظاهرة صوتية"

عبدالله القصيمى

لسوف يذكر التاريخ أن العرب قد راهنوا رهانات استراتيجية خاسرة، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فكانت النتيجة خسارة الحداثة والديمقراطية واحتلال أراض من الوطن، حتى أصبحنا مهددين بالخروج من التاريخ.

لقد راهن العرب على "انقلابات ثورية" من أجل رمى إسرائيل فى البحر، فمنوا بهزيمة ١٩٦٧ التى ضيعت سيناء والجولان وغزة والضفة ليسيطر اليهود على القدس.

وراهن بعض العرب على صدام حسين من أجل تحقيق الوحدة العربية وتحرير فلسطين، فإذا به يحتل الكويت بدلا من أن يدخل فلسطين، ويقدم الذريعة لأمريكا لكى توجد عسكريا فى المنطقة وتتحكم فى النفط..

وكان أسامة بن لادن هو آخر من راهن عليه بعض العرب، بزعم أنه سيحرر فلسطين وينتقم لأطفال العراق، ويخرج الكفار من بلاد المسلمين، ويحمل لواء "الجهاد" فى حرب بين دار الإسلام ودار الكفر، فإذا به يصبح ذريعة لحرب يقتل فيها آلاف المسلمين، ويدمغ كل المسلمين بتهمة الإرهاب، ويسئ إلى الإسلام كدين وثقافة وحضارة.. ويثور السؤال: هل هى "ثقافة" تلك التى دفعت العرب إلى تلك الرهانات الخاسرة؟ وهل الثقافة وحدها وراء كل هزائمنا فى العقود الخمسة الماضية؟

نعم.. "الثقافة" التى غلبت التطرف القومى ثم التطرف الدينى، ولم تعل قيم التعددية والديمقراطية والعقلانية كانت وراء خياراتنا الخاسرة. نعم.. دفعتنا ثقافة التطرف والانغلاق التى يروجها تعليمنا وإعلامنا إلى رهان الانتحار. ولكن لا يمكن إعفاء الغرب من مسئوليته، فهو الذى ساند الانقلابات العسكرية منذ انقلاب حسنى الزعيم فى سوريا عام ١٩٤٩، ودعم حكم البعث العراقى، وصنع أسامة بن لادن، وهو الذى تنكر للديمقراطية عندما أسقط حكم مصدق فى إيران، ولم تحركه إلا مصالحه فى الشرق الأوسط، والتى قصرها على النفط وأمن إسرائيل، دونما اعتبار للرأى العام فى المنطقة.. والدرس الآن أنه يجب ألا تخدعنا الظاهرة الصوتية المتطرفة أو نقع فى إغواء الغرب..

ما يجب أن نراهن عليه هو حكم القانون والديمقراطية والازدهار الاقتصادى..

الأهرام ٢٢/ ١١/ ٢٠٠١

١١- معاداة الإسلام

"هناك من يريدونها حربا مقدسة بين الغرب والإسلام"

وليام بفاف

بتأثير صدمة هجوم الطائرات الانتحارية على نيويورك وواشنطن، ثم نشوة الانتصار العسكرى على طالبان والقاعدة، يتعرض الإسلام كدين وثقافة إلى هجوم فاحش من كتاب وسياسة اليمين المحافظ الأمريكى.

وصحيح أن تعليمنا وإعلامنا وثقافتنا، ليست خلوا من دعاوى التطرف والتحريض وكراهية الآخر، وأنه ينبغى أن نتبنى قيم الديمقراطية والتعددية والعقلانية والتسامح الإنسانى.

ولكن من الصحيح - أيضا - أن أسامة بن لادن وأيمن الظواهرى ومحمد عطا، قد تلقوا تعليما غربيا، وعاش كل منهم ردحا من حياته فى الغرب.

وقبل ذلك وبعده فإن جماعات العنف التى نسبت نفسها إلى الإسلام مثل قاعدة بن لادن وجهاد الظواهرى، ليست ممثلة

للإسـلام حـتى يقـال إن الإسـلام مناف للديمـقـراطيـة والحـداثة، بل ظاهـرة طارئة ودورية فى الفقه والتاريخ الإسلاميين.

والمعضلة هنا ان أساطين الاستشراق ودعاة صراع الحضارات مثل صمويل هنتنجتون وفرنسيس فوكوياما وبرنادر لويس ودانييل بايبس، عندمـا يروجـون لمقـولة إن الإسـلام غـيـر مـوائم للحـداثة والديمقـراطية، فإنهم يلتقـون فى تحالف موضـوعى مع الجمـاعات الإسـلامـيـة المتشـددة التى تعـادى الحـداثة وترفض الديمـقـراطيـة، وينكـرون أن الغـرب عـاش الصـدام بين الكنيـسـة ورجـال الـدين من جهة والحداثة والديمقراطية من جهة أخرى، فى حين أنه ليس فى الإسلام كنيسة أو كهنوت.. كما ينكرون أن الدين مازال حاضرا فى المجـتـمـعـات الغـربيـة، فـمـملكة انجلتـرا رأس الكنيـسـة، والكنائس الألمانية تحصل ضريبة العشور، والبيت الأبيض مازال يشعل شجرة الميلاد، والرئيس بوش يعتبر يسوع المسيح فيلسوفه الأول.. وأخيرا، ينكر أولئك أن الجـمـاعـات الإسـلامـيـة المتـشـددة هى من صنع الغـرب.. فـجماعة الإخوان المسلمين بدأت بالدعوة عـام ١٩٢٨، ثم تشـددت تحت وطأة الاستعمار الإنجليزى لمصـر، ثم حـرب فلسطين وقيام إسـرائيل.. وظهـر أبو الأعلى المودودى فقيـه العنف وجماعتـه الإسـلامية فى الشـمـال الغربى الهندى باكسـتـان حـاليا تحت وطأة الاستعمار البريطانى.. وانتشرت الجماعات الإسلامية المتشددة من باكسـتـان إلى الجـزائر، ردا على عنف الغـرب لإلحـاق العـالم الإسـلامى به عسكريا واقتـصاديا وثقـافيـا.. وبعـد هـزيمة العـرب المهينة فى ١٩٦٧، انفجـر عنف الجمـاعـات. وفى هذه اللحظة، فإن

معاداة الإسلام ليست الحل فى مواجهة التشدد الإسلامى، بل قد تفاقم التشدد، وإنما الحل فى سياسات أمريكية تنصف الشعوب الإسلامية المتحرقة شوقا إلى حكم القانون والديمقراطية والازدهار الاقتصادى وحل المشكلة الفلسطينية.

الأهرام ٢٩/ ١١/ ٢٠٠١

١٢- لماذا لا نرد؟

"الحرب تبدأ فى العقل.. والسلام أيضا"

ميثاق اليونسكو

عندما كتب المفكرون والمثقفون الأمريكيون وثيقتهم لماذا نحارب؟، فى فبراير ٢٠٠٢، فهم من جانب قد كشفوا عن رأى التيار الرئيسى فى التفكير الأمريكى حول ما عرف بالحرب ضد الإرهاب، ومن جانب ثان، قد طلبوا من الطرف الآخر، الذى هو نحن العرب والمسلمين، الدخول فى حوار معهم.

وبعد ذلك، صدرت وثيقة أخرى - فى إبريل ٢٠٠٢ - من مفكرين أمريكيين ينتمون إلى التيار الرافض للحرب داخل المجتمع الأمريكى. وجاء الرد الوحيد من المنطقة العربية والإسلامية من مجموعة من المثقفين السعوديين المنتمين إلى التيار الإسلامى.. إلا أن الرد لم يجد صدى يذكر، لسببين أولهما أنه لم يعبر عن التيار الرئيسى فى التفكير السياسى فى المنطقة، وثانيهما أن بيان

المثقفين السعوديين تتكر للدولة السعودية وتمسك موقعوه بتسمية بلادهم نجد والحجاز، وبالتالى خاصموا الدولة قبل أن يخاصموا أمريكا، وعلى الرغم من أن بيانهم كان تحت عنوان لماذا نتعايش؟، فقد كان الأولى أن يتعايشوا مع دولتهم أولا، فضلا عن أن الإسلاميين فى السعودية والعالم الإسلامى استتكروا تمثيل موقعى البيان لهم.

ولسنا ندرى لماذا صمت المثقفون المصريون عن مخاطبة المجتمع الأمريكى، وبينهم نجيب محفوظ وفؤاد زكريا وأنور عبد الملك وحازم الببلاوى وسعيد النجار والسيد يسين ومحمد حسنين هيكل والشيخ محمد سيد طنطاوى والبابا شنودة.

أعتقد أننا يجب أن نرد على بيان المثقفين الأمريكيين، ولكن الأهم أن نخاطب المجتمع الأمريكى المصاب بهوس الإرهاب، وحتى لا يصبح الأمر مجرد سجال بين نفر من المثقفين هنا وهناك، فضلا عن أن غالبية الأمريكيين لم تسمع عن بيان المثقفين.

غير أن الحوار مع المجتمع الأمريكى يفترض أن يسبقه حوار بين المثقفين المصريين المنتمين إلى التيار الرئيسى فى التفكير، أى الذين يستنكرون الإرهاب من حيث المبدأ ويؤمنون بالتعايش بين الثقافات والأديان، فلدينا مثقفون يتعاطفون مع بن لادن.

كما ينبغى أن ينتظم المثقفون المصريون المحاورون من خلال هيئة مستقلة، ويحسب للمجلس المصرى للشئون الخارجية أن يتبنى

مثل هذه المبادرة ومن المفيد - أيضا - أن يكون إلى جانب رد مثقفى التيار الرئيسى، رد آخر من الإسلاميين والقوميين العرب، يبرر تبنيهم لخيار المواجهة مع أمريكا.

الأهرام ١٣/ ٦/ ٢٠٠٢

الفصل الخامس
الحربجية ومكانة مصر

١ - الحربجية

"كثرة الصرحاء فى الأمة أمارة على عزتها"

أحمد لطفى السيد

عندما اشتد هياج الاخوان المسلمين وحزب مصر الفتاة ـ الذى كان زعيمه أحمد حسين قد أبدى اعجابه بهتلر وموسولينى- باسم الحرب من أجل فلسطين، كتب عباس محمود العقاد مقاله الشهير "جاسوسية مكشوفة" فى صحيفة "الدستور".

وقال العقاد: "فلسطين بلاد إسلامية، حسن، ونحن نرجو لها الخير ونعمل فى سبيلها ما نستطيع، ولكن هل فلسطين وحدها بلاد المسلمين؟ أليست مصر بلاد المسلمين والدفاع عنها مسألة تهم من يهمهم شأن الوطن وشأن الإسلام؟ فمن الذى يستفيد بإفساد علاقاتها بحلفائها؟ لا تستفيد بذلك الوطنية، ولا يستفيد الإسلام ولا تستفيد بذلك فلسطين، بل تستفيد بذلك الدول الديكتاتورية دون غيرها، ويستغفلنا المستغفلون من وراء ذلك باسم

التشنج الوطنى المصطنع، واسم الحماسة الإسلامية المزجاة واسم الجاسوسية الممقوتة والإجرام الشنيع"

وبعد سنوات، وعندما ناقش مجلس الشيوخ مسألة دخول الحرب فى ١٢ مايو ١٩٤٨، كان اسماعيل صدقى باشا صريحا فى رفض دخول مصر الحرب، وصدرت أخبار اليوم صباح ١٥ مايو ١٩٤٨ (يوم دخول الحرب) وعلى صفحاتها مقابلة أجراها مصطفى أمين مع اسماعيل صدقى يحذر فيها من سوء المواقب نتيجة اللجوء الى الحرب. وكان ذلك الرأى بعدم دخول الحرب هو رأى النقراشى باشا رئيس الحكومة. وهكذا، فان مصر شهدت عشية نكبة فلسطين عام ١٩٤٨ وجود معسكرين: المعسكر الأول هو معسكر "الحربجية" الذى كان يهيج المصريين لتدخل مصر الحرب، باسم التشنج الوطنى المصطنع والحماسة الاسلامية المزجاة بتعبير العقاد.

أما المعسكر الثانى، فكان معسكر الوطنية المصرية الليبرالية الذى يضع مصلحة مصر فى المقام الأول فى الوقت الذى كان يرى فيه قضية فلسطين مهمة لمصر، ولكنه كان يخشى أن تنهزم مصر الديمقراطية وتتهدد علاقاتها بالعالم الحر.

ولكن معسكر "الحربجية" غلب واستطاع أن يضم اليه سياسيين ومثقفين أحرار، حتى ان كلا من عباس العقاد والنقراشى قد غير رأيه بينما ركب فؤاد سراج الدين سكرتير عام الوفد موجة الهياج الجماهيرى، إلا أن النكبة كانت النتيجة، واحترقت القاهرة، وعاد عبد الناصر من الفالوجا ليقلب النظام ويطيح برجاله.

واليوم، فان معسكر الحرية ينادى باستيعاب دروس الماضى بينما يسعى معسكر الحربجية من أجل إعادة التاريخ إلى الوراء، فى حين أن تكرار التاريخ لنفسه مأساة ـ كما قال ماركس.

إنها القوى السياسية نفسها أى حركة الإخوان المسلمين المنحلة والفاشيون الجدد. والهدف هو الهدف نفسه: تقويض الديموقراطية فى مصر وضرب علاقات مصر بالعالم الحر. ولأنهم لا يقدرون على هزيمة إسرائيل وأمريكا, فهدفهم هزيمة مصر وإتحافنا بنكبة ثانية بعد هزيمة ١٩٦٧ ونكبة , ١٩٤٨

ولكن الأمة المصرية، وفى قلبها الشباب، قد وعت ما يرمى اليه معسكر "الحربجية" ولن تسمح بان يستغفلها المستغفلون باسم الحماسة الإسلامية أو باسم التشنج الوطنى.

الأهرام ٩/ ٥/ ٢٠٠٢

٢ - الحربجية مرة أخرى

"فى أزمنة الانحطاط يكثر الحديث عن المبادئ العظيمة"

برتولد برخت

تبرز شواهد الواقع أن الدول العربية قاطبة تسعى إلى الصداقة مع الولايات المتحدة والى السلام مع إسرائيل. ومن تلك الشواهد التعاون الأمنى والعسكرى والاقتصادى مع أمريكا وموافقة الدول العربية بالإجماع على مبادرة السلام العربية التى أقرتها القمة العربية ببيروت فى مارس الماضى.

ولكن "الحربجية" يطالبون مصر بأن تحارب أمريكا وإسرائيل!

و"الحربجية" هم المحرضون والمهيجون من أجل الحرب، وهم غير المحاربين لأن المحارب ليس مهيجا أو محرضا للآخرين. وإنما هو "مقاتل" على استعداد للتضحية بروحه وليس بأرواح الآخرين. والمحارب ميدانه ساحة القتال، أما "الحربجى" فيعلن الحرب من المقاهى وصحف الإثارة والفضائيات، ومن فوق أكتاف الجماهير.

والمحارب يخوض الحرب وهو يعرف أنها كره له ويلبى نداء السلام إذا نودى له انقاذا للحياة والعمران، أما "الحريجى" فيظل يدق طبول الحرب ويرقص عليها ويسعد سعادة سادية لمرأى الموت والدمار.

نقول إن "الحريجية" عندما يهيجون للحرب فى الفضائيات فانما يريدونها "حرب مصر" ولا يطلبونها من دول الفضائيات الزاخرة بالقواعد العسكرية ومخازن الأسلحة الامريكية، أو من العراق الذى ما حارب إلا العرب والمسلمين فى الكويت وايران. ومنذ خمسة وعشرين عاما و"الحريجية" يعتبرون السادات "خائنا" لأنه طرح مبادرة السلام! فالمطلوب من مصر أن تظل تحارب.

و"الحريجية" كمن يفسر الماء بعد الجهد بالماء، قد اكتشفوا أن أمريكا منحازة إلى إسرائيل. ونزايد عليهم بأن الولايات المتحدة الأمريكية بدعمها شارون وتبنى إدارتها سياسات الليكود الإسرائيلى، قد أصبحت "الولايات المتحدة الإسرائيلية"، ولكن الحرب ليست هى الحل، بل يجب أن نميز بين موقفين. الموقف الأول هو موقف الحرب ضد أمريكا وهو خيار خاسر سلفا بأى قياس عقلى، فقد اكتشف الرئيس السادات قبل ٢٩ عاما أن الحرب ضد إسرائيل هى حرب ضد أمريكا التى لن تسمح بهزيمة إسرائيل، لأن فى هزيمتها نهايتها. والموقف الثانى هو موقف الضغط على أمريكا بلغة المصالح وبالتأثير فى الرأى العام. والفرق

بين الموقفين كالفرق بين مقاتلة النمر وامتطاء ظهر النمر عندما تكون مقاتلته مهلكة.

ولا يغيب كل ذلك عن حسابات "الحريجية" ولكنهم يريدون أن يستغفلوننا ويقودوننا إلى "الانتحار" باسم المبادئ العظيمة وبدعوى الحماسة الدينية أو التشنج الوطنى، لتنقلب مصر إلى دولة دينية أو دولة فاشية!.

الأهرام ١٦/ ٥/ ٢٠٠٢

٣- الحربجية والإخوان

"أن تتكلم، يعنى أنك تقاتل"

جان فرانسوا ليوتار

رسائل القراء مثل عطر الأحباب. وقد تلقيت رسائل عديدة تعقيبا على ما كتبته فى هذا المكان فى الأسبوعين الماضيين تحت عنوان "الحربجية". وقصدت بهم من يهيجوننا للزج بمصر فى حرب باسم الحماسة الدينية أو التشنج الوطنى. وان كانت رسائل عدة يمكن وصفها بأنها "رسائل كراهية"، فان ما يثلج الصدر أن معظم الرسائل كان حبا فى مصر وحرصا على استقرارها وازدهارها. ولكن بعضها لم يزل يخلط الأوراق. ومن البعض الأخير، الرسالة التالية من أحد أعضاء جماعة الإخوان المسلمين (المحظورة).

السيد/ ....

قرأت مقالتك بعنوان "الحربجية" وسررت بغيرتك على مصلحة البلد، وشن الحرب على كل "متشنج" على حد تعبيرك يخالف

مصلحة البلاد والعباد وأضم صوتى لصوتك فى مسألة أن شن الحرب ما هو إلا إهدار لثروات البلاد، وعرقلة التنمية والازدهار المنشود.

أما ما أختلف فيه معك ـ والخلاف لا يفسد للود قضية- ما ألحقته من ادعاء على الإخوان هم بريئون منه براءة الذئب من دم ابن يعقوب، حيث كان نهج الإخوان دائما يدعو الحكومات ـ ومنذ حياة الإمام حسن البنا- إلى فتح باب التطوع على الجبهات المتاخمة لذلك العدو الصهيونى بما اثبت نجاحه- قبل تدخل الجيوش العربية بالطبع- كما أظن أنه فى الوقت الحاضر أثبتت التجربة صحة هذا المنطق المتعقل فى فهم الأمور وما يثبته حزب الله من نجاحات بادية للعيون. لقد تعودنا دائما -نحن جماعة الإخوان- الوقوف على الحق أينما كان، ومع الحق حيث يكون، كما يقول الصحابى الجليل عبادة ابن الصامت: (وأن نقول بالحق حيث كنا لا نخاف فى الله لومة لائم).

ولكم وددت لو قرأت التاريخ بتمعن وعدم الإسراع بقذف الاتهامات على الغير، كما أنى أدعوك إلى حوار موحد للأمة يجمع كلمتها، وأن تخاطب الناس فأفعالهم ومبادئهم لا بالادعاء بفساد نياتهم محافة أن يقودنا إلى ما لا طائل منه.

عبد الرحمن سالم ـ مهندس

وليس لى من رد على رسالة الأخ عبد الرحمن سالم، إلا أنها رسالة تخلط الأوراق.. فجماعة الإخوان المسلمين (المحظورة)

هيجت المصريين لدخول حرب ١٩٤٨ وأحيل القارئ إلى عدد مجلة الإخوان المسلمين الصادر فى ١٩٤٨/٥/٩ الذى تضمن ما دار فى اجتماع الهيئة التأسيسية برئاسة حسن البنا، حيث طالب مصر بدخول الحرب وإعلان حركة عصيان مدنى إذا رفضت الحكومة ذلك. أما فكرة فتح باب التطوع، فقد كانت ممكنة عامى ٤٧ و٤٨ قبل أن يعترف العالم بدولة إسرائيل، ولكنها مستحيلة الآن، لأن المتطوعين سيواجهون بالجيش الإسرائيلى على الحدود وبذلك ندخل الحرب. أما المشابهة مع حزب الله ففى غير محلها. فالأرض المصرية ليست محتلة كما أن المشابهة بين حزب الله والمقاومة الفلسطينية غير منطقية، فحزب الله داخل لبنان وليس داخل اسرائيل، ولذلك استطاع الحصول على السلاح والدعم المادى. ويبقى أن الرسالة أسعدتنا بالغيرة على مصر والتبرؤ من "الحريجية".

الأهرام ٢٣/ ٥/ ٢٠٠٢

٤- هل مستقبلنا وراءنا؟

"قوة الدولة ليست فقط عسكرية وإنما اقتصادية
وثقافية أيضا" جوزيف ناى

فى الإصدار السنوى لمجلة "الايكونوميست" لعام ٢٠٠٢ (وهى أكثر الدوريات الاقتصادية احتراما فى العالم) ورد أن مصر قد تضرب المثل لدولة مستقبلها وراءها!

صحيح أن مصر كانت حضارة عظيمة شهدت الثورة التكنولوجية الأولى فى التاريخ (اكتشاف الزراعة) ولكنها لم تلحق بالثورة التكنولوجية الثانية (الثورة الصناعية) أو الثورة التكنولوجية الثالثة (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) وليس أصدق من الشاعر الكبير حافظ ابراهيم فى التعبير عن الفخر بماضى مصر وليس بحاضرها أو مستقبلها عندما قال:

وبناة الأهرام فى سالف الدهر كفونى الكلام عند التحدى

غير أن "الايكونوميست" تشير إلى أن مصر حققت فى الماضى القريب أى فى الفترة ٩١ ـ ١٩٩٨ إصلاحا ماليا ونقديا، حاز إشادة

المجتمع الدولى. وكان من نتائج ذلك الإصلاح، استقرار سعر الجنيه المصرى، وبناء احتياطى من النقد الأجنبى تجاوز ٢١ مليار دولار، وزيادة معدل النمو الإقتصادى إلى ما يزيد على ٥٪ سنويا، وانخفاض العجز فى ميزانية الدولة إلى معدل ١٪ من الناتج الإجمالى مما انعكس فى انخفاض معدل التضخم إلى مادون مستواه فى الدول الصناعية.

وكانت كل تلك المؤشرات تعكس أن مصر أمامها مستقبل اقتصادى واعد، فهل اصبح ذلك المستقبل ـ الآن- فى عداد الماضى؟.

سيقال لنا إن مصر قد انشغلت فى السنوات الماضية ب"التهديد" الإسرائيلى وبدورها الإقليمى.

ولا يمكن لأحد أن يقلل من "التهديد" الإسرائيلى، ولكن "الركود الاقتصادى" تهديد لمصر من الداخل، لأن معناه فى النهاية التضخم "غلاء الأسعار" وتباطؤ النمو الاقتصادى والبطالة، وما يترتب على ذلك من علل اجتماعية وثقافية مثل التطرف والإرهاب. كما أن الدور الإقليمى لمصر يكون أكبر تأثيرا إذا اعتمد على قوة اقتصادية، ونموذج اجتماعى وثقافى يحتذى به فى المنطقة. وصدق كاتبنا الراحل بهاء الدين عندما قال "إن صراعنا مع الصهيونية هو صراع حضارى"... فلننتبه.

الأهرام ٣٠/ ٥/ ٢٠٠٢

٥- مصر المكان والمكانة

"تتدهور القوة العظمى عندما يعجز اقتصادها عن حمل عبء دورها"

المؤرخ الشهير بول كندى

أفلح الكاتب الأمريكى "توماس فريدمان" عندما أثار حمية الكتاب المصريين بمقاله عن دور مصر، الذى نشره فى صحيفة "نيويورك تايمز" يوم ٥ يونيو ,٢٠٠٢ فقد رد عليه فى حوار على شاشة "الجزيرة" مكرم محمد أحمد، ثم رد عليه فى "الوفد" فهمى هويدى، وفى "الأسبوع" أحمد عز الدين، وملخص ما كتبه فريدمان أنه يريد من مصر "الدور التنويرى" وليس "دور الشرطى" فى منطقة الشرق الأوسط.

وفى الحق أن مقال فريدمان كان قد سبقه سجال بين كتاب مصريين حول مصر المكان والمكانة، وهو سجال مكرور بين من يريدون لمصر أن تركز على داخلها واقتصادها وديمقراطيتها، ومن

يريد من مصر أن تركز على دورها العربى والإسلامى، أم بمعنى آخر مكانتها.

ولا يخفى أن هذا السجال قد ارتبط دائما بالتهديد الإسرائيلى والقضية الفلسطينية، قبل حرب ١٩٤٨ وبعد زيارة السادات للقدس عام ١٩٧٧, وقد استعر هذا السجال على صفحات الأهرام عام ١٩٧٨ بين توفيق الحكيم ولويس عوض وزكى نجيب محمود وغالى شكرى ورجاء النقاش والسيد ياسين.

غير أن هذا السجال المكرور هو فى حقيقته سجال أيديولوجى هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن كلا من فريقى السجال يتبنى بعدا أحاديا لقوة الدولة، وهى فى هذه الحالة مصر، فى حين أنه لا يمكن الفصل بين أبعاد القوة المصرية.

ويحدد جوزيف ناى عميد كلية العلوم الحكومية فى جامعة هارفارد، بعدين للقوة، فهناك "القوة الصلبة" أى القوة العسكرية أساسا، ثم القوة الإقتصادية التى تحميها. وهناك "القوة الناعمة" أى القرة الثقافية والأيديولوجية للدولة أو بمعنى أخر: جاذبية نموذجها الثقافى (أدبها، فنونها، صحافتها) وأيديولوجيتها "ديمقراطيتها وحريتها".

ذلك عن أبعاد القوة (صلبة وناعمة)، أما عن مجال ممارستها، فهناك المجال الجيوسياسى (أى الجغرافيا السياسية)، وهناك المجال الجيوإقتصادى (أى الجغرافيا الإقتصادية بمعنى القدرة على المنافسة الإقتصادية والمشاركة الإيجابية فى الإقتصاد العالمى

تصديرا واستيرادا واستثمارا). وهناك ـأخيرا- المجال الجيوثقافى (أى الجغرافيا الثقافية التى تستطيع فيها الدولة أن تؤثر ثقافيا).

وهكذا فإن الفصل بين عناصر قوة الدولة (عسكرية ـاقتصادية ـثقافية) هو فصل تعسفى. وفى كتابه (صعود وسقوط القوى العظمى) توصل المؤرخ الشهير بول كيندى إلى أن "القوة العظمى تتدهور عندما يعجز اقتصادها عن حمل عبء دورها". كما أن الفصل بين المكان والمكانة غير جائز.

فالمكانة هى حصيلة عناصر قوة المكان، ومحاولة ممارسة المكانة بدون بناء قوة المكان قد تؤدى إلى ضياع جزء من المكان، مثلما حدث فى يونيو ١٩٦٧ عندما احتلت إسرائيل سيناء، وبما أدى إلى تدهور المكانة.

الأهرام ٢٧/ ٦/ ٢٠٠٢

٦- مكانة مصر

"روما لم يهزمها البرابرة إلا بعد أن عطبت من الداخل"

المؤرخ الأمريكى رامسى ماكملان

يود "الحريجية" إقناعنا بأن من ينادون بالتقدم والحرية داخل مصر، إنما يركزون على "مصر المكان" ويتغافلون عن "مصر المكانة".

غير أن اختصار مكانة مصر فى دورها فى الصراع العربى الإسرائيلى، فضلا عن أنه قد أدى -من قبل- إلى احتلال جزء من مصر المكان، فإنه يهدد بتدهور مصر المكانة اقتصاديا وثقافيا، ليس فقط فى العالم وإنما داخل الإقليم العربى أيضا.

لقد حلم أسلافنا مع بداية القرن التاسع عشر مكان لمصر بين الأمم المتحضرة، نبنيه بالحرية والفكر والمصنع كما قال رفاعه الطهطاوى الذى سار على دربه الإمام محمد عبده وأحمد لطفى السيد وطه حسين وحسين فوزى ونجيب محفوظ. وقبل سنوات،

كنا نطمع فى المنافسة الإقتصادية والتكنولوجية مع إسرائيل. وكتب محمد سيد أحمد عن "التناقض البناء" أى استمرار الصراع مع إسرائيل على أساس خلّاق يحفز للحرية والتقدم.

ولكن مطالعة تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٢، الصادر عن البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة، يكشف عن أن بلدانا عربية قد تجاوزت مصر فى مؤشرات التقدم الإنسانى.

فمتوسط العمر فى مصر ٦٦ عاما، بينما يصل فى الأردن وعمان والبحرين إلى ٧٠ عاما. ومعدل الأمية فى مصر يصل إلى ٤٥٪ ويزيد بين الإناث إلى ٥٧٪، مقارنة بمعدل ١٠٪ فى الأردن و١٤٪ فى لبنان و١٣٪ فى البحرين. بل أن المفارقة أن مصر هى الأعلى فى معدل الأمية بين الدول العربية ولاتسيقها إلا موريتانيا. والأخطر من ذلك أن الفجوة الرقمية (وسائل الاتصالات والمعلومات) تزيد بين دول عربية ومصر.

فعدد أجهزة الكمبيوتر هو ١٢ لكل ألف شخص فى مصر بينما يصل العدد إلى ١٤٠ فى البحرين و١٣٦ فى قطر و٤٦ فى لبنان، والمفارقة أن العدد يصل إلى ٢٧ فى موريتانيا.

أما عدد مستخدمى "الانترنت" فيصل إلى ٧ بين كل ألف شخص فى مصر، مقارنة بعدد ١٦٧ فى الإمارات. ولكل ألف شخص فى مصر موقع واحد على الانترنت مقارنة ب ١٢ موقع لكل ألف فى الإمارات.

ولايتعدى إجمالى الانفاق العام على الصحة كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى فى مصر ٣٪ مقارنة بنسبة ١٠٪ فى لبنان و٦٪ فى قطر و٥٪ فى الأردن.

وعلى صعيد المؤشرات السياسية يظهر مؤشر التمثيل السياسى والمساءلة أن الأردن والكويت هما الأعلى بين الدول العربية. كما يظهر مؤشر فعالية الحكومة تقدم عمان وتونس والأردن وقطر وبالنسبة لمؤشر حكم القانون كانت مصر الدولة العربية الثامنة!

إن كل من يحرقه الشوق لتقدم وحرية مصر، تصدمه المؤشرات السابقة.

الأهرام ٤/ ٧/ ٢٠٠٢

٧- الخوف من الحرية

... والحر تكفيه الملامة

يزيد بن ربيعة

أفهم أن نكون حساسين تجاه مطالبة أمريكا لنا بالإصلاح والديمقراطية.

فالمطالبة الأمريكية تعبر عن لعبة مزدوجة، حيث تطالبنا أمريكا بالديمقراطية من أجل مصالحها. كما أن سجل أمريكا غير مشرف فى التطور الديمقراطى فى الشرق الأوسط، إذا لم تقرن نظرتها لنا بالديمقراطية، بل ركزت نظرتها على بترول الخليج وأمن إسرائيل، وتركز الآن على الحرب ضد الإرهاب، بل إن سجل أمريكا غير ديمقراطى فى أماكن شتى من العالم، فقد ساندت نظما ديكتاتورية مثل كارلوس فى الفلبين وسوموزا فى نيكاراجوا ونروييجا فى بنما، وأسقطت حكومات ديمقراطية، كما حدث مع حكومة مصدق فى إيران وحكم سلفادور الليندى فى تشيلى.

وقد تعللت أمريكا بمساندتها لنظم ديكتاتورية وإسقاط نظم ديمقراطية بأن ذلك قد تم فى إطار احتواء الشيوعية والحرب الباردة.

والآن تعلل أمريكا مطالبتها لنا بالإصلاح والديمقراطية بحجة مواجهة الإرهاب الذى خرج من منطقتنا وضرب شواطئها.

ولكن السؤال: لماذا نخاف من الحرية حتى وإن طالبتنا بها أمريكا؟ أليس فى الحرية مصلحة لنا بالأساس؟

قد يكون لنا العذر إذا تشككنا فى دعوة أمريكا للإصلاح والحرية لوجود عنصر إسرائيل فى الموضوع.

ولكن لماذا نتخوف من الحرية، بعد أن دعانا إليها مثقفون عرب فى تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٢؟

ومن المفارقات أن أغلب أولئك المثقفين الذين وضعوا تقرير التنمية الإنسانية، ينتمون فى معظمهم إلى المدرسة اليسارية واحتلوا مراتب مرموقة فى المنظمات الدولية مثل ثريا عبيد (سعودية) المدير التنفيذى لصندوق الأمم المتحدة للسكان وميرفت التلاوى (مصرية) مساعد الأمين العام للأمم المتحدة، وربما خلف الهنيدى (أردنية) نائبة رئيس الوزراء الأردنى سابقا. وعما قاله التقرير إن الحكم الصالح هو الذى يقوم على توسيع فرص الحرية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

.. لم يعد بالإمكان تأخير دولة الحرية والديمقراطية لأنها الضمانة للحكم الرشيد والشفافية والمحاسبة والمشاركة الشعبية أى ضمانة التقدم.. والحر تكفيه الملامة كما قال الشاعر العربى.

الأهرام ١١/ ٧/ ٢٠٠٢

٨- الـ «آى. تى» وصراع المستقبل

«فى صراع المستقبل تتقدم الجيوايكونوميكا على الجيوبولوتيكا..» ريتشارد أوبريان

صحيح أن صراعنا مع إسرائيل هو صراع وجود وليس صراع حدود. ولكن صراع الوجود ليس بمعنى "إلقاء إسرائيل فى البحر" كما روجت الدعاية الناصرية فكانت النتيجة احتلال سيناء والجولان وغزة والضفة والقدس. وإنما صراع الوجود بمعنى صراع الحقوق والدور والتأثير فى المنطقة.

صراع الحقوق يشمل الجولان وجنوب لبنان ودولة فلسطينية عاصمتها القدس. وصراع الحقوق ـ أيضا- يتضمن المطالبة بأم الرشراش المصرية (ايلات حاليا) وبتعويضات عن الأسرى المصريين الذين قتلتهم إسرائيل خلال سنوات الاحتلال.

أما صراع الدور والتأثير فى المنطقة فى المستقبل، فسيكون صراع الجغرافيا الاقتصادية بعد صراع الجغرافيا السياسية.

وسيكون المجال الرئيسى لصراع الجغرافيا الاقتصادية هو "الآى تى" أى تكنولوجيا المعلومات I. T.

لقد روج ريتشارد أوبريان كبير اقتصاديى "امريكان اكسبريس" فى بداية التسعينيات لمفهوم "نهاية الجغرافيا" الذى كان عنوان كتابه الشهير. ففى رأيه أن تكنولوجيا المعلومات "الآى. تى" وحركة الأموال بين الأسواق العالمية، قادتنا إلى نهاية الجغرافيا أى نهاية قداسة الحدود السياسية، ولكن أوبريان كان مفرطا فى التفاؤل.

فمقابل تضحية بعض الدول بحدودها السياسية وسيادتها لمصلحة الاندماج فى كيان أكبر مثل الاتحاد الأوروبى أو فى اقتصاد العولمة، اندلعت حروب بسبب الحدود والسيادة فى البوسنة والشيشان وكوسوفا وداغستان وكشمير.

وفى الحق، أنه بعد الحرب الباردة، وفى ظل العولمة، ومع الثورة التكنولوجية الثالثة (تكنولوجيا المعلومات)، تقدم صراع الجغرافيا الإقتصادية "الجيوايكنوميكا" على صراع الجغرافيا السياسية "الجيوبولتيكا" وبمعنى أخر، تقدم صراع حيازة تكنولوجيا المعلومات واستيعاب وتصدير منتجاتها، الأمر الذى معناه فى النهاية، زيادة الناتج القومى، والصادرات، والدخل الفردى، وفرص العمل، ومن ثم: الدور والتأثير.

وهذا التطور، قد استوعبته إسرائيل جيدا.

وقد لفت انتباهى ملف تنشره على "الإنترنت" وزارة الخارجية الإسرائيلية، على الموقع http:// www. israel-nfa. gov.il. عن تكنولوجيا المعلومات فى إسرائيل. وهو ملف مهم، لنعرف ــ من

ناحية- أين تقف اسرائيل، ومن ناحية أخرى لنعرف ماذا يجب أن نفعل فى صراع المستقبل مع إسرائيل.

أن إسرائيل التى لا يتجاوز عدد سكانها ٦ ملايين نسمة (مقابل ٦٨ مليون نسمة لمصر) يبلغ ناتجها المحلى الإجمالى أكثر من مائة مليار دولار (مقابل ٦٠ مليار دولار لمصر) وتزيد صادراتها عن ٣١ مليار دولار (مقابل ٣ مليار دولار لمصر) وقد قيل دائما ان الاقتصاد الإسرائيلى يعيش على المساعدات الأجنبية، خصوصا الأمريكية، إلا أن نسبة المساعدات الأجنبية لا تتجاوز ١٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى إسرائيل، بينما تصل هذه النسبة إلى ٦٪ فى حالة مصر!

والمؤشر المهم فى موضوعنا أن مبيعات إسرائيل من الصناعات عالية التكنولوجيا (هاى ـ تك) وبصفة خاصة تكنولوجيا المعلومات (الآى ـ تى) بلغت ٧ مليار دولار. وفى عام ١٩٩٧، بلغت صادرات إسرائيل من صناعة تكنولوجيا المعلومات حوالى ٦ مليارات دولار، وتخطط إسرائيل لزيادة صادرات تكنولوجيا المعلومات فى العقد المقبل إلى عشرة ثم ١٥ مليار دولار.

لقد كانت حيازة إسرائيل للتكنولوجيا العالية وتطويرها، وراء توسع الاقتصاد الإسرائيلى (الناتج المحلى الإجمالى) بتحويله إلى اقتصاد صناعى متقدم، وزيادة صادرات إسرائيل من خلال الصادرات الصناعية، وزيادة متوسط دخل الفرد فى إسرائيل إلى ١٧ ألف دولار سنويا.

ولكن، كيف حدث ذلك؟

يقول تقرير الإنترنت أن الصناعة الإسرائيلية عالية التكنولوجيا نشأت مع نشأة إسرائيل. ففى عام ١٩٤٨ أسست قوات الدفاع الإسرائيلية التى كانت مازالت حديثة النشأة وقتئذ، فرعا سمته "شعبة العلوم" وبدأت هذه الشعبة بتطوير أسلحة الكترونية للجيش. ثم أقامت إسرائيل ــ بعد ذلك- مراكز البحوث والتطوير، مثل معهد التخيون (المعهد الإسرائيلى للتكنولوجيا فى حيفا)، ومعهد وايزمان، إضافة إلى مراكز للأبحاث والتطوير فى الجامعة العبرية فى القدس وجامعات بئر سبع وجيفا وتل أبيب.

وأنتجت إسرائيل أول كمبيوتر إسرائيلى فى أوائل الخمسينيات فى معهد وايزمان وهو كمبيوتر "دامى".

وبذلك تكون إسرائيل قد أنتجت جهاز الكمبيوتر بعد عشر سنوات فقط من إنتاج أول كمبيوتر فى العالم فى الولايات المتحدة.

ومن عجب فإن الميزات النسبية لإسرائيل التى جعلتها تنتج الكمبيوتر فى ذلك الوقت المبكر، لم تختلف عن الميزات النسبية لمصر.

فمصر لديها عدد من المهندسين أكبر من عددهم فى إسرائيل. وفى أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات كان مستوى التعليم فى مصر يماثل نظيره فى الدول الغربية، وكان الاقتصاد المصرى محابيا للاستثمار الأجنبى، بل أن مصر كانت تفوق إسرائيل فى ميزات الموقع والسوق، ولكن إسرائيل سبقتنا فى مجال الكمبيوتر

واستخدمته، وبشكل رئيسى فى الوزارات والمؤسسات الحكومية والجامعات وعدد من المصارف. ثم انتشر الكمبيوتر، فى أوائل السبعينيات، فى قطاع المال والأعمال. وفى الثمانينيات، لحقت إسرائيل بأمريكا من حيث انتشار الكمبيوتر الشخصى، وأصبح الآن بين كل شخصين شخص يملك كمبيوتر وهو المعدل نفسه الموجود فى أمريكا حاليا.

لقد أدى توجه إسرائيل إلى توطين الكمبيوتر، إلى تطوير مهارات التكنولوجيا العالية لدى الأجيال الناشئة، كما أدى توجه قادة إسرائيل لأن يصبح بلدهم متقدما فى مجال صناعات تكنولوجيا المعلومات إلى اجتذاب الشركات الأجنبية العاملة فى تلك الصناعات قبل وبأكثر من أى مجال آخر.

وثمة ظاهرة فريدة من نوعها هى وجود مسئول فى وزارة الصناعة والتجارة الإسرائيلية، يقدم منحا بحوالى ٤٠٠ مليون دولار سنويا لمشروعات البحوث والتطوير والمشروعات التى قدر لها النجاح ترعاها الدولة بدعم منتجاتها لعدة سنوات ويدفع الدعم للمشروع مباشرة.

وكما أفاد توطين وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الاقتصاد الإسرائيلى، أفاد -أيضا- القدرات الدفاعية والعسكرية الاسرائيلية، بل أدى إلى نمو صناعة تصديرية لمنتجات عسكرية عالية التكنولوجيا.

وكان التطور المهم مع انطلاق التسوية السلمية والاتفاق الفلسطينى الإسرائيلى عام ١٩٩٣، أن اجتذبت إسرائيل شركات

عالمية كبرى فى مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعمل بها، مثل "انتل، وآى بى أم، وموتورولا" وإلى جانب مليارات الدولارات التى استثمرتها تلك الشركات فى إسرائيل، فإن الأخيرة فرضت عليها أن تقيم مراكز أبحاث وتطوير محلية فى إسرائيل أفادت منها الشركات الإسرائيلية.

بيد أن قوة الدفع لصناعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى إسرائيل، قد استنفذت مع تباطؤ نمو الاقتصاد الإسرائيلى، والحاجة إلى الفنيين بعد نهاية زخم هجرة اليهود الروس، ومحدودية السوق.

وتراهن إسرائيل على أن يؤدى استئناف التسوية السلمية إلى إنهاء صراع الحقوق (الجغرافيا السياسية) والدخول فى صراع الجغرافيا الاقتصادية.

فهى تطمع فى الحصول على التمويل (من الخليج والمساعدات الأمريكية والأوروبية واليابانية لدعم عملية السلام (والفنيين) من مصر) والسوق (حوالى ٣٠٠ مليون عربى).

لقد أدى صراع الحقوق إلى سلام بارد بين مصر وإسرائيل خلال العشرين عاما الماضية منذ توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام ١٩٧٩.

ولكن اكتمال التسوية السلمية بين العرب وإسرائيل، سيخمد صراع الحقوق ليبدأ صراع المستقبل أى صراع الجغرافيا الاقتصادية. وإن لم تتحقق التوقعات الوردية التى أطلقها شيمون

بيريز فى كتابه "الشرق الأوسط الجديد" عن "سوق شرق أوسطية" فإن المتغيرات الدولية (الأمركة والعولمة) ستجعل المنطقة فى منزلة بين المنزلتين أى بين السلام البارد والسوق الشرق أوسطية. وليس أمام مصر فى صراع المستقبل مع إسرائيل إلا أحد سيناريوهين.

السيناريو الأول أن تظل تردد الأسطوانات القديمة عن صراع الوجود بالمفهوم الناصرى. والسيناريو الثانى أن تدخل فى صراع الوجود بمعنى صراع الجغرافيا الاقتصادية والدخول فى الصناعات عالية التكنولوجيا وتصنيع وتصدير تكنولوجيا المعلومات (الآى. تى) خصوصا وأن لديها الميزات النسبية لذلك من علماء وفنيين وموقع وسوق، وبالمنطق، لا يمنع السيناريو الثانى من التعاون مع إسرائيل فى هذا المجال، بعد استكمال التسوية السلمية. فالصراع الإنسانى لا ينفى التعاون.

والتنافس ليس لعبة صفرية يخسر أحد طرفيها دائما ويكسب الآخر على طول الخط.

الأهرام ١٢ أكتوبر ١٩٩٩

الفصل السادس
الخوف من العولمة

١ - هجاء العولمة

«الشيوعية غرقت وماتت.. ولا يستطيع أحد أن يرد الحياة إلى جثتها..» فرانسوا ريفيل

نتهلل لرؤية المظاهرات ضد قطار العولمة فائق السرعة. ونطرب لهجاء العولمة بأنها "رأسمالية متوحشة" و "ليبرالية مستبدة"! فمنذ أن ووجه قطار العولمة بالمظاهرات والعنف فى محطته الأولى فى مدينة سياتل الأمريكية فى ديسمبر ١٩٩٩، بمناسبة انعقاد المؤتمر الوزارى لمنظمة التجارة العالمية، ومرورا بمظاهرات "كيبك" فى العالم أول أمس بمناسبة عيد العمال، يستمر "التشهير" بالعولمة.

وتنخرط فى مظاهرات التشهير بالعولمة، جماعات يسارية وفوضوية ودينية (الفاتيكان) وحركات نسائية وشبابية وبيئية وقومية.

وبرغم أن مصطلح "العولمة" هو مصطلح "حمال أوجه" فانه يمكن تعريفه إجرائيا بـ "عالمية تداول رأس المال والبضائع والأفكار".

غير أن من الصحيح أن هجاء العولمة هو هجاء لما تتضمنه العولمة، أى هجاء ل "الليبرالية" بما تعنيه من تداول حر اقتصاديا وثقافيا .. وسياسيا.

كما أن من الصحيح ـ كذلك- أن للعولمة جوانب سلبية شتى مثل البطالة واختلال توزيع الدخل. ولكن من يتبنون هجاء العولمة لا يقدمون بديلا عنها بل يكتفون بطرح شعارات مناهضة لها. وكما يقول الفيلسوف الفرنسى فرانسوا ريفيل فان أعمال العنف المدنى التى ارتكبت أثناء المظاهرات المناهضة للعولمة، تكشف عن ايدولوجيا مهزومة أفقدتها الهزيمة صوابها أمام انتصار الليبرالية على مستوى العالم بأسره. فأن تكون يساريا ستالينيا أو اصوليا دينيا أو متطرفا قوميا، فليس ضروريا أن يكون لديك برنامج عدو لليبرالية،بل يكفيك لأن تكون عدوا لليبرالية، كما أن فريق هجاء العولمة يقع فى تناقض عندما يتجاهل مطالب مؤتمرات العولمة التى تتفق مع شعاراته مثل حظر تشغيل الأطفال وحماية البيئة ومكافحة الفساد ومنع الاحتكار وتنظيم حرية التجارة.. والربط بين منح القروض للدول النامية وتقدمها ديمقراطيا، كما يتجاهل فريق هجاء العولمة أن بلدان العولمة هى التى وفرت لمواطنيها الحد الأعلى من الضمان الاجتماعى والصحى.

هجاء العولمة لا يقدم بديلا عنها .. وقطار العولمة السريع لن ينتظرنا.

الأهرام ٢٠٠١/٥/١٧

٢- فوبيا العولمة

"لقد تملكنا الخوف فأصبحنا نقول ما لا نريد وما ليس فى مصلحتنا.. لقد أصابنا الخوف بالازدواجية"

فاتسلاف هافل

عندما نقول إن من يشتمون العولمة عشية وضحى، لا يقدمون بديلا عنها، نعنى أن البديل الشيوعى اقتصاديا وسياسيا قد سقط. وعندما نقول أن قطار العولمة فائق السرعة لن ينتظرنا، فإننا نعنى أن الانتظار ستكون تكلفته استمرار التخلف الاقتصادى والسياسى، والبقاء خارج العالم الحديث.

وندرك جيدا أن اللحاق بقطار العولمة له تكلفته من جهد وعرق وتضحية، حتى يصبح نظامنا الاقتصادى والسياسى حديثا، ويكون لنا مكان بين الأمم.

وذات مرة كنت أتناقش مع أديبنا "العالمى" نجيب محفوظ عن السر وراء منحه جائزة نوبل، وتوصلت الى أنه حصل على جائزة نوبل فى الأدب، لأنه أنتج أدبا بالمستوى العالمى من حيث الصنعة،

وقدم أفكارا إنسانية بالمستوى العالمى خاطبت عقل الإنسان سواء فى أمريكا أو أوروبا أو الهند أو الصين أو افريقيا.. أى أن أدب نجيب محفوظ كان مساهمة فى العولمة ثقافيا، وكذلك كانت المساهمة العلمية للدكتور أحمد زويل.

وإذا افترضنا أن لدى مصر عشرات من محفوظ وزويل وإيهاب حسن (رائد مدرسة ما بعد الحداثة فى العمارة)، وحسن فتحى، وأهداف سويف. فعندئذ ستكون مساهمة مصر فى الحضارة العالمية مؤثرة.

وما يحز فى النفس، أن أكثر المناطق فى العالم التى يتردد فيها تعبير العولمة، والتى تشتم فيها العولمة مساء وصباحا، هى المنطقة العربية والإسلامية، أكثر مناطق العالم تخلفا على صعيدى الاقتصاد والسياسية.

ففى الدول الشيوعية السابقة، وفى دول أمريكا اللاتينية، وفى دول شرق أسيا، هناك اتفاق على أن النظام السياسى والاقتصادى الحديث يقوم على ثلاثة أسس هى:

حكم القانون، والديمقراطية، والمنافسة الاقتصادية. ولكن النخبة العربية والإسلامية، تدفعها فوبيا (إرهاب الخوف) العولمة إلى كيل السباب والانتقادات للعولمة، مع نسيان ما تتضمنه العولمة من مضامين سيادة القانون والديمقراطية والمنافسة الاقتصادية. فهل نشتم العولمة، ونطالب بحكم القانون والديمقراطية فى آن معا. إنها الازدواجية بعينها.

الأهرام ٢٤/٥/٢٠٠١

٣- العولمة .. وما بعد الشيوعية

"إنك لا تستطيع عبور الحفرة إلا بقفزة واحدة"

فلاسلاف كلاوس

بعد انهيار الشيوعية فى الاتحاد السوفيتى السابق، أدرك الحزب الشيوعى فى تشيكوسلوفاكيا السابقة أن نظامه سينهار أمام المظاهرات الشعبية التى كان يقودها الكاتب المسرحى فاتسلاف هافل زعيم "المنتدى المدنى" وفكر النظام الشيوعى فى براج فى تفادى تكرار سيناريو رومانيا حيث رفض الديكتاتور شاوشيسكو الرضوخ للإرادة الشعبية وزج بالجيش والبوليس فى مواجهة المتظاهرين، فكانت نهايته المأساوية مع زوجته بإعدامهما فى عرض الطريق.

ولذلك اتفقت المعارضة مع الحزب الشيوعى فى تشيكوسلوفاكيا على الجلوس على مائدة مستديرة للاتفاق على النظام السياسى والاقتصادى الذى يحكم البلد فى مرحلة ما بعد الشيوعية.

وفى اجتماع المائدة المستديرة، قدم الاقتصادى اللامع فلاسلاف كلاوس وثيقة من ثلاث ورقات بعنوان: ماذا نريد؟ وتضمنت الوثيقة أن النظام الجديد سيقوم على عدة أركان هى: حكم القانون الذى يضمنه قضاء مستقل، والديمقراطية، واقتصاد السوق، والعدل الاجتماعى.

وقد كان من اللافت للنظر أن النظام الجديد ما بعد الشيوعية الذى اقترحه كلاوس، اختارته أيضا بولندا والمجر ورومانيا وسلوفينيا ويوجوسلافيا (فيما بعد). فأصبح النظام السياسى والاقتصادى فى الدول الشيوعية السابقة يقوم على أسس: حكم القانون، والديمقراطية، واقتصاد السوق وهى الأسس نفسها التى يقوم عليها النظام الليبرالى الغربى. أى أن النظم الشيوعية السابقة لم تجد بديلا عن الليبرالية (بمعنى أخر العولمة). فحكم القانون هو مصدر الشرعية. ولا بقاء لشرعية ثورية أو شيوعية. والديمقراطية هى الديمقراطية الليبرالية. ولا ديمقراطية فى ظل ديكتاتورية حزب أو طبقة. الاقتصاد هو اقتصاد السوق، وإن أخذ صيغة "اقتصاد السوق الاجتماعى" لتوفير الضمان الاجتماعى للمعوزين.

وعندما تولى كلاوس رئاسة الحكومة فى براج الديمقراطية سابق الزمن فى تطبيق وثيقته: ماذا نريد؟ وكان هاجسه الإسراع بالتحول إلى الديمقراطية واقتصاد السوق مع توفير الضمان الاجتماعى. وكان يقول لمن ينتقدون سرعة التحول: إنك لا تستطيع عبور الحفرة إلا بقفزة واحدة، لأنك إذا عبرتها على قفزتين ستقع فيها.

الأهرام ٢٠٠١/٥/٣١

٤- عولمة شرق أوروبا

"إن موجة الحداثة تجتاح وسط أوروبا وشرقها"

الفيلسوف الألمانى جورجين هابرماس

خلال زياراتى إلى رومانيا وبولندا والتشيك ويوجوسلافيا ضمن بعثة "الأهرام" إلى شرق أوروبا بصحبة إبراهيم نافع، فاجأنى أنى لم أسمع من رؤساء الجمهوريات والحكومات والبرلمانات والانتلجنسيا فى تلك الدول مصطلح "العولمة" .. ولم أسمع شعارات مضادة للعولمة مثل مقاومة الغزو الثقافى، أو الغزو الاقتصادى، والحفاظ على الخصوصية.. ولكن ما كان يتردد على الألسنة إنه لا بديل عن التنافسية السياسية، والتنافسية الاقتصادية، للمشاركة فى النظام العالمى.. أى أنه لا بديل عن العولمة، ولأن لم يذكر مصطلح العولمة.

فقد جربت تلك الدول لمدة تزيد على ٤٠ عاما، المركزية السياسية والمركزية الاقتصادية، أى نظام ديكتاتورية الحزب الواحد سياسيا، والشيوعية اقتصاديا تحت حصار الدبابات السوفيتية التى غزت المجر عام ١٩٥٦، وتشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨.

وبسقوط الشيوعية وانهيار الاتحاد السوفيتى عام ١٩٨٩ ثارت شعوب أوروبا الشرقية ضد الديكتاتورية والشيوعية، وانخرطت فى العولمة الليبرالية سياسيا واقتصاديا.

وبرغم التباين فى مستويات نجاح واستقرار النموذج الليبرالى، حيث أصبحت بولندا والتشيك أكثر نجاحا واستقرارا من رومانيا ويوجوسلافيا، فإن هناك سمات جامعة بين كل تلك التجارب:

● السمة الأولى: هى التوافق الغام داخل النخبة السياسية فى كل من تلك الدول على أن الطريق الأوحد المجرب حتى الآن للدخول فى العالم الحديث، هو الليبرالية السياسية والاقتصادية، دونما أوهام عن بديل شيوعى أو قومى أو دينى.

● السمة الثانية: هى اقتناع الشارع بأن هناك تكلفة اقتصادية واجتماعية ينبغى أن تدفع من أجل اللحاق بالعالم الحديث.

● والسمة الثالثة: هى الاعتقاد بأن النظام الديمقراطى يصحح نفسه بنفسه، ففى كل تلك الدول يجرى تداول السلطة بين يمين الوسط ويسار الوسط فعندما تزيد الأعباء الاجتماعية يفوز يسار الوسط، وعندما يتراجع الاقتصاد يأتى يمين الوسط.

● والسمة الأخيرة: هى تزايد دور الإعلام الحر، الذى ينشر قيم الحرية، والتنافسية، والشفافية والتسامح، ويحارب تقاليد التسلطية والانغلاق والاحتكار والشيفونية القومية والكراهية.

وهكذا يتعولم شرق أوروبا دون كلام خشبى عن "العولمة".

الأهرام ٢٠٠١/٦/٧

٥- المثقفون وعولمة شرق أوروبا

"إننى لا أستطيع امتطاء فرسى لمحاربة الأفكار"

الملك وليام ورتمبرج

كان السؤال الأهم الذى طرح نفسه على، لدى زيارتى لدول أوروبا الشرقية: لماذا نجحت تلك الدول فى التحول إلى الحرية السياسية والاقتصادية قبل ربع قرن؟ وبمعنى آخر لماذا لم تكمل مصر عملية التحول فى ربع قرن؟ بينما وصلت دول شرق أوروبا إلى نهاية الشوط (العولمة) فى خلال عشر سنوات؟

والإجابة أن التحول فى أوروبا الشرقية حدث أولا على صعيد المجتمع. وقد كانت مفاجأة لى أن أعرف أن معدل الأمية فى دول مثل المجر وبولندا والتشيك ويوجوسلافيا يتراوح بين ١٪ و٢٪ فى حين أن معدل الأمية فى مصر مازال عند حدود ٤٠٪.

وبالطبع فإنه فى مجتمعات متعلمة ومثقفة، يسهل استيعاب الأفكار الجديدة، ومقارنة النفس بالآخر. وقد كان الآخر بالنسبة

لأوروبا الشرقية هو أوروبا الغربية. ومن ثم كانت المقابلة بين أوروبا الديكتاتورية الشيوعية وأوروبا الليبرالية فى الغرب.

ولذلك فقد ارتبط بتدنى معدل الأمية فى دول شرق أوروبا ظهور فكرة "المجتمع المدنى" الذى يعلى الفرد من مجرد ترس فى آلة إلى مواطن له حق التمثيل السياسى والملكية الرأسمالية.

ولم يكن غريبا أن تقود الثورة على الحكم الشيوعى فى أوروبا الشرقية منتديات ومنظمات أخذت صفة "المدنية" مثل "المبادرة المدنية" فى ألمانيا الشرقية، و"المنبر المدنى" فى تشيكوسلوفاكيا، و"المنتدى المدنى" فى المجر.

وقد كان المثقفون وراء منظمات المجتمع المدنى التى قادت التحول إلى الديمقراطية والحرية الاقتصادية. وأصبحوا الرؤساء ورؤساء الحكومات والمسئولين فى مرحلة ما بعد الشيوعية. ففى تشيكوسلوفاكيا، قاد التحول مثقفون مثل الكاتب المسرحى فاتسلاف هافل والمؤرخ برويكسلاف جيرميك والاقتصادى فلاسلاف كلاوس وفى ألمانيا الشرقية، كان هناك الرسام باريلى بوهلى وقائد الأوركسترا كورت مازور، وفى المجر كان الفيسلسوف فان يانوش كيش وجاسبار ميكلوش. وفى رومانيا كان البروفيسور بيتر رومان أستاذ الهندسة والشاعر ميرسيا زينسكو.

وكثيرا ما يوصف ما حدث من تحول فى أوروبا الشرقية بأنه "ربيع المثقفين" وما حدث عندنا بأنه "أزمة مثقفين".

الأهرام ٢٠٠١/٦/١٤

٦- عولمة الصين

«الصين تسعى إلى المشاركة الإيجابية فى العولمة..»

الرئيس نفسه مين

لا يخفى المرء أنه شعر بصدمة حضارية عندما زار الصين للمرة الأولى. لقد كان المثقفون المصريون والمبعوثون إلى أوروبا منذ بداية القرن التاسع عشر تتنابهم صدمة الغرب عندما يزورون فرنسا أو بريطانيا حيث كانوا يصطدمون بحالة الحداثة والتقدم فى الغرب مقارنة بواقع التأخر فى مصر.

والآن نصطدم بحالة الحداثة والتقدم فى آسيا مقابل واقع التأخر الذى نعيشه حتى يمكن الحديث عن صدمة حضارية آسيوية.

وتأتى حالة الصين التى أنجزت شوطا طويلا خلال العشرين عاما الماضية فى مضمار الحداثة والتقدم لتصيبنا ب "الصدمة الصينية". فمنذ أن وطئت قدماى شوارع العاصمة الصينية بكين مع "بعثة الأهرام" بصحبة ابراهيم نافع وجدتنى فى عاصمة "كوزمو بولتانية" تغص بناطحات السحاب والسيارات الفارهة والجديدة

ومبانى الشركات متعدية الجنسيات مثل أ. بى. م وموتورولا ونوكيا وهيولت باكارد وكومباك.. وتتنافس فى المراكز التجارية الشاهقة ماركات دبوتشى ولاكوست وكنالى وايف سان لوران وفرساتشى.. وتمتد محلات الأكلات الأمريكية مثل كنتاكى وماكدونالدز إلى حرم سور الصين العظيم.

وفى شنغهاى وجدتنى وكأنى فى "نيويورك أسيوية" مدينة ـ ميناء- تحولت إلى مركز اقتصادى ومالى وتجارى عالمى تنتصب فى قلبها ناطحات سحاب تشق عنان السماء وفى شرقها منطقة "بودونج" الاستثمارية كشاهد على أن شنغهاى قد وصلت مرحلة "ما بعد الصناعة" و"ما بعد الحداثة" وهى المرحلة التى تعيشها أكثر دول الغرب الرأسمالى تقدما.

وفى مدينة تشن جن وجدناها مركزا صناعيا تكنولوجيا عالميا دخل بجدارة الموجة الصناعية الثالثة أى موجة صناعات الكمبيوتر وتكنولوجيا الاتصالات لتبلغ صادراتها السنوية ٣٧ مليار دولار (عشرة أضعاف صادرات مصر الصناعية) برغم أن عدد سكانها لا يزيد على سبعة ملايين نسمة ولكنهم سكان مختارون من الأصغر سنا والأكثر تفوقا ونبوغا فى الصين. وفى قلب تشن جن تمثال للزعيم دنج هسياو بنج كشاهد على نجاح عملية الانفتاح والإصلاح التى كان قد دشنها بعد رحيل سلفه ماو تسى تونج وفى غمارها أسس تشن جن قبل عشرين عاما.

بيد أن عملية الانفتاح والإصلاح التى بدأها دنج هسياو بنج ثم عظمها خلفه الرئيس الحالى جيانج تسه مين تتحدى مقولة "صدام

الحضارات" لصمويل هنتنجتون وتعاند مقولة نهاية التاريخ لفرنسيس فوكوياما.

فعملية الإصلاح والانفتاح التى بدأت فى عام ١٩٧٩ كترجمة عملية لمقررات اللجنة المركزية للحزب الشيوعى الصينى، فى دورته الثالثة فى ديسمبر ١٩٧٨ تجسد فعليا التحول إلى اقتصاد السوق من ناحية والانفتاح على الغرب من ناحية أخرى.

هذه العملية يسميها الصينيون: الاشتراكية ذات الخصائص الصينية أو اقتصاد السوق الاشتراكية.

وايا كان مسمى هذه العملية أيديولوجيا بالنسبة للصينيين أو للحزب الشيوعى الصينى فإنها عملية الهدف منها تصنيع وتحديث الصين من جهة والانفتاح على الغرب من جهة أخرى.

ويعنى ذلك أن الحزب الشيوعى فى الصين يقوم بالدور الذى قامت به "البرجوازية" فى تجارب الغرب الرأسمالية أى التصنيع والتحديث. كما يقوم الحزب بدور الحفاظ على وحدة الصين.

وحتى الآن أثبت الحزب الشيوعى الصينى قدرته على القيام بالأدوار المنوطة به، فالحزب يواكب التغييرات فى المجتمع الصينى بتغييرات داخله أفقيا ورأسيا.

من حيث التغيير الأفقى تحول الحزب إلى ما يشبه الجبهة الوطنية وبعد أن كان حزبا ماركسيا للفلاحين فتح الطريق إلى داخله للانتلجنسيا (المهنيين والمثقفين) ثم أدخل صفوفه رجال

الأعمال وطرح نظرية جديدة أسماها "التمثيلات الثلاثة" لينضم بداخله ممثلين للطبقة الشعبية (الفلاحين) للقوميات ولرجال الأعمال.

من حيث التغيير الرأسى فإن الحزب يقوم بعملية عزل للعناصر الفاسدة (وتصعيد) للعناصر التى تثبت كفاءتها فى التسلسل الهرمى للقيادة، كما يحرص على تجديد دمائه بتصعيد العناصر الشابة، ويستعد لإدخال الجيل الرابع ممن لم يعاصروا الثورة الثقافية فى عهد ماو الى مقدمة المسرح السياسى الحزبى توافقا مع المتغيرات التى أحدثها اقتصاد السوق فى المجتمع الصينى.

ومثل أى حزب فى ظل نظام الحزب الأوحد فإن الحزب الشيوعى الصينى يشهد بداخله صراعات بين المحافظين (الماويين) والإصلاحيين أتباع دنج هسياو بنج أيديولوجيا وبين اللجان المختلفة على النفوذ والتأثير.

ولكن الرئيس جيانج تسه مين كقيادة تاريخية وكمهندس أثبت مقدرة عظمى على تحقيق التوازن وإدارة التناقضات. كما أثبت تسه مين كفاءة فائقة فى ضبط دور جيش التحرير الشعبى الذى يبلغ عدد أفراده ٢,٥ مليون فرد ويدينون بالولاء لمؤسس الصين الشعبية ماو كما منعه من التورط فى فساد البيزنس ١٥ ألف شركة للجيش، وأظهر تسه مين ألمعية باهرة فى مد الجسور بين الصين والغرب وضبط الشعور القومى منعا لأية مغامرة مواجهة مع الولايات المتحدة بل وسعى سعيا دءوبا حتى انضمت الصين لمنظمة

التجارة العالمية وقال لنا : ان الصين تسعى للمشاركة الإيجابية فى العولمة الاقتصادية. وهنا نشير إلى أن الصين قد عدلت نظمها التجارية الاقتصادية للتوافق مع قواعد منظمة التجارة العالمية الأمر الذى يعنى فى النهاية :الانفتاح الكامل على الغرب تجارة واقتصاد وثقافة وطريقة حياة.

وهكذا فإن الصين تتحدى هانتنجتون. فبرغم تناقضات التجربة الصينية فقد أنجزت الصين الحداثة "دولة ومجتمعا واقتصادا" ودخل الصينيون العولمة من أرحب الأبواب. فنجد محلات ماكدونالدز وكنتاكى مزدحمة بالشباب الصينى وتجد مراقص الديسكو فى المدن الصينية تصخب بإيقاعات البوب والراى والميتاليك، وترى الفتيات وقد فارقن الزى التقليدى إلى المينى جيب والصبيان يرتدون "الجينز" وأجهزة الكمبيوتر والتليفون المحمول بين الأيادى وسيارات المرسيدس وفولكس فاجن وتويوتا تزيح راكبى الدراجات إلى جانب الطرق.

وعندما سألت جو بين رئيس مجموعة تسن جن عما إذا كان الصينيون يعتبرون ذلك غزوا ثقافيا أمريكيا أجابنى بأن الجيل الجديد فى الصين يعشق طريقة الحياة الأمريكية فى الملبس والمأكل، ولما سألته عما إذا كان هناك جدل صاخب مثل الذى يحدث فى مصر مع وضد العولمة قال إن الصينيين يريدون المشاركة فى العولمة.

إن كل ذلك يتحدى مقولة هانتنجتون عن صدام الحضارات فهاهى الصين الكونفوشوسية تريد أن تصل إلى ما وصلت إليه الحضارة الغربية أى الحداثة.

فالصينيون لن يكونوا جزءا من الغرب ولكنهم يريدون أن يكونوا جزءا من العالم الحديث.

والصدام كما هو حادث هو صدام بين من هم ضد الحداثة ومن هم مع الحداثة. والتاريخ الإنسانى هو تاريخ صعود حضارات وامبراطوريات ودول إلى معارج الحداثة.

وهنا قد يكون فوكوياما أصدق فى التحليل من هانتجتون. فقد توصل فى كتابه "نهاية التاريخ والإنسان الأخير" إلى أن القرن العشرين قد أتم دورته بانتصار مؤزر للرأسمالية الليبرالية مستشهدا بسقوط البدائل الأساسية للرأسمالية الليبرالية وآخرها الشيوعية معتبرا هذه النقطة نهاية التاريخ ذاته: أى نقطة النهاية لتطور البشرية. ولكن الصين ــ الآن- تعاند فوكوياما. فهى تأخذ باقتصاد السوق وترفض الليبرالية السياسية وذلك هو أهم تناقضات التجربة الصينية منذ بدء عملية الانفتاح عام ١٩٧٩ .

صحيح أن هناك هامشا من الانفتاح السياسى يتمثل فى تحول الحزب الشيوعى إلى ما يشبه ادجبهة الوطنية ليضم بين صفوفه الطبقة الجديدة "رجال الأعمال" وفى السماح بحرية ممارسة الشعائر الدينية والاعتراف بالأقليات القومية.

ولكن الحكومة الصينية والحزب الشيوعى لا يسمحان بحقوق التعبير أو حرية الصحافة أو حرية الاجتماعات والتنظيم.

وفى مناقشة مع رئيس لجنة الإعلام فى مجلس الدولة الصينى جاو تشى جينج طرحت عليه أنه حتى من منطلق التحليل الماركسى القائل بأن تغيير البنية التحتية "الاقتصاد" يقود حتما إلى تغيير البنية الفوقية "السياسة" فإن السؤال الآن إلى أى مدى يمكن أن تستمر الصين بلدا يطبق اقتصاد السوق ويحكمه حزب شيوعى. وكان الرد بأن ما يريده الصينيون هو التقدم الاقتصادى ووحدة الصين، وذلك يحدث.. ولذلك يؤيد الصينيون الحزب الشيوعى. وفى الحق أنه ليس هناك ما يضمن استمرار الصين باقتصاد سوق وحزب شيوعى فى آن واحد.

فإذا كانت الصين تتحدى فوكوياما برفض أن نهاية التاريخ هى الليبرالية، فإن الواقع الصينى على الأرض يؤكد أن التناقض بين الليبرالية الاقتصادية والمركزية السياسية لن يستمر إلى النهاية.

فعلى الأرض يتنامى الحزب الديمقراطى الصينى المحظور حتى أن التقديرات الغربية تشير إلى أن عدد أعضائه فى الصين والمهجر قد ناهز عدد أعضاء الحزب الشيوعى (٦٠ مليون عضو) وينادى الحزب الديمقراطى بإصلاح سياسى إلى جانب الإصلاح الاقتصادى وبالليبرالية السياسية مع الليبرالية الاقتصادية. وبرغم القمع والملاحقة الأمنية تنتشر جماعة "فالون جونج" وهى جماعة دينية تمزج بين الكونفوشيوسية والفلسفة الحديثة وتمارس الاعتراض والاحتجاج بحركات جسدية إيقاعية.

ومـا يعكسـه الواقع هو أن الحـزب الشـيـوعى له دور رائد فى تحديث وحماية الوحدة الوطنية للصين ولم تزل الاشتراكية فى نطاق توفير المسكن والمأكل والتعليم والوظيفة لكل صينى.. ولذلك يؤيد الصينيون الحزب الشيوعى.

ولا يستطيع أحد أن يجازف بالقول بأن الحـزب الشـيوعى (القوى والمسيطر) سيتنازل طواعية فى المدى المنظور بل إنه يمكن القول إن الحزب الشيوعى الصينى سيستمر حتى إذا تبنت الصين التعددية الحزبية كحزب اشتراكى ديمقراطى على النحو الذى حدث فى أوروبا الشرقية. ولكن.. متى وكيف تتحول الصين إلى الليبرالية السياسية ذلك ما سيحدده التطور الاقتصادى والاجتماعى.

لقد أطلق الحـزب الشيوعى بزعامة العظيم دنج هسياو بنج حركة حداثة عظمى فى الصين اقتصاديا واجتماعيا بفتح أبوابها أمام رأس مال وتكنولوجيا الغرب، وما من أحد يستطيع ــ إلى النهاية- تفادى آثار تلك الحركة ثقافيا وسياسيا وما من أحد يستطيع أن يوقف عجلة التاريخ. وقد نشهد ليبرالية أكثر إنسانية ذات خصائص صينية. فتكون الصين على حق وفوكوياما على حق.. أيضا.

الأهرام ٢٠٠٢/١/٣٠

الفصل السابع

مصر وتغيير العالم بعد ١١ سبتمبر

١ - تغيير العالم

ربما كان المؤرخ الشهير بول كيندى على حق، عندما قال: إن بداية القرن الحادى والعشرين (والألفية الثالثة) كانت يوم ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وليس يوم الأول من يناير ٢٠٠٠م. وقد أصبح مؤكدا أن هجوم الطائرات الانتحارية على نيويورك وواشنطن من ذلك التاريخ، يمثل بداية فصل جديد فى تاريخ العالم وتاريخ الولايات المتحدة الأمريكية.

فقد تغير العالم قبل ٦٠ عاما من هجوم الطائرات الانتحارية على واشنطن ونيويورك، بالهجوم اليابانى على الطائرات والسفن الحربية فى "بيرل هاربر" عام ١٩٤١م، عندما دخلت الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية، وردت على الهجوم اليابانى الغادر بهجوم كاسح بالسلاح النووى على اليابان.

فقد كان هجوم الطائرات الانتحارية على واشنطن ونيويورك، بداية فصل جديد فى التاريخ العالمى، وتغيرات استراتيجية عالمية لحد أن البعض قد شبه حدث ١١ سبتمبر بحدث سقوط حائط برلين.

لقـد كـان سـقـوط حـائط برلين عـام ١٩٨٩م، رمـزا لانهـيـار الشـيوعية وسـقوط الاتحـاد السوفيتى وانتصـار أمريكا واعتبـارها القوة العظمى الوحيدة فى العـالم، غيـر أن لحظة صـعود الولايات المتحدة قمة النظـام العالمى بانتصـارهـا فى الحرب البـاردة، ارتبطت بأزمـة داخل أمـريكا فيمـا يتعلق بقيادة العـالم، فقـد تنازع السـاسـة ومخططو السياسة والمثقفون الأمـريكيون اتجاهين أحـدهما يرى أن تمارس أمريكا دورا إمـبراطوريا عالميا، أى أن تقود العـالم من خلال دور الشـرطى العـالمى ونشـر الديمـقـراطيـة والقـيم الأمـريكيـة فى العـالم، بينمـا كـان الاتجاه الثـانـى أن تمارس دور (انفـراديا ــ Uni-polar) لتحقيق المصالح الأمريكية فى العالم فقط.

ذلك التنازع بدا أنـه قـد حسم مع مجيئ إدارة جورج بوش الابن فى يناير ٢٠٠١م لمصلحـة "الانفـرادية" أى تحـرك أمـريكا منفـردة لتحقيق مصالحها الكونية دون تحـمل العبء الاقتصـادى والعسكرى للقيـام بدور آخر عـالمى إمبـراطورى، أو بمعنى آخـر تحقيق الهـيمنة الأمـريكية على العالم دون تحمل تكلفة الإمبراطورية.

وفـى هـذا الإطـار، رأى صـقـور إدارة بـوش الابـن (رامسـفـيلد - وولفـوتز - كوندوليـزا رايس) أن على الولايات المتحدة أن تسـتأنف الحـرب البـاردة ضـد روسـيـا والصين، والإبقـاء على أوروبا واليـابان تحت المظلة الدفاعية الأمريكية وحماية الأمن القومى الأمريكى من خلال مبادرة الدرع الاستراتيجى.

واتساقا مع توجه أمريكا للتحرك انفراديا لتحقيق مصالحها الكونية بغض النظر عن مصالح الآخرين بمن فيهم حلفائها، وانسحبت واشنطن من اتفاقية الحد من حرارة الأرض (بروتوكول كيوتو) وتراجعت عن التزام التوقيع على اتفاقية محكمة الجرائم الدولية ومبادرة الدرع الصاروخى وغيرها.

وبرغم ما قد بدا من أن واشنطن قد حسمت أزمة القيادة أى النزاع بين (الانفرادية) و(الإمبراطورية) مع مجىء بوش الابن باتجاه الانفرادية جاءت أحداث سبتمبر لتكشف من جديد عمق الأزمة.

لقد راجت ثلاثة نماذج نظرية تفسيرية Paradigm لتفسير ما حدث فى ١١ سبتمبر:

النموذج الأول الرئيسى: هو مقولة (صمويل هانتجتون) عن (صدام الحضارات) التى بشر بها فى مقاله فى مجلة (فورين افيرز) عام ١٩٩٣ ثم فى كتابه (صدام الحضارات وإعادة صياغة النظام العالمى) عام ١٩٩٥ .

والنموذج الثانى: هو مقولة (فرانسيس فوكوياما) عن (نهاية التاريخ) التى بشر بها فى كتابه: (نهاية التاريخ والإنسان الأخير) عام ١٩٩٢م.

أما النموذج الثالث: فهو مقولة: (الجهاد ضد عالم ماك) (لبنيامين باربر) فى كتابه المعنون بتلك المقولة عام ١٩٩٦م.

ولأن من قاموا بهجوم الطائرات الانتحارية فى ١١ سبتمبر اشتبه من الساعة الأولى فى أنهم مسلمون، كان تفسير (هانتجتون) الأعلى والأكثر صخبا فى الولايات المتحدة. ولكن معظم المسلمين أدان الهجوم الإرهابى وأعلنت الإدارة الأمريكية أن حرب أفغانستان هى حرب ضد تنظيم القاعدة وطالبان وليست حربا ضد العرب والمسلمين.

وكل ذلك أضعف حجية تفسير (هانتجتون).

أما تفسير (نهاية التاريخ) (لفوكوياما) فقد خبأ يوم ١١ سبتمبر وراء دخان وأترية تفجير برجى مركز التجارة العالمية. فقد بشر (فوكوياما) بأن مستقبل النظام العالمى بعد انهيار الشيوعية سيتشكل من خلال قوتين دافعتين للإنسان هما الديمقراطية الليبرالية، واتقاد السوق، وأن السلام العالمى ينتشر مع انتشار الديمقراطية واقتصاد السوق والحداثة الغربية، ولكن حدث ١١ سبتمبر أثبت أن التاريخ لم ينته بسيطرة قيم الليبرالية والحداثة الإسلامية.

ويقدم تفسير (الجهاد ضد عالم ماك) (لباربر) صورة لعالم (العولمة) الذى يتنازعه توجهان: التوجه الأول: هو استعادة الهوية الأصلية فى صراع مع الغرب، والتوجه الثانى: هو عالم ماك (كمبيوتر ماكنتوش ـ همبرجر ماكدونالدز) الذى يقرب بين البشر فى العالم.

والآن يقدم تفسير باربر على أنه يشرح لماذا صدق الغربيون منذ اللحظة الأولى ما اعتبرته واشنطن أدلة على تورط ابن لادن

والقاعدة فى الهجوم الإرهابى على نيويورك وواشنطن فى حين أن الملايين فى العالم العربى والإسلامى لم يعتبرها أدلة أصلا وتعاطفت مع "ابن لادن".

وبعبارة أخرى، إن تدخل أمريكا فى الشئون العالمية منفردة ومن أجل مصالحها فقط هو الذى يفسر لماذا حدث ما حدث.

ولكن، هل تغيرت أمريكا بعد أحداث ١١ سبتمبر؟ أى: هل تخلت عن الانفرادية؟

بمجرد أن أعلنت أمريكا أنها فى حالة حرب أعلن وزير الخارجية "كولين باول" أن مهمته هى بناء تحالف عالمى. وتحدث الرئيس بوش عن إعادة بناء أفغانستان وعن دور الأمم المتحدة، وفى القمة الاقتصادية فى شنغهاى فى منتصف أكتوبر ٢٠٠١م، لم تعد الصين دولة عدوا، وهناك قال باول: بعد الآن لن يصفنا أحد بالإنفرادية نحن الآن مع التعددية لدرجة أننى أقضى ٢٤ ساعة يوميا فى مصافحة كل يد.

وبالفعل اتجهت أمريكا إلى التعددية فى بناء تحالف دولى فى الحرب ضد الإرهاب ضم بريطانيا وألمانيا وفرنسا واليابان، وقال الأوروبيون: كلنا نيويوركيون، كما ضم روسيا والصين اللتين كانت هدفى الحرب الباردة حتى ١٠ سبتمبر، وكذلك الهند وباكستان الجارتين العدوتين، بالإضافة إلى دول عربية وإسلامية قدمت التسهيلات والمعلومات.

غـيـر أن الـتـعـددية التى توجـهت إليـهـا أمـريكا كـانت من نوع (التعددية بالطلب multilateralism - a la carte) وبعد السقوط السريع والسـهل لمزار الشـريف وكابول وسـقـوط حـكم طالبـان، سـرعـان مـا عـادت الانفـرادية الأمـريكيــة تطل برأسـهـا، فلم تفـصـح أمـريكا لحلفائها عن مدى الحـرب المعلنة، وعن المرحلة الثانية منها، والدول الأخـرى التى ستنتقل إليـها. كما أعلنت واشـنطن عن انسحـابها من جانب واحد من اتفـاق الصـواريخ البـاليسـتيـة الموقعة مع الاتحاد السوفيتى السابق عام ١٩٧٢م.

وظلت تتجـاهل نشـاطات (بروتوكـول كـيـوتو) و(اتفـاق الأسلحـة البيولوجية).

وهكذا، فـإن أحداث سـبـتـمبـر ٢٠٠١م، وإن كـانت قـد أكدت أن أمـريكا لا يمكن أن تنعـزل عن العالم لأن أمنها قد يتهدد من أفقـر دول العـالم وأكثرهـا تخلفـا. فقد أظهـرت أيضـا حـاجة أمـريكا إلى الأمم المتحدة والعمل الدولى الجماعى عند الأزمات التعددية.

غـيــر أن أمـريكا على نحــو مـا يمكن اسـتنتـاجـه بعـد حـرب أفغانستان لم تتخل عن الانفرادية إلا قليلا باتجاه التعددية بالطلب فى الأزمة ثم العودة إلى الانفـرادية، وهذا مـا قد تطبقه أمـريكا فى حروب لاحقة مع ما تسميه الحرب الممتدة ضد الإرهاب.

وبالنتيجة فأمـريكا تحرص على الانفرادية فى العالم (للهيمنة) من جانب ومن جانب أخـر تطالب العـالم بثمن الهيمنة (تمويل من

ألمانيا واليابان ودول الخليج وقوات من بريطانيا وقواعد فى باكستان ومعلومات استخباراتية من إسرائيل والدول العربية).

غير أن الانفرادية الأمريكية ستظل تخلق دوما عدوها، فالهيمنة الفرنسية النابليونية خلقت حلفا معاديا من بريطانيا وروسيا وبروسيا والنمسا فى القرن التاسع عشر، والهيمنة الألمانية فى القرن العشرين تحالفت ضدها بريطانيا وفرنسا وروسيا ثم أمريكا.

إنه قانون حديدى للتاريخ.

صحيفة وطنى ٢٠٠٢/٥/٢٦

٢- هل تغيّر الأمريكيون؟

"إنه لأمر إنسانى أن يوجه الناس غضبهم تجاه الأخ الأكبر: أمريكا"

مادلين أولبرايت

هل تغير الأمريكيون بعد أحداث هجوم الطائرات الإنتحارية فى ١١ سبتمبر ونجاح الحملة العسكرية ضد طالبان وقاعدة بن لادن فى أفغانستان؟

نعم، إلى حد ما وفى قضايا كثيرة. ولكن الهوة كبيرة بين رؤية الأمريكيين ورؤية بقية العالم لما حدث، كما أن هناك فجوة بين رؤية الأمريكيين وسياسة الإدارة الأمريكية.

تلك كانت نتيجة استطلاع الرأى الذى أجرته صحيفة "هيرالد تريبيون" وشمل ٢٧٥ من قادة الرأى فى أمريكا والعالم، ونشرته فى عددها الصادر فى ٢٠ ديسمبر ٢٠٠١م.

نعم، أصبحت غالبية قادة الرأى الأمريكيين تعتقد أن أحداث ١١ سبتمبر وحرب أفغانستان تمثل فصلا جديدا فى تاريخ العالم، وأن الأمن موضوع عالمى، وأن أمريكا مثلها مثل أصغر دولة يمكن أن ينتهك أمنها والأمن الشخصى لمواطنيها، بالإضافة إلى أن أمريكا ليست قلعة حصينة بل تحتاج إلى العالم وإلى تحالف دولى، وأن الإرهاب خطر عالمى تستدعى الحرب ضده تعاون كل الدول أيا كانت ثقافتها إسلامية أم مسيحية أم بوذية أم كونفوشيوسية.

وتدعو غالبية قادة الرأى الأمريكيين (٥٢٪) كذلك ـ أن الحرب الدائرة هى حرب بين الغرب وتنظيم القاعدة، مقابل ٢٨٪ يرون أنها حرب بين الغرب والإسلام.

وتلك التغيرات يتفق فيها الأمريكيون مع بقية العالم.

ولكن الفجوة بين رؤية الأمريكيين ورؤية بقية العالم تتبدى فى أن خمس الأمريكيين فقط يعتقدون أن سياسات الولايات المتحدة هى التى أشعلت غضب الإرهابيين، بينما تصل النسبة فى بقية العالم إلى ٦٠٪.

وفى حين أن حوالى ٩٠٪ من الأمريكيين يعتقدون فى أن السبب الأول لكراهية أمريكا هو ماتتمتع به من قوة اقتصادية وتكنولوجية، فإن النسبة فى بقية العالم لا تصل إلى ٥٠٪.

وتتضح المفارقة أكثر فى أنه بينما يرى ٧٠٪ من الأمريكيين أن السبب الثانى وراء كراهية أمريكا هو دعمها لإسرائيل، فإن النسبة تنخفض فى بقية العالم إلى ٣٠٪ حيث يرى قادة الرأى فى العالم

خارج أمريكا أن السبب الرئيسى لكراهية الولايات المتحدة هو أنها وراء اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء فى العالم.

وما يزعج فى استطلاع "هيرالد تريبيون" أن الأمريكيين مازالوا يعتقدون فى أنهم مكروهون لأنهم الأغنى والأقوى، أو لأن لأمريكا بوصف أولبرايت هى الأخ الأكبر.

وما يزعج أكثر أنه بالرغم من أن ٧ من كل ١٠ أمريكيين شملهم الاستطلاع يرون أن سبب كراهية أمريكا هو دعمها لإسرائيل، فإن الإدارة الأمريكية ما زالت تغالى فى دعمها وانحيازها لإسرائيل.

ويعنى ذلك أنه إذا كان الشعب الأمريكى قد تغير، فإن الإدارة الأمريكية لم تستوعب ذلك التغيير، ولم تستوعب درس ١١ سبتمبر.

الأهرام ٢٠٠١/١٢/٢٧

٣- الخداع الأمريكى

"العنف يولد العنف دائما"

أسخيلوس

يبدو أن نشوة النصر "العسكرى" السهل على طالبان وقاعدة بن لادن قد أسكرت الأمريكيين، كما يبدو أن دروس الأزمة العالمية، التى بدأت منذ هجوم الطائرات الانتحارية على نيويورك وواشنطن فى ١١ سبتمبر الماضى، قد اختفت تحت أنقاض مزار الشريف وكابول، فها هوا فرانسيس فوكوياما، صاحب الكتاب الشهير "نهاية التاريخ" يتحدث عن نهاية ما يسميه "الفاشية الإسلامية" بعد حرب أفغانستان.

وها هو صمويل هانتجون صاحب كتاب "صدام الحضارات" يعلن نهاية الحروب الإسلامية ضد أمريكا والغرب.

وتروج الآن فى مقالات الصحافة الأمريكية والغربية، مقولات "نهاية الإسلام السياسى"، و"نهاية الصحوة الإسلامية".. وهكذا يكرر الغرب وضمنه أمريكا، خطأه التاريخى.

فعندما انتصر نابليون على الملكية البروسية فى حرب يينا عام ١٨٠٦، راجت صيحة "نهاية التاريخ" ولكن التاريخ أبى النهاية واندلعت الحروب الأوروبية فى القرن التاسع عشر، ودخل العالم حربين عالميتين فى القرن العشرين. وبعدما سقط الاتحاد السوفيتى وذاعت مقولة نهاية التاريخ ثانية، طيلة عقد كامل، تعرضت أمريكا لهجوم الطائرات الانتحارية.

إذن، التاريخ لم ينته، بل سيواصل دورته وسيظل مجالا لانتصارات وهزائم، ومحلا لصعود وتدهور حضارات ومجتمعات، هذا درس أول.. أما الدرس الثانى، فإن أمريكا تخطئ إذا تصورت أن انتصارها على طالبان وبن لادن، هو انتصار على الإسلام، ويخطئ جهابذة التنظير الأيديولوجى الأمريكى عندما يخلطون بين جماعات العنف الإسلامى من ناحية، والإسلام كدين وثقافة وهوية لأكثر من خمس سكان العالم طيلة ١٤ قرنا، من ناحية أخرى.

والدرس الثالث أن جماعات العنف الإسلامى والإسلام السياسى عموما، يمكن أن تكون أقعدتها الضربات العسكرية الأمريكية وإجراءات تجميد شبكتها المالية، ولكن أمريكا تحطئ إذا اعتقدت أن الضربات العسكرية قد قضت على تلك الجماعات التى ظهرت أصلا فى مجتمعات عانت من إحباطات عديدة وهزائم متكررة على يد الغرب "المستتير"ا وصنيعته إسرائيل منذ ضرب تجربة محمد على باشا الحداثية فى ١٨٤٠، ثم ضرب تجربة عبد الناصر فى ١٩٦٧، وحتى السكوت عن جرائم شارون.. وقد ينخدع

الأمـريكيـون، ولكن العنف يولد العنـف دائمـا، وقـد يفـاجـأون بدورة عنف جديـدة من تنظيمات إسـلاميـة وقوميـة عربيـة بل قد يفـاجأون بتـحـالف إسـلامـى ــقـومـى، إذا لم تقـم أمـريكا بتبنـى أجندة جـديدة تتـضـمن حل القضـيـة الفلسطينية وتشـجـيع الديمقـراطيـة والازدهار الاقتصادى فى العالم العربى والإسـلامـى.

الأهرام ١٣ / ١٢ / ٢٠٠١

٤- تغيّر العالم .. ولم نتغير

"إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم"

(سورة الرعد)

إحدى الحقائق الساطعة التى لمعت فى وهج هجوم الطائرات الانتحارية على نيويورك وواشنطن فى ١١ سبتمبر الماضى، هى أن العالم قد تغير، وأن التاريخ الإنسانى قد بدأ فصلا جديدا.

وقد كان من المفروض أن نتغير. فليس من قبيل المبالغة القول بان اسامة بن لادن وأيمن الظواهرى هما ابنان شرعيان لتعليمنا وإعلامنا وثقافتنا. فتعلمينا لم يزل قائما على الحفظ والتلقين وليس البحث والمناقشة.

وإعلامنا لم يزل يقوم على الدعاية "البروباجاندا" بمعنى مخاطبة الغرائز والمشاعر، وليس الإعلام بمعنى الإخبار الحر

المباشر عن الأحداث والقضايا بغرض تمكين المواطن من تكوين رأى حـولهـا. ولـم يزل يروج ل "الـدروشــة" و"التـطرف" أحــيــانا، ولـيس لصحيح الدين الإسلامى الحنيف.

ومن يطالع صحفنا ويشاهد تليفزيوننا، يدرك أن العالم فى واد ونحن فى واد آخر، بل أن الإعلام المصرى أحيانا ما يكون، بجهل أو بغير قصد، ضد المصلحة الوطنية المصرية. فمن المنطقى أن ننقد أمـريكا على انحـيـازها لإسـرائيل، ولكن إعـلامنا يظهـر أننـا نكره السيـاسـة الأمـريكيـة (وهذا منطقى) ليس فقط وإنما نكره أمـريكا والأمـريكيـين (وهـذا غيـر منطقـى). ومن اللازم أن ننقـد ونهـاجم سياسـات ومجـازر شارون ضـد إخواننا الفلسطينيين، ولكن إعلامنا يظهـرنا وكأننا ضد السـلام وضـد اليهود. ومن المفيـد أن تكون لنا انتـقـاداتنا ضـد العـولمة، ولكن إعـلامنـا يظهـرنا وكـأننا مـعـارضـون للمشاركة الإيجابية فى العولمة والحرية الاقتصادية.

لقد قام اليمن بتوحيد نظامه التعليمى، بعد أن كان مزدوجا بين نظام تعليمـى مدنـى وآخـر دينى، كمـا هو الحـال عندنا الآن، وقـامت السعودية بإعادة النظـر فى مناهجهـا التعليمية وصحافتها حتى أصـبحت صحيفـة "الشـرق الأوسط" الأكثـر ليبـراليـة فى العـالم العربى، ودعا ولى عهدها الأمير عبد الله إلى التطبيع مع إسرائيل مقابل انسحابها من الأراضى العربية المحتلة.

ومثل اليمن والسعودية، تغيـرت دول عـربيـة كثيـرة. وعلينا أن نتغيـر فى مصر تعليميا وإعلاميا دون حساسية من أن الغربيين قد

بحثوا عن أسباب الكراهية ضدهم فى منطقتنا، ووجدوها فى تعليمنا وإعلامنا . واتفق مع من يقولون إن أصل الكراهية للغرب ولأمريكا هو الانحياز لإسرائيل، ولكننا كما نطالب الأمريكيين بأن يتغيروا فإن علينا أن نتغير.

الأهرام ٢٠/٣/٢٠٠٢

خاتمة

نحو عقد اجتماعى جديد

أى نظام سياسى يقوم على عقد اجتماعى بين الحاكم والمحكومين. وكان العقد الاجتماعى للنظام الليبرالى بعد ثورة ١٩١٩ وحتى عام ١٩٥٢، يعتمد على قبول المحكومين للنظام لأنه يحقق لهم مطالب الاستقلال والدستور والنهضة الاقتصادية والاجتماعية، أو هكذا كان يدعى.

ولكن المشروع الوطنى الليبرالى ولد فى ظروف ملتبسة. فالاستقلال الذى حصلت عليه مصر بموجب تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢، كان فى التحليل الأخير استقلالا شكليا قانونيا. وحتى بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦، استمر الوجود العسكرى والسياسى البريطانى فى مصر، والتدخل فى السياسة المصرية لدرجة التدخل العسكرى لفرض حكومة مثلما حدث فى ٤ فبراير ,١٩٤٢ كما كان للقصر الملكى يد طولى فى الاستهتار بالدستور والتدخل لحل البرلمان.

وعلى المستوى الاقتصادى الاجتماعى، عجز الاقتصاد عن التوسع لمواجهة الحاجات الأساسية لملايين العاطلين والمعوزين، كما عجز كبار ملاك الأرض عن توجيه الفائض الاقتصادى للتوسع الصناعى. وأخفق النظام الليبرالى فى تحقيق الحد الأدنى من العدالة الاجتماعية، حتى أن طه حسين الداعية الليبرالى الذى كان قد كتب كتابه "مستقبل الثقافة فى مصر" عام ١٩٣٨ داعيا للمشروع الليبرالى، عاد ليكتب فى عام ١٩٤٥ كتابه "المعذبون فى الأرض" الذى ألقى فيه نظرة شديدة التشاؤم وغاضبة على مستقبل النظام الليبرالى القائم المتوجه صوب المتوسط غربيا، وذلك من زاوية إخفاقه فى تحقيق حد أدنى من العدالة الاجتماعية للجموع الفقيرة المريضة الجاهلة. وستكتمل المفارقة عندما سيصادر النظام "الليبرالى" كتاب الداعية "الليبرالى".

لقد حكمت الظروف المتعسرة التى ولد فيها المشروع الليبرالى وانتهازية وأنانية الطبقة الحاكمة، بأن يظل فى أزمة متفاقمة. هذه الأزمة كانت فرصة مواتية لظهور ونمو حركة الإخوان المسلمين التى تبنت الإسلام السياسى كحل لأزمة مصر، وشكلت تنظيمها المسلح "الجهاز السرى" للانقلاب على النظام. ولكن التنظيم الذى تحرك للاستيلاء على السلطة وتصفية النظام الليبرالى كان تنظيم الضباط الأحرار بقيادة البكباشى جمال عبد الناصر.

ولكن، ألم يكن من الممكن أن يقوم عبد الناصر بـ"تطهير" النظام الليبرالى وأحزابه، ويتجاوز فكر الإخوان بتصفية النظام الديمقراطى؟

تجيب علينا البيانات الأولى لكل الانقلابات العسكرية بأن ما حدث "كان المسلك الطبيعى".

ويجيب علينا التاريخ بأنه بعد تفسخ الحياة الفكرية والسياسية ثم انشطار العنف والفوضى، فى مصر بنهاية الأربعينيات، كان تحرك الجيش فى ٢٣ يوليو ,١٩٥٢ لأنه الوحيد القادر على استبدال التفسخ والعنف والفوضى بالاتحاد والنظام والعمل.

وأجاب علينا ناصر ـ فيما بعد ـ بأنه سلك مسلك محمد على باشا (بعد أن ثار على أحفاده) فى تحديث مصر من خلال الدولة والجيش. وهكذا أصبحت "الناصرية".

على المستوى السياسى الداخل، رفضت الناصرية نظام تعدد الأحزاب، وتبنت صيغة تحالف قوى الشعب فى أشكال "هيئة التحرير" و "الاتحاد القومى" و "الاتحاد الاشتراكى".

وعلى المستوى الاجتماعى، كان ضرب سلطة كبار ملاك الأرض بالإصلاح الزراعى، ثم ضرب الرأسمالية الصناعية الكبيرة بعد ١٩٦١ بالتأميم.

وعلى الصعيد الاقتصادى، رفعت الناصرية شعار الاشتراكية العربية التى تقوم على "كفاية الإنتاج وعدالة التوزيع"، ووعدت بالاستهلاك الواسع من التليفزيون إلى السيارة، والتصنيع الكامل من الإبرة إلى الصاروخ، والملكية العامة إلى جانب الملكية الخاصة.

وعلى الصعيد الفكرى، كان التوفيق بين الأصالة والمعاصرة. فالعلم ـ كما ورد فى الميثاق ـ "هو السلاح الحقيقى للإدارة

الثورية" والدين "طاقة روحية تصنع المعجزات .. ولكن الرجعية تستغل الدين ضد طبيعة وروحه لعرقلة التقدم". وهكذا استخدمت الناصرية الدين باعتباره أيديولوجية تعبوية، وسلاحاً فى مواجهة الماديين (الماركسيين تحديداً) من جهة، ومن جهة أخرى فى مواجهة الاتجاهات الإسلامية (خاصة الأخوان المسلمين).

وهكذا بدت "الناصرية" أيديولوجية "توفيقية".

توفيقية بين الطبقات

توفيقية بين النظم الاقتصادية

توفيقية بين العلم والدين

أيديولوجية توفيقية، سعت وهدفت إلى تأميم الصراع الطبقى ومن ثم الصراع الأيديولوجى، فقد احتفظت بطرفى المعادلة جنبا إلى جنب: الطبقة العاملة إلى جانب الرأسمالية الوطنية، والملكية الخاصة إلى جانب الاشتراكية والتراث إلى جانب العصر، والأصالة إلى جانب المعاصرة، والعلمانية إلى جانب الدين، والصدام مع الغرب واستيراد منتجاته التكنولوجية وأفكاره.. إلى آخر سلسلة الثنائيات من النقائض الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية. وقد ساعد على تأميم أو تأجيل الصراع بين تلك النقائض، ما حققته الناصرية من إنجازات (تأميم قناة السويس ـــ بناء السد العالى ـــ التعليم والتوظيف للجميع). علاوة على أن الحكم الناصرى ظل قادراً على نفى أى قوة سياسية أو تيار سياسى من الحياة

السياسية الرسمية وتغيبها فى السجون، وهو ما حدث مع الإخوان المسلمين والشيوعيين.

بيد أن التوفيقية الناصرية كانت على مستوى الأيديولوجيا والحلم وليس على مستوى الواقع العملى. وجاءت هزيمة يونيو ١٩٦٧ لتكشف ذلك.

لقد كشفت هزيمة يونيو عن الانفصال بين الشعار والأيديولوجيا والحلم من جهة، والواقع الاقتصادى والاجتماعى والسياسى من جهة أخرى. كانت الشعارات حتى مايو ١٩٦٧ هى: إزالة إسرائيل من الوجود (ألم نغن فى الشوارع: يا بو خالد يا حبيب بكره ها ندخل تل أبيب؟)، ومواجهة أمريكا (مفيش مكان للأمريكان)، والوحدة العربية من الخليج الثائر إلى المحيط الهادر، والتصنيع من الإبرة إلى الصاروخ. وجاءت هزيمة ١٩٦٧، فكانت محكاً قاسياً للشعارات والأيديولوجيا، إذ كانت النتيجة احتلال جزء من الوطن وطلب أمريكا لإزالة آثار العدوان (مثلما حدث بعد حرب ١٩٥٦) وانكشف الوطن العربى دولاً عربية متناحرة، ولم تفلح صواريخ "القاهر" و"الظافر" إلا فى الدعاية.

وهكذا، فإن الشعارات والأيديولوجيا لم تكن تعبر عن معطيات الواقع الحقيقى القائم وقتئذ، بل كانت تعبر عن "واقع" آخر كان يعيشه المصريون على مستوى الحلم. وعندما حلت بهم الهزيمة اصطدموا بالواقع الحقيقى الذى يعيشونه ويتحركون فى إطاره، وسرعان ما تحول حلمهم ذلك إلى كابوس.

لقد دغدغ عبد الناصر عواطف ومخيلات المصريين بحلم هزيمة إسرائيل والوحدة العربية والتصنيع، وفرض عليهم التضحية بالحرية والديمقراطية والعيش الكفاف مقابل ذلك الحلم. وتعامل معهم ككتلة متراصة ساكنة لا تحمل تناقضاً داخلياً، وبطريقه غير ديمقراطية تعتمد على تسيير القائد للجماهير من فوق، باعتبار الجماهير "موضوعاً" وليست فاعلاً قادراً. وظلت التكوينات الفكرية والسياسية والاجتماعية تحت السطح متشرنقة، حتى كانت هزيمة ١٩٦٧ ثم غياب جمال عبد الناصر، فتفتقت الشرنقات متزاحمة: الملكية الخاصة إلى جانب القطاع العام، والليبرالية إلى جانب الماركسية، والسلفية إلى جوار الناصرية، والإحياء الإسلامى إلى جوار الانفتاح والتغريب، مستعيدة مشاهد التفسخ والفوضى والعنف التى كانت موجودة عشية ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

وبمجىء السادات إلى الحكم عام ١٩٧٠، كانت التحولات تعصف بالنظام العالمى والنظام الإقليمى. فالحرب الباردة تحولت إلى انفراج أو وفاق، والنظم الستالينية (التخطيط المركزى والحزب الواحد) كانت تتصدع، والنظم الرجعية العربية كما كان يسميها سلفه أصبحت تموّل مصر بعد مؤتمر الخرطوم ١٩٦٨.

واستند السادات على الإنجاز العسكرى الذى حققه فى حرب أكتوبر ١٩٧٣، فى أن يدخل تحولات على نظام ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وتحالفاته الخارجية. فقد تحول اقتصادياً باتجاه "الانفتاح" على

رأس المال الأجنبى والمحلى، وتحول سياسياً باتجاه "التعددية الحزبية المقيدة"، واختلف خارجياً بالصلح مع إسرائيل وأمريكا.

لقد كان العقد الاجتماعى فى الحقبة الناصرية مضمونه: أغلقوا أفواهكم، وسأضمن لكم الخبز والمسكن والتعليم والوظيفة، وأحارب إسرائيل. ولكن السادات أدرك أنه لم يعد من الممكن الوفاء بذلك الوعد، فكان العقد الاجتماعى خلال حكمه هو الحرية المقيدة مقابل الضمان الاجتماعى فى حده الأدنى، وظل منتسباً لعقد نظام يوليو، واصفاً التحول ـ الذى أحدثه ـ بأنه تصحيح للنظام ليس إلا، وذلك فى مواجهة معارضيه من الناصريين واليساريين والوفديين.

غير أن التحولات التى أدخلها السادات سياسياً واقتصادياً وخارجياً، هزت من صدقية التزامة بالعقد الاجتماعى لنظام يوليو، وزادت من حدة معارضته وغلو معارضيه. وفى ظل هذه الظروف لجأ السادات إلى تشجيع التيارات الإسلامية لتدعيم مركزه فى مواجهة الناصريين والشيوعيين والوفديين، وحتى يبقى على "الديمقراطية المقيدة". وما لبث المارد الذى أخرجه السادات من قمقمه أن أصبح أشد معارضيه قبل اغتياله.

وحين جاء الرئيس مبارك إلى الحكم عام ١٩٨١ حرص على تأكيد استقلاليته عن سلفيه عبد الناصر والسادات، حتى أنه أجاب على سؤال لصحفى أجنبى عما إذا كان أقرب إلى ناصر أم السادات، بقوله: أنا اسمى حسنى مبارك.

ولكن الرئيس مبارك وإن أثبت تمايزه فعلاً عن سياسات عبد الناصر، إلا أنه حرص على إظهار الارتباط بنظام ٢٣ يوليو ١٩٥٢. فالرئيس ابن المؤسسة العسكرية التى قامت بحركة الضباط الأحرار، وهو أحد أبطالها فى حرب أكتوبر وإن لم يكن أحد الضباط الأحرار.

كما أن مبارك حرص على صيغة "السلام البارد" مع إسرائيل ومحاولة وضع إسرائيل فى حجمها كدولة عادية فى الشرق الأوسط، والضغط السياسى من أجل حقوق الشعب الفلسطينى.

وكذلك، حرص مبارك على استمرار بعض المكتسبات الاجتماعية لنظام يوليو ولو من الناحية الرمزية مثل مجانية التعليم والعلاج الصحى والضمان الاجتماعى ودعم السلع الأساسية ونسبة٥٠٪ للعمال والفلاحين فى مجلس الشعب.

وبرغم اختلافه فى طريقة الأداء عن سلفه السادات، فإن مبارك قد استكمل سياساته اقتصادياً وسياسياً وخارجياً. استكمال سياسات تحرير الاقتصاد بتدرج حثيث، والتعددية الحزبية المقيدة والسلام مع إسرائيل والصداقة مع أمريكا.

لقد سنحت لمبارك فرصة نهاية مرحلة وبداية مرحلة أخرى. أى فرصة انهيار الاتحاد السوفيتى الشيوعية ونهاية الحرب الباردة، وانتصار الولايات المتحدة وصعود الديمقراطية الليبرالية وقيام نظام عالمى أحادى القطبية.

وبعد عشرين عاماً من حكم مبارك تبين لمعارضيه قبل منتقديه، أن عبد الناصر وإن عاشت صورته فى العيون والقلوب كبطل تحرر وطنى ضد الاستعمار، ووحدوى عربى، ونصير للفقراء، إلا أن الناصرية التى بدت جذابه بعد الحرب العالمية الثانية وخلال الحرب الباردة قد انتهت صلاحيتها.

فكل دول العالم، بما فيها الصين، تسعى إلى جذب الاستثمار الأجنبى وتطبيق الحرية الاقتصادية.

ولم يعد شعب فى العالم، يرغب فى التنظيم الأوحد على الطريقة الستالينية أو الفاشية.

وكل أمم العالم بما فيها روسيا والصين وإيران، تسعى لخطب ود الولايات المتحدة بعد أن أصبحت القوة العظمى الوحيدة بلا منازع.

وكل الدول العربية، بما فيها سوريا ولبنان، تتطلع إلى تسوية سلمية مع إسرائيل.

وبمعنى آخر، فإن العقد الاجتماعى للناصرية لم يعد صالحاً.

فلم يعد صالحاً تأميم الحرية مع المصانع والأراضى بدعوى توفير الخبز ومواجهة إسرائيل. بعد أن ثبت أن مصادرة الحرية كانت وراء الفشل الاقتصادى والهزيمة العسكرية.

وقبل ثلاثة قرون توصل جون لوك إلى أن تأسيس الدولة المدنية يأتى نتيجة لعقد اجتماعى يتنازل بموجبه الأفراد عن السلطة

للحكومة مقابل أن يتمتع الأفراد بالحقوق الطبيعية وهى حق الحياة وحق الحرية وحق الملكية. ولضمان ذلك، ترسخ الدولة حكم القانون والفصل بين السلطات والقضاء العادل المستقل.

إن فكرة "العقد الاجتماعى" هى الفكرة الأساس التى قامت عليها الدساتير والنظم الديمقراطية الليبرالية.

والديمقراطية الليبرالية ليست مجرد انتخابات. فالانتخابات أوصلت هتلر إلى الحكم. ولكن الديمقراطية الليبرالية تعنى بالأساس حكم القانون وفصل السلطات وحماية حرية التعبير وحرية الملكية وحرية الاعتقاد. وبدون ذلك نكون أمام ما تسمى "الديمقراطية غير الليبرالية" التى قد تأتى بأى مغامر للحكم. وإذا كان العقد الاجتماعى للناصرية انتهت صلاحيته، وبعد ٥٠ عاماً من ٢٣ يوليو ١٩٥٢، فإن مصر بحاجة إلى عقد اجتماعى جديد. وفى عالم تنسحب فيه الدول من المجال الاقتصادى بالخصخصة، وتنخفض فيه الحدود بالعولمة وثورة المعلومات والاتصالات، وتعجز فيه قدرة الدولة عن التوظيف الكامل والتعليم المجانى، لابد من عقد اجتماعى جديد يضمن الحرية لأن الحق فى الحرية أساس التنمية الإنسانية التى هى أساس التقدم والقوة.

ولم يزل فى أذنى قول شيخ قابلته فى رحلتى إلى رومانيا: لقد تنازلنا عن الحرية خمسين عاماً مقابل أن توفر لنا الشيوعية ورق "الكلينكس" ولم توفره. والآن استمتع بالحرية على الأقل.

وبعد خمسين عاماً، آن للمصريين أن ينعموا بالحرية.

الفهرس

الفصل الثالث :مصر وإسرائيل

الفصل الرابع : جماعة «بن لكن» .. ومصلحة مصر

الفصل الخامس : «الحريجية» ومكانة مصر

الفصل السادس :الخوف من العولمة

الفصل السابع :مصر وتغيير العالم بعد ١١ سبتمبر

مطابع
الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الإيداع بدار الكتب ١٥٧٢٣ / ٢٠٠٢

I.S.B.N 977 - 01 -8141 - 2



لقد أدركنا منذ البداية أن تكوين ثقافة المجتمع تبدأ بتأصيل عادة القراءة، وحب المعرفة، وأن المعرفة وسيلتها الأساسية هى الكتاب، وأن الحق في القراءة يماثل تماماً الحق فى التعليم والحق فى الصحة.. بل الحق فى الحياة نفسها.

سوزان مبارك

الثمن ٢٠٠ قرش